المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

مذكرة في إطار الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

قسم: علم الاجتماع السياسي و العلاقات الدولية

تخصص: شؤون اقتصادية و دولية

الشراكة الأورو-جزائرية و إنعكاساتها على ترقية التجارة الخارجية للجزائر خارج المحروقات 2000-2012

إعداد الطالبة:
ملواح مريم

إشراف:
أ/د ناجي عمارة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ / خمري رضا.....رئيسا.....م و ع ع س

أ / ناجي عمارة.....مشرفا ومقررا.....م و ع ع س

أ / ختاوي محمد.....عضوا مناقشا.....م و ع ع س

السنة الجامعية:2013- 2014

كـــلمة شـكر

الحمد لله الذي وفقّني لإتمام هذا العمل و ما توفيقي إلا بالله.

و لمّا كان شكر الناس من شكر الله ، فإني أتقدّم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف ***"ناجي عمارة"*** على تأطيره لهذا العمل.

الإهداء

إلى قدوتي حبيبي أبي

إلى فرحتي غاليتي أمي

إلى نور حياتي إخوتي

خطة البحث :

الفصل الأول :الجزائر و الإتحاد الأوربي ، من التعاون إلى الشراكة

المبحث الاول : مسار برشلونة

المطلب الاول :الاطار العام للشراكة الاورومتوسطية

المطلب الثاني :مسار الشراكة الاوومتوسطية

المطلب الثالث :اعلان برشلونة

المبحث الثاني :إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الاوربي

المطلب الاول : مسار العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الاتحاد الاوربي

المطلب الثاني : أهمية وأهداف اتفاق الشراكة

المطلب الثالث: مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة

المبحث الثالث : البعد الاقتصادي ، التجاري و المالي للشراكة

المطلب الاول :البعد التجاري

المطلب الثاني :البعد الاقتصادي

المطلب الثالث:البعد المالي

الفصل الثاني :تنظيم و تطور التجارة الخارجية للجزائر 2000-2012

المبحث الاول : مسار تحرير التجارة الخارجية

المطلب الأول : دوافع و اهداف تحرير التجارة الخارجية

المطلب الثاني : مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية خلال الفترة 1990 – 1993

المطلب الثالث : مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994:

المبحث الثاني :تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2000-2012

المطلب الاول : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2012

المطلب الثاني:الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

المطلب الثالث الهيكل السلعي للصادرات

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية

المطلب الاول :التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية :

المطلب الثالث اهم الشركاء التجاريين للجزائر

الفصل الثالث :آثار الشراكة على قطاع التجارة الخارجية للجزائر

المبحث الاول : انعكاسات الشراكة على التجارة الخارجية الجزائرية

المطلب الاول الآثار السلبية على الميزان التجاري

المطلب الثاني الآثار المحتملة على قطاع الجمارك و المؤسسات الاقتصادية.

المطلب الثالث :الايجابيات المتوقعة على قطاع التجارة الخارجية

المبحث الثاني السياسات المنتهجة لمواجهة الانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية

المطلب الاول : اصلاح النظام الجمركي و انتهاج سياسة جمركية مطابقة للمعايير الدولية

المطلب الثاني ترقية الصادرات خارج المحروقات:

المطلب الثالث :السياسات المرافقة لإنجاح منطقة التبادل الحر

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	رزنامة عملية التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين	42-41
(02)	التسهيلات الممنوحة من قبل الجزائر والاتحاد الأوروبي لدخول السلع الزراعية إلى أسواقهما بموجب اتفاقية الشراكة	44-43
(03)	المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج خيدا 1 حلال الفترة 1995-1999 و ميدا 2 خلال الفترة 2000-2004	47
(04)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2012	62
(05)	الهيكل السلعي للواردات 2000-2012	64-63
(06)	الهيكل السلعي للواردات 2000-2012	67
(07)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 2000-2012	69
(08)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2001-2011	73
(09)	الشركاء الرئيسين (الممونين) للجزائر 2000-2011	75
(10)	الزبائن الرئيسين للصادرات الجزائرية 2000-2011	77

الملخص:

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر بمدينة فالنسيا الإسبانية في أفريل 2002 م ،يمثل تحديا لقطاع التجارة الخارجية خارج المحروقات ، سواء على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات .ذلك أن إقامة منطقة للتبادل الحر تعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي إلى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق ، مما يؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة من خلال تزايد وجود المؤسسات الأوروبية للدفاع عن حصتها في السوق تجسيدا للإستراتيجية التي تتبناها والتي ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون بين المناطق المتجاورة .

و الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على منتج واحد لتجنب آثار الأزمات الاقتصادية ، فقد عملت على ترقية الصادرات خارج المحروقات بسن قوانين تشجع المؤسسات العاملة في مجال التصدير للرفع من قدراتها التنافسية في ظل تحرير التجارة الخارجية . و عملت ايضا على تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة عن طريق زيادة جودة وتنافسية منتجاتها لتسهيل عملية اختراقها الأسواق الاجنبية عامة و الاوربية خاصة . كما قامت بإنشاء مؤسسات لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات . إلا ان هذه السياسة الجزائرية المنتهجة غير كافية.

فالتطلع إلى آفاق مستقبلية من خلال هذا الاتفاق يتطلب وضع مخطط طموح و فعال لإعادة هيكلة المؤسسات وتأهيلها ماليا وبشريا وتكنولوجيا، و ضرورة بذل المزيد من المجهودات . وذلك بتبني برنامج استثماري ليس فقط في القطاعات المعنية بل في جميع الخدمات والميادين المرافقة للاستثمار المنتج ، حتى تستطيع المؤسسات الجزائرية اكتساب قدرة تنافسية تمكنها من الصمود أمام صدمة الانفتاح، وتقوي وجودها على مستوى الأسواق الخارجية

Abstract :

The partnership agreement signed between the European union and Algeria in Valencia-Spain in April 2002 , represents a challenge to the foreign trade sector outside of hydrocarbons , both at the level of market diversification and competitiveness or diversification of products , given that the establishment of a free trade zone means a gradual transition from the preferential system to the partnership agreement requires reciprocal trade concessions between the parties signatory to the agreement , which inevitably leads to the intensification of competition by increasing the presence of the European institutions to defend its market share in the embodiment of the strategy adopted by and designed to support external growth through cooperation between neighboring regions .

Algeria as a developing country and top oil exporter is trying to diversify its exports and not rely on a single product to avoid the effects of the economic crisis , and therefore work to upgrade exports out of fuel by enacting laws that encourage institutions working in the field of export to raise their competitiveness in light of liberalization of foreign trade , activating the role of small and medium enterprises exporting to increase the quality and competitiveness of their products to facilitate its penetration of foreign markets in general, and especially the European , and the establishment of institutions to support exports outside the hydrocarbon sector , but such a policy to upgrade the Algerian exports outside the hydrocarbon sector is insufficient .

In view of the future of this agreement requires a planned ambitious and effective institutional restructuring and rehabilitating the financial , human and technology , and the need to exert more efforts to adopt a program of investment not only in the sectors concerned , but in all the services and fields associated with the investment product to be able to Algerian institutions gain the ability competitive enable it to withstand the shock of openness , and strengthen its presence on the level of foreign markets.

المقدمة

إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ،الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة لتكون نطاقا تتضاءل أمامه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية ، بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجم وعه للحصول على أكبر المكاسب الممكنة من التجارة الخارجية ،هذا القطاع الذي يكتسي أهمية بالغة في الإقتصاديات المحلية والاقتصاد العالمي على السواء، كونه مؤشرا على القدرة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية ومصدرا أساسيا للحصول على مكاسب تساهم في النهوض بالتن مية الإقتصادية ، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الإختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام .

فالدول تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية والمزايا الإقتصادية في إنتاج السلع والخدمات، لذلك فهي تقوم بتصريف فائض إنتاجها وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى ، وهذا ما يفرض صعوبة الإستقلالية بنظام إقتصادي منعزل عن بقية الدول، وقد أدى تعقد الحياة الإقتصادية في جميع الدول وتوسع المعاملات التجارية وتضاعفها، إلى تسارع وتيرة الإندماج في الإقتصاد العالمي والإلغاء التدريجي للحواجز والقيود أمام التبادل الدولي و تسهيل إجراءات انسياب حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال و تحريك عجلة النمو للدول، و بدأت تعمل وفق منهج التكتل والشراكة لمواجهة القوى الاقتصادية الصاعدة ، و منه تولدت اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، والتي تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي.

و الجزائر على غرار هذه الدول ارتبطت مع الاتحاد الأوربي بعلاقات كثيفة و متسعة ، حيث تولد كم هائل من الاتفاقيات و البروتوكولات الموقعة بين الطرفين، بالإضافة إلى أهمية العامل الجغرافي و تنقل الأشخاص، و البعد التاريخي الذي يجمع أوربا و الجزائر التي تعرضت لتاريخ استعماري مباشر ، وتطورت العلاقات لتأخذ صيغة الشراكة الشاملة ، وقد تم التوقيع الفعلي على الاتفاقية سنة 2001 لتدخل حيز التطبيق ابتداء من سبتمبر 2005 ، والتي تتضمن خلق علاقات مبنية على أساس منافع متبادلة في عدة مجالات : سياسية ، ثقافية، اجتماعية و اقتصادية، هذه الأخيرة تشمل جانبا تجاريا متعلقا بحركة السلع والخدمات، حيث نص على التحرير الكامل للسوق الجزائرية بخصوص الاستيراد والتصدير مقابل

منح فرص محدودة أما التصدير الجزائري إلى أوروبا، إضافة إلى إزالة الحواجز التي تعرقل التجارة والقدرات التنافسية.

و يعد هذا الاتفاق منعطفا حاسما أمام الاقتصاد الجزائري نتيجة لما سيترتب عنه من آثار وانعكاسات اقتصادية، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، خاصة وأن الجزائر تتمتع بعلاقة ارتباط وثيقة بالإتحاد الأوروبي يبررها حجم المبادلات القائمة بين الطرفين من جهة، وتبعية الاقتصاد الجزائري بشكل كبير لقطاع المحروقات من جهة ثانية ، و الذي من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى النشاط الاقتصادي، نظرا لعدم استقرار أسعار هذه السلع في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى تقلبات حادة في حصيلة الصادرات ،و يعتبر قطاع التجارة الخارجية من اهم و اكبر القطاعات التي مسها الاصلاح الاقتصادي في الجزائر غداة التخلي عن النظام الاقتصادي الموجه و تبني نظام اقتصاد السوق ،حيث أقرت الجزائر مجموعة اصلاحات في قطاع التجارة الخارجية تتميز بكونها تمت تدريجيا،حيث تهدف هذه الاصلاحات الى تحسين حالة الميزان التجاري من حيث الرصيد و من حيث الهيكل السلعي أي ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

ومن هذا المنطلق فإن الاتفاق الموقع يمثل فرصا وتحديات امان تطور قطاع التجارة الخارجية، سواء على مستوى تنويع الأسواق والتنافسية أو تنويع المنتجات، باعتبار أن إقامة منطقة للتبادل الحر تعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات التجارية من طرف واحد وهو الإتحاد الأوروبي إلى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق ، و إعطاء فترة انتقالية لتحرير التجارة تحريرا كاملا بين الطرفين في إطار منطقة التجارة الحرة بحلول سنة 2010، مما يؤدي حتما إلى اشتداد المنافسة من خلال تزايد وجود المؤسسات الأوروبية للدفاع عن حصتها في السوق تجسيدا للإستراتيجية التي تتبناها والتي ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون بين المناطق المتجاورة في المجالات ذات المصلحة اكتسابا وانتسابا. فانعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية على تحرير التجارة الخارجية تختلف ، حسب الهيكل السلعي و الشركاء التجاريين ، و الية التفكيك الجمركي و كذلك حسب موقع المؤسسة الاقتصادية في السوق.

1. طرح الإشكالية :

في ظل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي على أداء التجارة الخارجية للجزائر خارج المحروقات؟

2. <u>الاسئلة الفرعية :</u>

- ما هي طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الاوربي ؟
- ماهو مضمون الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي ، و ما هي اهدافها ؟
- هل استفادت الجزائر من علاقاتها التجارية مع الاتحاد الأوربي و هل هذه الشراكة تساهم فعلا في زيادة حجم التجارة الخارجية خارج المحروقات ؟
- ما هي التهديدات المتوقعة لاتفاق الشراكة على اداء التجارة الوطنية و ما هي الاجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهتها ؟
- ما هي الاجراءات المرافقة لنجاح الاتفاق بين الجزائر و الاتحاد الاوربي خاصة الجانب التجاري

3. الفرضيات:

- إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يهدف أساسا إلى إنشاء منطقة التبادل الحر و خلق مجال للتعاون الاقتصادي
- استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية
- استفادة الجزائر من منطقة التجارة الحرة الأورو– الجزائرية لا يتأتى إلا إذا حققت تنوع في انتاجها و صادراتها خارج المحروقات
- منطقة التبادل الحر ينتابها نوع من اللاتناظر واللاتكافؤ بين طرفي العلاقة

4. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروبية– الجزائرية من الجانب الاقتصادي و التجاري ، وما توفره من مزايا وإيجابيات على المنتجات المحلية و المؤسسات الاقتصادية، من أجل مساعدتها على النهوض بتجارتها الخارجية التي تعد المؤشر الجوهري على القدرة الانتاجية و

التنافسية للدولة و هي بذلك ابرز محددات النمو الاقتصادي ، و كذلك من اجل الاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية والحصول على الدعم اللازم لمنتجاتها في الاسواق العالمية، ، و تزداد اهمية الدراسة بتسليط الضوء على اهم الاسباب التي حالت دون ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوربي

5. أهـداف الـدراسـة:

يهدف هذا البحث إلى دراسة انعكاسات اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي على حجم الواردات و الصادرات خارج المحروقات ،وكذلك الدور الذي لعبته في ترقية التجارة الخارجية للجزائر ،كما يهدف الى الاشارة الى اهم الاجراءات اللازم اتخاذها من قبل الجزائر لحماية الانتاج الوطني من المنافسة في ظل فتح السوق و ازالة الحواجز الجمركية في اطار منطقة التبادل الحر 2017، وذلك من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي و التجاري و المالي للاتفا قية ، و تشريح الهيكل السلعي للميزان التجاري في الفترة 2000–2012 من صادرات و واردات ، أي قبل تفعيل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي (2005) و بعده ، و كذلك من خلال التوزيع الجغرافي و تبيان اهم الشركاء التجاريين للجزائر .

6. أسباب اختيار البحث:

توجد عدة أسباب دفعتني لاختيار البحث في هذا الموضوع دون غيره أولها هو أهمية الموضوع كما ذكرنا سابقا، اما الاسباب الاخرى تتمثل في الميل إلى الخوض في المواضيع الحديثة ا لتي تعرف تطورات وتحولات متلاحقة

7. المـنهـج المـتبع:

لمعالجة موضوع البحث نستخدم المنهج الوصفي فيما يخص مسار الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي وكذلك الجانب المتعلق بانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية ، و المنهج الاحصائي فيما يخص باقي أجزاء البحث المتعلق بتطور حجم التجارة الخارجية في الجزائر .

8. الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي جانب من موضوع أشمل وهو الشراكة الاورومتوسطية ، و قد حضيت هذه الأخيرة بعدة دراسات تحليلية وتقييمية تناولت جانبين ، إما الجانب السياسي أو الجانب الاقتصادي أو الجانبين معا ،لكن معظم هذه الدر اسات ركزت على الجانب السياسي

للشراكة من حيث تناول الخلفيات السياسية لها و خاصة من جهة الاتحاد الاوربي ، أما من الجانب الاقتصادي فإهتمت غالبا بالانعكاسات على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و آفاق الاقتصاد في إطار منطقة التبادل الحر ،و لاحظنا عدم الاهتمام بالج انب التجاري لاتفاقية الشراكة و وعدم التركيز على انعكاساتها على ترقية التجارة الخارجية خاصة منها المنتجات خارج المحروقات

و باعتبار ان الجزائر هي بلد مصدر للنفط و معتمد على الواردات الاجنبية لضعف الجهاز الانتاجي ،و نظرا لما اكتسبته التجارة الخارجية من اهميۃ خاصة مع الانفتاح التجاري ،و ما تلعبه من دور في النمو الاقتصادي ،ارتأينا التركيز على هذا الجانب .

، ومن بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها ما يلي :

- دراسة حول سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،قدمه الدكتور علي الحاج سنة 2005 ،و هي دراسة تحليلية ركزت على طبيعة التوجهات السياسية و الاقتصادية ادول الاتحاد الاوربي نحو دول المنطقة العربية
- دراسة حول الاتحاد الاوربي و الدروس المستفادة عربيا ،للدكتور حسن نافعة سنة 2004،تمحورت حول وزن الاتحاد الاوربي كتكتل قوي في العالم و البع د المتوسطي لعلاقاته مع الدول العربية ،م تقدير مكاسب الاستفادة منه .
- بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي حول اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ، المنعقد خلال الفترة 13-14 نوفمبر 2006 م ،و قدر تمحور حول طبيعة و محتوى اتفاق الشراكة الاوروجزائري ،و انعكاساته على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الاوربية ، المنعقد خلال الفترة 8-9 ماي 2004 ،حيث تمحور حول المسار التاريخي للعلاقات الاقتصادية العربية البينية و اثار الشراكة على الاقتصاديات العربية ،و معوقات و معوقات تكامل الاقتصاديات العربية و المغاربية .
- بالإضافة إلى العديد من أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير الذي تم الإشارة إلى معظمها في قائمة المراجع

9. خطة البحث:

لقد تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول حيث تناول الفصل الأول الجزائر و الاتحاد الاوروبي ، من التعاون الى الشراكة ، و الذي قسم الى ثلاثة مباحث ،الاول تطرق الى التعرض الى مسار برشلونة و الثاني تناول اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي اما الثالث فركز على الجانب التجاري و الاقتصادي و المالي للشراكة

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لدراسة تطور حجم التجارة الخارجية للجزائر في الفترة 2000-2012 ، و قد قسم بدوره الى ثلاثة مباحث ،الاول تعرض الى مسار تحرير التجارة الخارجية ،اما الثاني فقد عرض الهيكل السلعي للصادرات و الواردات ، اما المبحث الاخير فتناول التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية

أما الفصل الثالث فخصص لتحليل انعكاسات اتفاق الشراكة بين الاتحاد الاوربي و الجزائر

حيث تناولنا مبحثين ، الاول تناول انعكاسات الشراكة على التجارة الخارجية الجزائرية ، و الثاني تناول السياسات المنتهجة لمواجهة الانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية

و الخاتمة التي تم عرض اهم النتائج فيها و كذلك بعض الاقتراحات و الحلول .

الفصل الأول

الجزائر و الإتحاد الأوربي ، من التعاون إلى الشراكة

مقدمة الفصل :

يعتبر مشروع الشراكة الاورومتوسطية ترتيبا حمائيا لاقتصاديات دول الجنوب المتوسطة خاصة العربية منها من مخاطر العولمة الاقتصادية ،و بوابة للدخول في فضاءات اقتصادية جديدة تتميز بالتكتلات الاقليمية و الجهوية ، و لقد ادخل الاتحاد الاوربي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطة و هذا بسبب الاهمية الاستراتيجية للمتوسط التي تستند الى بعد حضاري ،و تكتل بشري ، و موارد طبيعية مهمة ،عادت به الى الاهتمام الدولي ، حيث اصبحت علاقات التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية (خصوصا الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط) المرتكزة على الجانب التجاري غير كافية ، فكان لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ،لذا فإستراتيجية الاندماج الاقتصادي مع الاتحاد الاوربي تب قى بالنسبة لدول جنوب المتوسط الاختيار الافضل في ظل التحولات الاقتصادية العالمية . ، وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة سلم و استقرار في الحوض المتوسطي ، و في هذا الإطار حدد المجلس الأوروبي التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية–المتوسطية تحضيرا لمؤتمر برشلونة الذي تم عقده بتاريخ 27–28 نوفمبر 1995 وتم انطلاق مفاوضات ثنائية بين المفوضية الأوروبية ومفاوضي دول جنوب المتوسط،وذلك ما أسفر عن توقيع كثي ر من الدول لهذا الاتفاق (تونس،المغرب،الكيان الإسرائيلي،السلطة الفلسطينية،الأردن ..).

وتبعا للسياسة الأوربية في المنطقة المتوسطية تطورت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي،حيث تميزت بطابع التعاون الاقتصادي نهاية الستينات ، و تعززت بالتوقيع على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 وبصفة رسمية في أفريل 2002،ودخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005.

على هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث , حيث نتناول في المبحث الأول مسار برشلونة, وفيه نتعرض لتحديد اطار الشراكة الاورومتوسطية ومسارها وصولا الى اعلان برشلونة ،و أما المبحث الثاني فخصصناه للشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي ،بتناول مسار علاقا ت التعاون الاقتصادي بين الجزائر و الاتحاد الاوربي قبل و بعد الاتفاق ،ثم تعرضنا لأهمية و اهداف الشراكة ، و

اخيرا في نفس المبحث تناولنا مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة ، و اما المبحث الثالث فكان بالتركيز على الجوانب ،الاقتصادية ، المالية و التجارية لاتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي .

المبحث الاول : مسار برشلونة

يدخل مشروع الشراكة الذي تم اعتماده في قمة برشلونة (نوفمبر 1995) الرامي إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في إطار إعادة تنظيم العلاقات شمال – جنوب التي تعود إلى سنة 1990،حيث نجد أن بعض الدول النامية أقامت شراكة أو اتفاقيات للتبادل الحر مع دول جد متطورة م ن أجل النفاذ إلى أسواقها والاستفادة من التكنولوجيا المنتقلة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز المناخ الاستثماري وتحسين وتأهيل أداء القطاع الصناعي

وتعتبر الشراكة الأورومتوسطية جزءا من عملية مرت بحلقات سابقة متتالية بدأت منذ بداية السبعينيات بما عرف با لسياسة المتوسطية الشاملة (1989.1972) لتصل إلى السياسة الأوروبية المتوسطية الجديدة كما هي عليه الآن،ويمكن أن نصف طبيعتها بأنها أسلوب جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث تجمع بين دول لم تتكتل مع إحدى الكتل الاقتصادية .

المطلب الاول :الاطار العام للشراكة الاورومتوسطية

1. تعريف الشراكة :

قبل الشروع في الحديث عن الاتفاق الابتدائي للشراكة الاورومتوسطية علينا أن نقدم تعريفا للشراكة، حيث يختلف مفهومها باختلاف الاهداف التي تنتمي اليها ،و تمثل كل من الشراكة و التعاون و الاتحاد مصطلحات صاحبت التحول الاقتصادي الذي مس معظم بلدان العالم مع بداية القرن العشرين ، اذ بدأت الدول تنتهج سياسة جديدة ترتكز على جملة من الاستراتجيات ،فقد ظهرت الشراكة مع بداية الثمانينات مع التطورات الاقتصادية التي برزت انذاك بصعود قوى جديدة من اسيا و هيمنة البنية الامريكية على اوروبا بالصيغة الآتية " نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين "[1]، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل ا ستعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من

[1]Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Europèenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles, 2000, P(48)

طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات. [1]، غير ان مفاهيمها تعددت و يمكن تلخيصها فيما يلي :

تعريف (1): " الشراكة الأجنبية هي عقد أو إتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أوتجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة, ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما ي رأس المال (الملكية), وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءا ت الإختراع والعلاقات التجاري ,, والمعرفة التكنولوجية, والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية "[2].

تعريف (2) :

هي العلاقة المشتركة و القائمة على اساس تحقيق المصالح المشتركة من جهة و تحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة اخرى للوصول اللى الغايات المنشودة و المتوقعة [3].

إنطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا تقديم تعريف شامل للشراكة على أنها نوع من انواع التعاون بين طرفين او عدة اطراف (الشركاء) لتحقيق النشاط اوالاهداف المشتركة مع ضمان اتباع الطرفين تحقيق الربح للمشاركين مع خذف اثر الهيمنة (التكامل الافتصادي العربي) ، ويمكن أن تكون طبيعة التعاون: تجارية, مالية, تقنية أو تكنولوجية.

وما يجب الإشارة إليه أن كل التعاريف ال سابقة تتعلق بالمستوى الجزئي للإقتصاد، أما على المستوى الكلي فإن مفهوم الشراكة (أو المشاركة كما يسميها البعض) في العلاقات الإقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الإقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الإقتصاديةِ بين الدول، حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعدة تطورات، فقد إنتقلت من إعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة

[1] Marie Françoise Labouz , Le Partenariat de L'union Europèenne avec Les pays tiers ,Op .Cit ,p(48)

[2] زينب حسين عوض الله, الاقتصاد الدولي, الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت, بدون سنة، ص(426)

[3] فتح الله ولعلو ،الاقتصاد العربي و المجموعة الاوربية ، البيضاء، دار النشر المغربية، 1980ص(79)

فيما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتف ق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.[1]

وفي هذا الإطار يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها : تعاون دولتان أو اكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي ، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولايقتصر الأمر في الشراكة التي دعى إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الإقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الإجتماعية والثقافية).[2]

2. مفهوم الشراكة الاوورومتوسطية :

تمثل الشراكة الاورومتوسطية تجمعا اقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على ضفاف البحر الابيض المتوسط الذي يجمع بين دول الجنوب اوروبا و الدول الواقعة على جنوب و شرق البحر المتوسط .و هذا الموقع الجغرافي له اهمية جيواستراتيجية كبيرة في العلاقات الدولية في هذه المنطقة .و بالاستناد الى هذه الاهمية سعت دول الاتحاد الاوربي الى تطوير العلاقات مع دول الجنوب و شرق البحر المتوسط و التي تجسدت في فكرة انشاء الشراكة الاورومتوسطية ، والتي انتقلت من أسلوب التعاون الاقتصادي إلى أسلوب الشراكة ، وهو ما يعتبر نمطا جديدا للتكتلات الإقليمية باعتبار قيامه بين طرف مندمج اقتصاديا أحد الأقطاب الثلاثة الكبرى في العالم وبين دول جنوب متوسطية يصنف أغلبها في خانة الدول النامية .

المطلب الثاني :مسار الشراكة الاوومتوسطية

لم تكن السياسة الاقتصادية الأوروبية تجاه الدول المتوسطية الجنوبية وليدة التسعينات ولا مؤتمر برشلونة ، بل تجد أصولها مع نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها من خلال ما كانت تستهدفه من حفاظ على أسواقها وحجم مبادلاتها مع هذه الدول،وال تي تعتبر أغلبها مستعمرات سابقة،واستطاعت أن

[1] أخرمبالي ولد محمد، الأثار الإقتصادية للشراكة العربية- الأوروبية على الإقتصاديات العربية(تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر2003 ، ص (12).

[2] عمورة جمال ، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر2005-2006 ،ص (158) .

تحقق كثيرا من أهدافها التجارية في منطقة جنوب البحر المتوسط انطلاقا من سياسة التعاون الاقتصادي والسياسة الجمركية التفضيلية[1] ،وقد تطورت هذه السياسة عبر المراحل الآتية :

المرحلة الاولى (1957-1972):

ان الجذور التاريخية لموضوع الشراكة الاورومتوسطية تعود الى نهاية الخمسينات من القرن الماضي و ذلك عند ابرام معاهدة روما في سنة 1957(التي أنشأت الجماعة الإقتصادية الأوروبية)[(*)] و التي تنص في احد ملاحقها على ضرورة اقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الاوربية الت ي امضت معاهدة روما ، و الدول النامية الحديثة العهد بالاستقلال [2]. حيث كان اهتمام الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساسا على ثلاث مناطق هي الدول العربية و التي كانت من بينها دول المغرب العربي ، الدول الأوروبية المتوسطية غير الأعضاء و إسرائيل .

و قد كانت سياسة الجماعة تجاه دول البحر المتوسط تدريجية وجزئية، تمثلت في عقد مجموعة من الاتفاقيات، بعضها اتفاقيات تجارية تقتصر على تبادل بعض التيسيرات المتقابلة، وبعضها اتفاقات تعاون وانتساب وفق المادة 238 من معاهدة روما[3].

وهكذا حاولت فرنسا منذ اتفاقي روما اشراك البلدان المغاربية مثل تونس و المغرب في المشروع المتوسطي بالاعتماد على العلاقات المتميزة التي تربطها بهاتين الدولتين ، و التحاق الجزائر بهما بعد نيل استقلالها 1962 و انتهت المفاوضات بين المجموعة الاوربية و البلدان المغاربية بعقد اتفاق تجاري عام 1969 لمدة خمس سنوات ، و تميزت العلاقات في هذه المرحلة بسيطرة الطابع التجاري [4] ،متبوعة بسلسلة من الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الشراكة مع دول المتوسط مثل اتفاقية انتساب مع اليونان سنة 1962 ومع تركيا سنة 1963، واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات الت جارية، تقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة إلى الدول المنتسبة . كما تم توقيع اتفاقية تجارية مع إسرائيل

---

[1] مداني لخضر ،تطور سياسة التعريفة الجمركية الجزائرية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ،مذكرة نيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر 2006 ،ص (194).

[(*)] الدول الموقعة على معاهدة روما: (ألمانيا, فرنسا, إيطاليا, بلجيكا, هولندا, لوكسمبورغ).

[2] دشمام عبد الوهاب ،اتحاد المغرب العربي و الشراكة الاورومتوسطية ،ملتقى دولي جولّ التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الاوروبيةّ ،جامعة فرحات عباس سطيف 08-09 ماي 2004 ، ص(340)

[3] نازلي معوض أحمد، *السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية*، السياسة الدولية، مصر، 1983، ص(36)

[4] د مفتاح صالح ،مشاريع التكتلات الاجنبية في المنطقة العربية ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوربية، جامعة فرحات عباس سطيف 08-09 ماي 2004 ،ص (500)

1963، تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية سنة 1970، واتفاقية تجارية مع لبنان 1965 تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية عام 1972، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا 1970، وقبرص 1972. هذا دون أن ننسى توقيع اتفاقية "ياوندي" مع 18 دولة إفريقية حديثة الاستقلال في جويلية 1963.

وفي الأخير نستطيع القول بأن السياسة المتوسطية في هذه المرحلة تمثلت في اتفاقيات انتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية ، ويشتمل هذا النظام عل ى تنشيط المبادلات التجارية ، والمعونات الفنية والمالية . وبالنسبة للأقطار العربية المتوسطية ، جاءت كل اتفاقياتها مع الجماعة الأوروبية، خالية من مبدأ المساعدات المالية. ومن هنا يتضح أن هدف المجموعة الأوروبية من وراء هذه السياسة كان سياسيا، ولكن تحقيقه كان بأ دوات اقتصادية ، فلقد كانت الأداة الأساسية للجماعة لإقامة علاقات مميزة مع دول العالم الثالث خاصة المتوسطية منها، هي التفضيلات التجارية وليس المعونة المالية أو تنظيم هجرة العمالة[1].

المرحلة الثانية (1972-1990):السياسة المتوسطية الشاملة

ومع بداية السبعينيات بد أت تتجلى أهمية وضع سياسة أكثر شمولا للعلاقات بين دول المتوسط والجماعة الأوروبية، وهو ما قاد السياسة المتوسطية الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

ففي 1971 تقدمت اللجنة الأوروبية بمبادرة للمجلس الوزاري تحتوي على تقييم للعلاقات الاقتصادية مع دول المتوسطّ، في إطار التعاون السياسي الأوروبي، وأكد المجلس على أن التداخل بين المصالح الأوروبية المتوسطية يؤكد أهمية تنمية تلك المنطقة، وهي الأفكار التي أقرتها قمة المجموعة الأوروبية (المجلس الأوروبي) في باريس في أكتوبر 1972، والتي أشارت إلى رغبة المجموعة في تحمل التزاماتها تجاه منطقة المتوسط من خلال سياسة شاملة أطلق عليها : السياسة المتوسطية الشاملة[2].

ومن أهم التحديات التي كانت تواجه هذه السياسة، هي مدى قدرتها – باعتبارها سياسة شاملة– على التعامل مع الاختلافات بين الاتفاقيات القائمة بين الجماعة، وبين عدة دول متوسطية . فلم يكن من الممكن أن تأتي هذه السياسة بقواعد موحدة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها، وهكذا فتحت السياسة المتوسطية الشاملة أمام جميع بلدان حوض المتوسط،

[1] نادية محمود محمد مصطفى، ***أوربا والوطن العربي***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص(210)

[2] د شمام عبد الوهاب ،اتحاد المغرب العربي و الشراكة الاورومتوسطية ، مصدر سبق ذكره ، ص (349)

أُفقا أوسع من مجرد الاتفاقات التجارية، وعلى هذا الأساس تم إ برام عدة اتفاقيات بين الجماعة الأوروبية وهذه البلدان، بدءا بإسرائيل في ماي 1975، ثم اتفاقيات مع ثلاث دول مغاربة (تونس، الجزائر، المغرب) في أفريل 1976[1].

أما بالنسبة لبلدان المشرق العربي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)، فبعد اتفاقي مصر ولبنان سنة 1972 والأردن في العام نفسه ، جاء اتفاق سوريا سنة 1974. ولكن منذ 1976 بدأت الجماعة الأوروبية تنظر إلى هذه البلدان في إطار بلدان المشرق العربي ، وتم سنة 1977 توقيع اتفاقيات مع كل من مصر، الأردن، وسوريا مماثلة لاتفاقيات بلدان المغرب العربي، ثم اتفاقية مع لبنان في ما ي 1977، بعد مفاوضات طويلة وصعبة .حيث تميزت هذه المرحلة بعقد اتفاقيات الشراكة و التعاون المصادق عليها في سنة 1977 بين المجموعة الاوربية و 13 بلدا متوسطيا بعد اربع سنوات من المفاوضات الصعبة .و شملت عدة مجالات منها زيادة المبادلات التجارية و دعم التنمية الصناعية و الزراعية و المعونات المالية [2].

المرحلة الثالثة 1989-1995.

بقيت علاقات الاتحاد الاوربي مع جيرانه في جنوب و شرق المتوسط تحكمها السياسة المتوسطية الشاملة منذ تبنيها سنة 1972 ، و لكن النتائج التي تحققت في اطار هذه السياسة المتوسطية لم تكن كافية على المستويين الاقتصادي و المالي خصوصا بعد انضمام كل من اليونان و البرتغال و اسبانيا الى المجموعة الاوربية و التي كانت تمتلك نفس الخصائص الاقتصادية نع الشركاء الاقتصاديين

مع نهاية عام 1989، بدأت الجماعة الأوروبية تفكر في مراجعة علاقاتها بدول المتوسط ، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة. وفي جوان 1990 أصدرت اللجنة الأوروبية تقريرا لمراجعة هذه العلاقات ، أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة" ، وفي ديسمبر 1990 أقّر مجلس الجماعة الأوروبية الأفكار الواردة في التقرير، والتي أكدت استمرارية العلاقات التقليدية، وأدخلت تطويرات جديدة لتدعيم تلك العلاقات.

[1] محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، العدد السابع، القاهرة، 1997، ص (19)

[2] د مفتاح صالح ،مشاريع التكتلات الاجنبية في المنطقة العربية ،مصدر سبق ذكره ، ص(500)

وفي 12 جويلية 1991[1]، طلب البرلمان الأوروبي من مجلس الجماعة ، إعطاء الأولوية لهذه السياسة الجديدة، مما دفع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية إلى وضع توجيهات جديدة بشأنها في نوفمبر 1991. حيث تهدف هذه السياسة المتوسطية المجددة[2] LA POLITIQUE MEDITERRANEENE RENOVEE

–دعم الاصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطية و كذا الاستثمار الخاص

–زيادة حجم المساعدات المالية الثنائية نع تسهيل دخول منتجات هذه الدول الى السوق الاوربية

–تعزيز و تقوية الحوار الاقتصادي و السياسي الاورومتوسطي

ثم تبلورت هذه السياسة خلال المؤتمر الاورومتوسطي المنعقد في مدينة برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر سنة 1995 يعلن عن بداية مسار برشلونة للشراكة الاورومتوسطية ،و التي تمثل اطارا واسعا للعلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بين الاتحاد الاوربي و شركائه المتوسطيين [3]

ففي هذا الإطار حدد المجلس الأوروبي في جوان 1992 بلشبونة ، ثم في كورنو (جوان 1994) ثم في أ يسن الفرنسية (ديسمبر 1994) التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية– المتوسطية وهذا تحضيرا لمؤتمر برشلونة.

المطلب الثالث :اعلان برشلونة

يجب ان نميز منذ البداية بين الدوافع الضرورية و الدوافع الكافية التي ادت اى تنظيم مؤتمر برشلونة ،فثمة عوامل جغرافية و تاريخية و ديمغرافية و ثقافية قد اسهمت في التفاعل بين الشعوب الاوربية و شعوب منطقة حوض البحر المتوسط منذ ألاف السنين [4] ، و هكذا و بعد كل الجهود المبذولة من طرف الاتحاد الأوروبي، وبعد قناعة الدول المتوسطية الأخرى، تّم الإعلان الرسمي عن المؤتمر، والذي حدد له تاريخ 27–28 نوفمبر 1995 ، في مدينة برشلونة الاسبانية، لذلك سمي بمؤتمر برشلونة.

---

[1] محمد محمود الإمام، اتفاقيات "المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي"، ***مرجع سبق ذكره***، ص(35).

[2] institut de la méditerranée 2000,MEDA et la fonctionnement du partenariat euro Mediterranéen ,l'institut de la Méditeranée,Marselle ,pp (4)-(5)

[3] د براق محمد ، أ ميموني سمير ، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونةدراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقة الشراكة الاوروجزائرية ، ملتقى دولي حول اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،جامعة فرحات عباس سطيف13-14 نوفمبر 2006 ،ص (5)

[4] ار .كيه.رامازاني ،الشراكة الاوربية المتوسطية:طار برشلونة ،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،العدد22 ،بدون سنة ،ص (7)

وبالفعل عقد مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي يومي 27-28 نوفمبر 1995، حيث ضم جميع الدول الاوربية الخمس عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوربي مع 12 دولة من شرق و جنوب المتوسط بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر، واثنتي عشر دولة متوسطية [*1]، بالإضافة إلى حضور موريتانيا كمراقب، وحضور الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ودول شرق ووسط أوربا ودول البلطيق وألبانيا بصفة ضيف في الجلسة الافتتاحية فقط للمؤتمر[2]، واستبعدت ليبيا لأسباب سياسية.

انتهت أعمال المؤتمر بإصدار الإعلان السياسي، بعد أن تم تعديله وفقا للملاحظات التي أبدتها الدول المتوسطية على المشروع المقدم من الجانب الأوروبي، بحيث أصبح يعكس وجهات نظر كل الأطراف المشاركة. و في هذا السياق ،حدد اعلان برشلونة ثلاثة ابعاد للعلاقة الجديدة المبنية على المشاركة و هي : البعد السياسي والأمني ، البعدالاقتصادي و المالي ، والبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني[3] .

مضمون إعلان برشلونة :

يعتبر هذا الإعلان بمثابة العقد المؤسس لإتفاقيات الشراكة وقد إحتوى هذا الإعلان على ثلاثة محاور أساسية تتمثل في الجانب الإقتصادي, السياسي, الإجتماعي والثقافي :

1- **الشراكة السياسية والأمنية:** لقد أعتبر السلام والإستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط هدفا جماعيا مشتركا تسعى لتحقيقه جميع الأطراف وبكل الوسائل ومن أهم المبادئ المعتمدة في هذا المحال مايلي:[4]

- التنسيق والعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة , والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الأخرى المنبثقة عن القانون الدولي.
- العمل على تطوير أسس ومبادئ الديمقراطية في النظم السياسية والإعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والقضائي الذي يناسبها .

---

[1] حسن نافعة ، الاتحاد الاوربي و الدروس المستفادة عربيا ،مركو دراسات الوحدة العربية ،بيروت2004 ،ص (494)

[*] الدول المتوسطية هي: الجزائر،المغرب، تونس، مصر ، لبنان، سوريا،ا لأردن، السلطة الفلسطينية، تركيا، إسرائيل، مالطا، قبرص

[2] وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي"، *مجلة اقتصادية عربية*، العدد 138، أكتوبر 1999، ص(247).

[3] حسن نافعة ، الاتحاد الاوربي و الدروس المستفادة عربيا ، مرجع سبق ذكره ،ص(495)

[4] IV^{eme} conférence ministrielle euro-med, Marseille, 15-16/Nov/2000, les relations euro- med http://www .france. Diplomatie.Fr/europe/accreditation /rela-euro-med.html (consultè le 12/12/2012).

- احترام جميع الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة والوفاء بما تعهدت به الأطراف من إلتزامات وفق القانون الدولي، كحرية التعبير وحرية المساهمة في إحلال السلم وحرية الفكر والعقيدة والدين , والقضاء على التمييز على أساس العرق والجنسيات واللغات والأديان .
- احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها .
- التسوية بالوسائل السلمية للخلافات بين الشركاء والإمتناع عن التهديد باستعمال القوة.
- تعزيز التعاون في مجال الوقاية من الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات وتبييض الأموال.
- تعزيز الأمن في المنطقة من خلال منع إنتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالإنضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون (كالوكالة الدولية للطاقة الذرية).

2- **الشراكة الإجتماعية والثقافية** : تهدف الى تقريب الشعوب من بعضها البعض ، و الى تسهيل التفاهم بين الثقافات و التبادل بين المجتمعات المدنية ،و ترتكز على [1] :

- اقامة حوار متزن يقوم على اساس احترام الثقافات و الاديان ,
- التعاون في مجال وسائل الاعلان النشتركة عبر مختلف القنوات المتطورة
- احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسية القائمة و المؤسسة على القوانين المدنية و الانسانية
- تنظيم الهجرة الحفية باتفاقات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية و الانسانية
- تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الارهاب و التطرف بكل اوجهه

3- **الشراكة الإقتصادية والمالية**[2]: تهدف الشرامة الاقتصادية و المالية الى اقامة منطفة للتجارة الحرة و التبادل السلعي بخلول عام 2010 ،و ذلك عبر الازالة التدريجية للرسوم الجمركية و الرسوم الداخلية ذات الاثر المماثل و القيود الادارية و الكمية و النقدية علي ها ،اضافة الى مجالات التعاون الاحرى المتاحة امام هذه الشراكة

بالإضافة إلى هذا فقد تضمن البيان (إعلان برشلونة) إشارات أخرى في الجانب الإقتصادي أهمها [3] :

- التوفيق بين التنمية الإقتصادية وحماية البيئة والمحافظة عليها .

[1] علي الجاج ،سياسات دول الاتحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت2005 ،ص (211)
[2] المصدر نفسه ،(208)
[3] عمورة جمال ،دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاوروموتوسطية ،مرجع سبق ذكره ،ص(215)

- أهمية الحفاظ على الثروة السمكية.
- الدور الحيوي لقطاع الطاقة في الشراكة الأورو– متوسطة.
- مسألة المياه, تنظيمها وإدارتها وتنمية الموارد المائية.
- التعاون من أجل عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي والعمل على تطوير البنى التحتية .

المبحث الثاني :إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الاوربي

أصبحت الجزائر تحتل مركزا خصوصيا إزاء المجموعة الأوربية أكثر فأكثر ,وفي بداية التسعينيات عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي،و مرت المفاوضات مع الاتحاد بمراحل عديدة و صعبة , ذلك ان الجزائر عبرت مرارا عن رغبتها في الحصول على معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي بمراعاة خصوصياتها الإقتصادية والجيو– إستراتيجية والسياسية. فالخصوصية الإقتصادية للجزائر تتمثل في كونها بلد يعتمد على النفط كمورد أساسي لعائداتها (بنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 90%), وبالمقابل فإن نسيجه ا الصناعي ورغم اتساعه إلا أنه لا يتمتع بالنجاعة الاقتصادية والقدرة الكافية التي تؤهله لمنافسة المنتوجات الأجنبية لاسيما بعد تراجع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي , أما الخصوصية الإستراتيجية فتتمثل في الموقع الجغرافي الممتاز الذي تتميز به بتوسطها لبلدا ن المغرب العربي وإقليمها الواسع الذي يعتبر بمثابة بوابة إفريقيا. أما فيما يتعلق بالخصوصية السياسية فتتمثل أساسا في الحركية الأساسية التي إنتهجتها الجزائر والمتمثلة في استكمال الصرح المؤسساتي وتعميق الممارسة الديمقراطية وحرية التعبير.[1]

المطلب الاول : مسار العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الاتحاد الاوربي

إن علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بدأت مع نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وظلت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1957– 1962، تحظى بمعاملة الدول الأعضاء لأنها كانت تمثل ثلاث مناطق فرنسية . ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية التعاون في أفريل 1976، في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، والتي دامت قرابة عشرين سنة مع إدخال بعض التعديلات عليها من وقت لآخر .

و مع انعقاد مؤتمر برشلونة 1995، أعطى صيغة جديدة لعلاقة الاتحاد الأوروبي بدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، التي انتقلت من التعاون إلى الشراكة . وكانت الجزائر كغيرها من الدول

[1] محمد يوسفي, الشراكة الأورو-متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي, إدارة، مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية, الجزائر, 2000, ص(114).

معنية بهذا التغير الذي حصل ، حيث عبرت عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بغية النهوض باقتصادها والاندماج في الاقتصاد العالمي كضرورة حتمية لتحقيق النمو والتقدم .

وبالفعل وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 ببلجيكا، بعد 17 جولة من المفاوضات امتدت ما بين 1997– 2001، مع فترة توقف دامت من ماي 1997 إلى أفريل 2000. ثم كان التوقيع الرسمي على الاتفاق بمدينة "فالنسيا" الأسبانية يوم 22 أفريل 2001[1]، ليدخل حيزا التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005.

أولا: العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل 1976.

في الوقت الذي كانت فيه اوروبا تجمع شتاتها بعد الحرب العالمية الثانية كانت الجزائر ما تزال تحت وطأة الاستعمار الفرنسي ،لذلك اعتبرت معاهدة روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الاوربية (CEE) الجزائر كعضو ضمن هذه المجموعة ،حيث خضعت الجزائر لقانون ما وراء البحار ،حيث تتمتع من خلال هذا النص بنفس الامتيازات التي تخولها المعاهدة للدول الاوربية الاعضاء [2] .

و بعد ان تحصلت الجزائر على استقلالها 05 جويلية 1962 و خروجها منهارة القوى ، كان لابد لها ان تجسد سندا ترتكز عليه لإعادة بناء اقتصادها ،لذلك و كأول خطوة قامت بها هي طلبها من المجموعة الاقتصادية الاوربية ان تستمر من التمتع بهذه المعاملة .

لكن بعد نهاية الستينات ، قررت بعض الدول الأوروبية العضو في المجموعة وخاصة إيطاليا، بشكل فردي، رفض متابعة منح تفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية . وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقا من 1972، فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة، التي تبنتها المجموعة كما أشرنا إلى ذلك سابقا .

ثانيا: اتفاقية التعاون سنة 1976.

تم توقيع اتفاق تعاون تجاري سنة 1976 مع الإتحاد الأوروبي و اصبح ساري المفعول في 1978 [3]،مدعما ببرتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل 05 سنوات, كان الهدف من وراء هذا الإتفاق هو

---

[1] – EL MIQYAS, Revue Algérienne de Normalisation, N° 15, Décembre 2005, édition; l'institut Algérien de normalisation, Alger, 2005, p(14).

[2] هشام صاغور ،السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه دول جنوب المتوسط ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ،2010 ،ص (257)

[3] المصدر نفسه ص (257)

ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية ورفع حجم نمو التجارة الخارجية وتحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية [1], واستفادت الجزائر في إطار الأربع بروتوكولات (1978-1996) من مساعدة مالية قدرت بـ 784 مليون دولار و640 مليون دولار من البنك الأوروبي للإستثمار في شكل قروض ميسرة[2].

غير أن هذا الإتفاق ا لذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في إتجاه واحد أي "بدون المعاملة بالمثل" لم يعد معمولا به في إطار التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية المتوسطية المتجددة وكذا أحكام وإجراءات المنظمة العالمية للتجارة[3]. وكذلك فالمفاوضات التي أدت إلى التوقيع على هذه الاتفاقية، كانت وفقا للمعطيات النظرية للعلاقات التجارية بين الطرفين في تلك الفترة ،لكن مع انضمام دول جنوب أوروبا: إسبانيا، البرتغال، اليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ادى الى تغيير معادلة العلاقات الجزائرية مع أوروبا، بسبب الطبيعة المزاحمة لصادرات تلك البلد ان لصادرات الجزائر (خمور، زيتون، يد عاملة)، خاصة وأن اتفاقية 1976 قد أبرمت لمدة غير محددة.

و في ظل هذه المعطيات بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996 من أجل إبرام إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي , فعرفت المفاوضات نوع من التأخير ب سبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، خاصة وأن الإقتصاد الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي

ثالثا: مسار برشلونة :

إن الشراكة الأورومتوسطية، التي رأت النور في مؤتمر وزراء خارجية البلدان الأورومتوسطية الذي انعقد في برشلونة سنة 1995. هي أهم مبادرة في التاريخ الحديث تعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين شاطئي المتوسط[4]. إضافة إلى تسهيل وتطوير الحوار بين مجتمعات ودول الضفتين [5].

---

[1] Accord de coopération CEE/Algerie, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978, Joce L263 du 27/09/1978. http://www.gisti.org/droit/textes/communautaires (consultè le 10/12/2012,).

[2] Isabelle Bensidoune, Agnés chevalier, op.cit, (P(135).

[3] عمورة جمال ،دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية ، مصدر سبق ذكره ، ص (387)

[4] مفوضية الاتحاد الأوروبي، *التقرير السنوي عن برنامج "ميدا" لعام 1999*، بروكسل، 2000، ص(03)

[5] – Paul Balta, *les enjeux de la conférence de Barcelone*. GROS plan annuaire de l'Afrique du nord. 1995, CNRS Edition, P (879).

من هنا دخلت العلاقات الأوروبية الجزائرية مرحلة جديدة، حيث سعت الجزائر بعد انعقاد مؤتمر برشلونة، للدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورومتوسطية من خلال صيغتها الثنائية على وجه الخصوص والمتمثلة في عقد اتفاقيات شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة وشركائه المتوسطين كل على حدى من جهة أخرى ، حيث عبرت الجزائر دو ما عن نيتها في توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي . وتجسيدا لتلك النية سعت دوما إلى تنشيط العلاقات المشتركة مع الاتحاد، سواء باستقبال أو ببعث وفود إلى هذا الأخير، واندرجت هذه البعثات في إطار التشاور الدائم بين الطرفين، في إطار الشراكة الأورومتوسطية .

بدأت المفاوضات حول الشراكة الأوروجزائرية بصفة رسمية في مارس 1997[1]، وامتدت إلى 17 جولة كانت تعقد بشكل متناوبا بين الجزائر وفرنسا .

حيث مرت المفاوضات الجزائرية الأوروبية حول مشروع الشراكة بثلاث مراحل [2] ،المرحلة الأولية لمفاوضات الشراكة الأوروجزائرية (1993-1997) كانت استمرارا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي والمالي الموقعة عام 1976 واستجابة للسياسة الأورومتوسطية الجديدة. وبتاريخ 10 جوان 1996 صادق الاتحاد الأوروبي على وثيقة تفاوضية على غرار ما عرض على باقي دول جنوب المتوسط عرضت على الجزائر بصفة رسمية في شهر ديسمبر 1996 بعد زيارة مانوال مـاران (*Manuel Marin*) نائب رئيس اللجنة الأوروبية للجزائر .

ثم كانت الانطلاقة الرسمية لمفاوضات الشراكة الأوروجزائرية (المرحلة الثانية) يومي 4 و 5 مارس 1997 ببروكسل بين وفدي خبراء الطرفين،وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و 23 أفريل ،و27 و 28 ماي 1997 على التوالي،وعدا إنشاء أربع مجموعات عمل (التعاون الاجتماعي والثقافي،التعاون الاقتصادي والمالي،الزراعة،الخدمات) لم تسفر هذه المفاوضات على نتائج واضحة.

[1] El Hadi MAKBOUL, *coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?,* Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002, p(50)

وخلال فترة دامت ثلاث سنوات توقفت فيها المفاوضات بين الطرفين جراء تردد الطرف الأوروبي بسبب الوضع السياسي والأمني * الذي عرفته الجزائر،وإصراره على رفض الطلبات الجزائرية القائمة على احترام خصوصية الاقتصاد الجزائري وطبيعة المرحلة الانتقالية[1].

وبعد الجولة الخامسة في شهر جويلية،عقدت ا لجولة السادسة بتاريخ 13 ديسمبر 2000 ببروكسل،وفيها عرض المفاوض الأوروبي العقبات التي يتضمنها النظام الجمركي الجزائري،ومطالباً في الوقت نفسه بما يلي:

- ضرورة إلغاء نظام القيمة الجمركية الإدارية.
- تفكيك القيود الجمركية.

ومن جهته اعتبر المفاوض الجزائري أن هذين الشرطين يشكلان تحديا كبيرا باعتبار الأسباب الآتية :

- إضعاف مستوى حماية الإنتاج الوطني .
- أهمية الخسارة الجبائية الناجمة عن التفكيك الجمركي والتي تصل ما بين 1.4 و 1.7 مليار دولار.

وفي 05 و 06 جوان 2001 عقدت ببروكسل مفاوضات الجولة العاشرة وتناولت قضية التنقل الحر للبضائع،العدالة،الشؤون الداخلية،تقديم الخدمات والحق في الإقامة،وبهذا وصلت المفاوضات الثنائية مرحلتها الأخيرة ليستمر التفاوض حول المجالات المرتبطة بالجانب المؤسساتي في جولات لاحقة.

اما المرحلة النهائية لمفاوضات الشراكة الأوروجزائرية كانت بعد اكتمال الجولة الثامنة عشر، حيث أعلن وزير الخارجية الجزائري في 07 ديسمبر 2001 عن قرار توقيع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،و بعد زيارة رئيس الجمهورية لبروكسل تم توقيع الاتفاق بالأحرف الأ ولى في يوم 19 ديسمبر 2001 .

وبتاريخ 22 أفريل 2002 بمدينة (valence) باسبانيا وبمناسبة الدورة الوزارية الأورومتوسطية الخامسة وقعت الجزائر على الاتفاق بصفة نهائية.

* سجلت هذه الفترة تراجعا لنشاطات المتعاملين لاقتصاديين الأجانب (أغلبيتهم من دول أوروبا) نتيجة توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE عند تقريرها للجزائر كمنطقة خطر.

[1] مداني لحضر ،تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الاطراف و التكتلات الاقتصادية الاقليمية ،مرجع سبق ذكره ، ص (204)

المطلب الثاني : أهمية وأهداف اتفاق الشراكة

1-اهمية الشراكة الأورو-جزائرية

يرى الكثير من المحللين أن هذه الشراكة لم تكن وليدة الصدفة، لأنه سبقتها عدة حوارات ومفاوضات بين الطرفين للتمكن من الوصول إلى الاتفاق ولذلك كانت هناك دوافع لكل جانب، تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة[1]:

- بما أن الاتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية فان الجزائر سوق جديدة مربحة لأوربا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتوجات الأوروبية.
- إن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة فهذا يتم إذا كان السياق الذي اخترعت فيه التكنولوجيا هو الذي استعمل فيه.
- إضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات ويضاف إلى ذلك دافع آخر قوي هو التعاون من اجل الأمن وتبادل المعلومات.
- كونه موقع لمدة غير منتهية، وهو يعوض اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1976.
- إن هذا الاتفاق يشكل إطارا مناسبا لازدهار شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وهو يخلق مناخا ملائما لتنمية علاقات الطرفين الاقتصادية والتجارية، وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والعصرنة التكنولوجية.
- هو قائم على المصالح المشتركة، والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار .
- مبني على احترام السياسة الداخلية والخارجية للدول الأط راف. بالإضافة إلى احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

2-اهداف الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي

هناك عدة أهداف يشملها اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية ومن خلال تفحص بنود هذه الإتفاقية , فإنه من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الإتفاق نوجزها فيمايلي :

- ترسيخ شروط دائمة لعلاقة تخدم المصالح المشتركة للطرفين ، بالأخذ بعين الاعتبار توقعات الجزائر فيما يتعلق بنموها و نجاح الاصلاحات القطاعية ، وذلك بغية ا ندماجها اقتصاديا في الاورومتوسطية[1] .

[1] قطاف ليلي،اتفاقية الشراكة الاوربية الجزائرية ،ملتقي دولي حول "اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري" ،جامعة فرحات عباس سطيف ، 13-14 نوفمبر 2006 ،ص 66

- وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.
- دعم العلاقات الإجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.
- تشجيع الإندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.
- تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الإقتصاد.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية الإقتصادية.
- دعم الإستثمارات الخاصة, وخاصة خلق مناصب الشغل.
- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي على مدى 12سنة كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية , وقد تم الإتفاق على تحديد ثلاثة قوائم من السلع سيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه
- التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية. وهو البند الذي انفرد به الاتفاق عن الاتفاقات المبرمة سابقا مع بقية الدول المتوسطية.[2]

كما ان اهداف الاتحاد الاوربي تكمن في [3]:

- الهدف السياسي :يكمن في أن الأوروبيين يبحثون عن كسب قوة سياسية دولية وحليف إفريقي خصوصا في ظل المواجهة الكاسحة للهيمنة الأمريكية ومحاولة المجموعة الأوروبية للظفر بمنطقة شمال إفريقيا بعقد شراكة أو تكتل في شكل منطقة تبادل حر.
- الهدف الاقتصادي :فيكمن في البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتامين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة التجارية.

أما الهدف البعيد لهذا الاتفاق هو إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي (منطقة حية لانتقال الأشخاص، والسلع دون رسوم و لا ضرائب و لا عوائق)

المطلب الثالث: مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة

جاء هذا الاتفاق المنشئ للشراكة بين الجزائر من جهة والاتحاد الأوروبي بدوله الأعضاء من جهة

---

[1]Délégation de l'union européen,Union européen-Algérie:30 ans de coopération 1979-2009,p (11)

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،*اتفاقيات واتفاقات دولية*، العدد 31 ، السنة 42، السبت 21 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق 30 أبريل 2005، المطبعة الرسمية، الجزائر، ص(04.)

[3] قطاف ليلي،اتفاقية الشراكة الاوربية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ،ص (65)

أخرى معوضا لاتفاق التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وكذا الاتفاق الموقع بين دول المجموعة الأوروبية للفحم والصلب والجزائر.

دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان الجزائري وبرلمانات الدول الأعضاء.

لا يختلف الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في جوهره، عن باقي اتفاقات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي .

يضم اتفاق الشراكة ديباجة و110 مادة موزعة على 09 أبواب تشمل المجالات التالية:

01-الحوار السياسي. 02- انتقال البضائع. 03- التجارة والخدمات.

04-المدفوعات،رؤوس الأموال،المنافسة والتزامات اقتصادية أخرى.

05- التعاون الاقتصادي. 06 -التعاون الاجتماعي والثقافي. 07 - التعاون المالي.

08- التعاون في مجالات العدالة والشؤون الداخلية. 09- أحكام مؤسساتية عامة ونهائية.

وتشكل الملاحق من 1 إلى 06 أقسام أساسية من الاتفاق.

- ملحق1:قائمة المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المحولة، (الفصل 25 إلى 97 من النظام المنسق) مشار إليها بالمواد 7 و 14.
- ملحق 2: قائمة المنتجات الصناعية المشار إليها بالمادة 9 فقرة 1.
- ملحق 3: قائمة المنتجات الصناعية المشار إليها بالمادة 9 فقرة 2.
- ملحق 5: آليات تطبيق المادة 41.
- ملحق 6: الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية (المادة 44).

إضافة إلى سبعة (07) بروتوكولات.

- البروتوكول 1: المنتجات الزراعية ذات المنشأ الجزائري مشار إليها بالمادة 14-1.
- البروتوكول 2: المنتجات الزراعية والتي منشئها الاتحاد الأوروبي مشار إليها بالمادة 14-2.
- البروتوكول 3: منتجات الصيد ذات المنشأ الجزائري مشار إليها بالمادة 14-4.
- البروتوكول 5: المنتجات الزراعية المحولة مشار إليها في المادة 14-5.

- البروتوكول 6: تعريف مصطلح "منتجات ذات المنشأ" وطرق التعاون الإداري (المادة 28).
- البروتوكول 7: التعاون الإداري المتبادل في المجال الجمركي (المادة 63)

كما يشمل الاتفاق مجموعة من البيانات المشتركة (05) وبيانات أحادية الجانب من طرف الاتحاد الأوروبي (05) وبيانات أحادية الجانب من طرف الجزائر (04).

لقد احتوى اتفاق الشراكة الأوروجزائري على تسعة (9) أبواب للتعاون المشترك، تغطي مختلف المجالات، ومؤكدة بـ 110 مادة. وتتمثل هذه الأبواب فيما يلي:

المبحث الثالث : البعد الاقتصادي ، التجاري و المالي للشراكة

كما سبق الاشارة اليه فان اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الاوربي و الدول المتوسطية الشريكة متشابهة الى حد كبير مع وجود بعض الاختلافات الطفيفة و المتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك ، حيث ان مجالات التعاون المشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، التي شملها الاتفاق كثيرة ومتعددة، وتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية . لكن التركيز كان على ضرورة دعم الجانب الاقتصادي ، وخاصة التجاري ،و هو يشتمل على النقاط التالية :

- اقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين في افاق 2017 و التي تكون وفق قواعد منظمة التجارة العالمية و الخاصة بالمنتجات المصنعة .نع تحرير جزئي للتبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية وفق نظام افضليات متبادل ، مع اتفاق غلى تحرير الخدمات في اطار اتفاقية الجات عند انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية
- اقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية التي من شانها دعم التنمية في الجزائر
- اقامة تعاون مالي في اطار برنامج ميدا و القروض المقدمة من قبل البنك الاوربي للاستثمار اقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الاوربي

المطلب الاول :البعد التجاري

إن مجالات التعاون المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية كثيرة تشمل عدة أوجه للتعاون في البيئة، الطاقة، الهجرة، فالاستثمار التجارة، وعليه فإن الهدف هو العمل نحو تحقيق شراكة فعلية تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدعمها مساعدات مالية وإجراءات عملية لإ قامتها، بالإضافة إلى

حث الدول المغاربية على تحرير تجارتها الخارجية مع الإتحاد الأوروبي في إطار القوانين التي تحكم المنظمة العالمية للتجارة حسب ما نص عليه مؤتمر مراكش 1995، الأمر الذي يدعو الدول المغاربية لتحديث اقتصادياتها وزيادة قدراتها التنافسية خلال فترة انتقالية تمتد لغاية 2010، يقوم الاتحاد الأوروبي خلالها بتقديم المساعدات المالية قصد إعادة هيكلة وبناء اقتصاديات الدول المغاربية [1]. فمنطقة التجارة الحرة ليست غاية بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة للاندماج في معطيات الاقتصاد العالمي، فالتوقيع الثنائي بين الإتحاد الأوروبي وكل دولة مغاربية على حدى لإنشاء منطقة تجارة حرة لغاية 2010 سيؤدي في النهاية إلى وجود منطقة تجارة حرة أكبر وأوسع تضم دول الإتحاد الأوروبي من جهة، والدول المغاربية من جهة أخرى

و يمكن تعريف منطقة التجارة الحرة على انها "تجمع اقتصادي بين مجموعة من ال دول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الاخرى على التجارة ، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية، إزاء الدول خارج المنطقة، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة"[2].

أن اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الاوربي كانت ثنائية، إلا أن بنودها تتشابه لحد كبير، وخاصة تلك المتعلقة بإنشاء منطقة التجارة الحرة حيث تقرر بشأنها وتسهيل إقامتها ما يلي :[3]

– الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية، وتحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.

– اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة به، وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية وسيادة المنافسة، وشهادات التقييس العالمي .

– إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني، آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

---

[1] شريط عابد ،دراسة تحليلية لواقع و افاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية ،اطروحة لنيل دكتوراة دولة ،جامعة الجزائر 2004 ،ص(137)

[2] حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث ،2000، ص(29).

[3] أحمد عبد الفتاح تغيان ، اتفاقيات المشاركة العربية –الأوروبية: الفرص والتحديات، (ورشة عمل تأثير اتفاقيات الشراكة العربية –الأوروبية على مستقبل التكتلات الإقليمية العربية، 23، 24 جانفي 2001، الكويت)

– تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية، مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق، إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.

– إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما (دول الإتحاد الأوروبي) إلى الدول المغاربية.

تنص المادة 6 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي على انشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين خلال فترة تقدر ب 12 سنة ضمن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ،بمعنى اخر الغاء جميع الحواجز الجمركية و الغير جمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في افاق 2017 اي بمعنى انها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط ، و هذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق بين الطرفين ان تكون وفق ثلاث قوائم من الم نتجات المصنعة .و بالتالي فهذه المنطقة تقوم على جملة من المبادئ و هي :

مبدأ المعاملة بالمثل (la réciprocité)[1] اي تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين ،**مبدأ التدرج(la progressivité)**[2]اي ان هذه المنطقة التي يتم اقامتها تكون بصورة تدريجية خلال فترة تقدر باثنتي عشر سنة و هذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد اكثر لعملية الانضمام التي تكون قي سنة 2017 ، **و اخيرا مبدأ المرونة و التكيف (la flexibilité et adaptation)**[3] و هو ما يعطي بإمكانية تغيير في جدول او رزنامة التفكيك التعريفي الخ اص بالمنتجات المصنعة و احداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الاوربي و هذا في حالة ما اذا تسببت عملية التفكيك هذه في اضرار كبيرة على احد القطاعات الاقتصادية

و لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسالة التنقل الحر للسلع و هذا بتبيان اج راءات حرية تنقل السلع سواء الصناعية او الزراعية مع تحديد كيفيات تنظيم الاجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر

أ –بالنسبة للسلع المصنعة:

[1] د براق محمد ،أ ميموني سمير ،الاقتصاد الجزائريو مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشرامة الاوروجزائرية،مرجع سبق ذكره ، ص(13)،
[2] المصدر نفسه ص(14)
[3] نفس المصدر و الصفحة سابقا

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يتم إعفائها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بمجرد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ .و يستثنى من هذا قائمة من السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوروبي حساسة وتحظى بمعاملة خاصة والواردة في الملحق رقم 1 والتي من بينها السلع النسيجية والملابس.

في حين أن تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوروبي إلى السوق الجزائرية فسيتم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي ، أي على أساس مراحل زمنية خلال الفترة الانتقالية ووفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية، وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر، وهي ثلاث قوائم:

-القائمة الأولى:

تتكون أساسا من المواد الأولية (التشغيل) وسلع التجهيز الغير منتجة محليا ، والتي تم تحريرها بالكامل بمجرد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ابتدأ من الفاتح سبتمبر سنة 2006 ، مع العلم أن هذه القائمة واردة في الملحق الثاني من الاتفاقية والتي يبلغ عدد المنتجات التي تحتويها 2075 منتوج موزعة على النحو التالي2014 ،منتوج التشغيل(Bien de fonctionnement) ،37 منتوج تجهيز (Bien d'équipement)، و 24 منتوج نهائي موجه للاستهلاك تجهيز (Bien de consumation).

-القائمة الثانية:

وهي تحتوي بالدرجة الأولى على سلع التجهيز و المواد الأولية الصناعية الأوروبية المنشأ وكذا قطع الغيار والغير منتجة محليا، حيث يتم إلغاء جميع الحواجز عليها تدريجيا بعد مرور سنتين على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ خلال فترة تقدر بستة سنوات من دخول الاتفاقية حيز التطبيق، بمعدل يتراوح مابين % 10و % 20 لكل سنة .بمعنى انه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل في سنة2013

مع العلم أن هذه القائمة تضم 1100 منتوج صناعي موزعة على النحو التالي 52 : منتوج التشغيل(Bien de fonctionnement) ، 912منتوج تجهيز (Bien d'équipement)، و 136 منتوج نهائي موجه للاستهلاك (Bien de consumation)

-القائمة الثالثة:

وهي القائمة التي تضم السلع الحساسة بالنسبة للجزائر أي المنتجات الصناعية الأوروبية التي يمكن إنتاجها محليا ،حيث يتم بشأنها تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا خلال الفترة الانتقالية المقدرة ب 12 سنة، و تبدأ العملية بعد مرور سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وبمعدل سنوي يتراوح في مابين 5%إلى . % 10 أي أنه بانتهاء بحلول سنة 2017 يتم التحرير الشامل لقائمة هذه المنتجات التي تضم 1964 منتوج موزعة كما يلي 262 :منتوج التشغيل (Bien de fonctionnement) و 1410 منتوج نهائي موجه للاستهلاك (Bien de consumation)

292 منتوج تجهيز (Bien d'équipement)

.ويمكننا تلخيص رزنامة تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية (التفكيك التعريفي)في إطار اتفاقية الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ووفق القوائم الثلاث التي اتفق الطرفين عليها في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : رزنامة عملية التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين.

السلع الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية	المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي
-منتجات الصيد البحري: الواردة في البرتوكول رقم 4 من الاتفاقية والتي تبلغ 88 منتوج ، فتتمثل التسهيلات التي تخضع لها في : *الغاء كلي الرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتوج أوروبي. *تخفيض % 25 من الرسم الجمركي المفروض على49 منتوج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره % 22,5بدلا من % 30 الذي كان مفروضا	**منتجات الصيد البحري:** الواردة في البرتوكول رقم 3 من الاتفاقية تستفيد إعفاء كلي من الرسوم الجمركية وكذا بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات ، دقيق السمك....) **-المنتجات الزراعية** المدونة في البرتوكول رقم 1 من الاتفاقية فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح مابين % 20 و 100 % ولكن في

عليها من قبل. -المنتجات الزراعية: المدونة في البرتوكول رقم 2 من الاتفاقية والتي تشمل على 114 منتوج، فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح مابين % 20 و % 100 ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين ، مع العلم أن 57منتوج خاضع لرسم % 30 و 13 منتوج خاضع لرسم % 15 في حين أن 44 منتوج خاضع للرسم المخفض والمقدر ب 5% .كما أن الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها سيمس 83 منتوج و تخفيض ب % 50 من الرسوم الجمركية ل 12منتوج في الوقت الذي يتم فيه تخفيض قدره 20 %ل 19 منتوج. **-المنتجات الزراعية المحولة:** ترد هذه المنتجات في البرتوكول رقم 5 من الاتفاقية في قائمتين رئيسيتين ، حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية إذ تستفيد من إلغاء للرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل يتراوح مابين % 20إلى % 100 والتي تتضمن 50 منتوج منها 28منتوج خاضع لرسم قدره % 30 و 16 منتوج خاضع لرسم قدره % 15 في حين أن 6 منتجات الباقية فهي خاضعة للرسم المخفض المقدر ب 5 %، أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة	حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين. **-المنتجات الزراعية المحولة:** فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم وهي: -القائمة الأولى : تتضمن 163 منتوج يستفيد من إلغاء كامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية. -القائمة الثانية: تتضمن 8 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية ومشتقات الحليب التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها وهذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل عجائن غذائية 2000طن، كسكسى 2000 طن، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500 طن.(-القائمة الثالثة :تتضمن 144 منتوج التي يتم تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية المفروضة عليها

***سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الاتفاقية (1سبتمبر سنة 2005)**

المصدر: د براق محمد ،أ ميموني سمير ،الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشرامة الاوروجزائرية،نلتقي دولي حول "اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري "المنعقد قي 13-14 نوفمبر 2006 ،جامعة فرحات عباس سطيف ، ص 15

ب-أما بالنسبة السلع الزراعية:

عكس المنتجات الصناعية التي يكون تحريرها بين الطرفين كاملا في إطار منطقة التبادل الحر، فإن تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الزراعية والزراعية المحولة ومنتجات الصيد البحري فسيكون جزئي وتدريجي متبادل لمبادلاته، وهذا عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغاء بعضها وفق نظام الحصص وكذا وضع إطار زمني الذي يتم فيه التعامل بهذه الإجراءات، مع إمكانية توسيع التنازلات المتبادلة بين الطرفين على أساس المعاملة بالمثل بعد دراستها من قبل مجلس الشراكة وهذا بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي ابتدأ من سبتمبر سنة 2010

ويمكننا تبيان التسهيلات الممنوحة من قبل كل طرف للمنتوج الزراعي الوارد إلى الطرف الأخر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02) :التسهيلات الممنوحة من قبل الجزائر والاتحاد الأوروبي لدخول السلع الزراعية إلى أسواقهما بموجب اتفاقية الشراكة.

السلع الزراعية الأوروبية الواردة إلى الأسواق الجزائرية	المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي
-منتجات الصيد البحري: الواردة في البرتوكول رقم 4 من الاتفاقية والتي تبلغ 88 منتوج ، فتتمثل التسهيلات التي تخضع لها في : *الغاء كلي الرسوم الجمركية المفروضة على 39 منتوج أوروبي. *تخفيض % 25 من الرسم الجمركي المفروض على49 منتوج، حيث تصبح خاضعة لرسم قدره % 22,5بدلا من 30 % الذي كان مفروضا	**منتجات الصيد البحري:** الواردة في البرتوكول رقم 3 من الاتفاقية تستفيد إعفاء كلي من الرسوم الجمركية وكذا بعض المنتجات البحرية المحولة (مصبرات ، دقيق السمك....) **-المنتجات الزراعية** المدونة في البرتوكول رقم 1 من الاتفاقية فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح مابين % 20 و 100 % ولكن في

عليها من قبل. -المنتجات الزراعية: المدونة في البرتوكول رقم 2 من الاتفاقية والتي تشمل على 114 منتوج، فسوف يتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح مابين % 20 و % 100 ولكن في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين ، مع العلم أن 57منتوج خاضع لرسم % 30 و 13 منتوج خاضع لرسم % 15 في حين أن 44 منتوج خاضع للرسم المخفض والمقدر ب .% 5كما أن الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية في حدود الحصص المتفق عليها سيمس 83 منتوج و تخفيض ب % 50 من الرسوم الجمركية ل 12منتوج في الوقت الذي يتم فيه تخفيض قدره 20 %ل 19 منتوج. **-المنتجات الزراعية المحولة:** ترد هذه المنتجات في البرتوكول رقم 5 من الاتفاقية في قائمتين رئيسيتين ، حيث تحدد القائمة الأولى السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية إذ تستفيد من إلغاء للرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل يتراوح مابين % 20إلى % 100 والتي تتضمن 50 منتوج منها 28منتوج خاضع لرسم قدره % 30 و 16 منتوج خاضع لرسم قدره % 15 في حين أن 6 منتجات الباقية فهي خاضعة للرسم المخفض المقدر ب 5 %، أما القائمة الثانية فهي تتضمن السلع الزراعية المحولة الخاضعة لتخفيض جمركي تدريجي خلال المرحلة	حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين. **-المنتجات الزراعية المحولة:** فلقد تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم وهي: -القائمة الأولى : تتضمن 163 منتوج يستفيد من إلغاء كامل للرسوم الجمركية ومن دون قيود كمية. -القائمة الثانية: تتضمن 8 منتجات متعلقة بمستحضرات غذائية ومشتقات الحليب التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية الخاضعة لها وهذا في حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين مثل عجائن غذائية 2000طن، كسكسى 2000 طن، مواد محضرة بالحليب المخمر 1500 طن.(-القائمة الثالثة :تتضمن 144 منتوج التي يتم تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية المفروضة عليها

المصدر : د براق محمد ،أ ميموني سمير ،الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشرامة الاوروجزائرية، ملتقي دولي حول "اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري "المنعقد قي 13-14 نوفمبر 2006 ،جامعة فرحات عباس سطيف ، ص 17

أما فيما يتعلق بتجارة ألخدمات وبما أن الجزائر لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية ، فإن اتفاق الشراكة ينص على صيغة انتقالية يلتزم بموجبها الاتحاد الأوروبي منح الجزائر الاستفادة من التزامات دول الاتحاد الأوروبي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات في إطار الاتفاق العام لتجارة الخدمات مقابل التزام الجزائر منح الاتحاد الأوروبي الاستفادة من مبدأ – الدولة الأكثر رعاية . –وبعد انضمام الجزائر إلى المنظمة، فسوف يتم التفاوض مجددا حول اتفاق اندماج وتحرير للمبادلات الخاصة بالخدمات بصورة متبادلة وفق اتفاقية الجاتس .مع العلم أن اتفاقية الشراكة قد تضمنت في بابها الثالث المتعلق بتجارة الخدمات جملة من الأحكام المنظمة لحقوق التأسيس وكذا تزويد الخدمات عبر الحدود بين الطرفين

المطلب الثاني :البعد الاقتصادي

على غرار باقي اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية المبرمة في إطار مسار برشلونة، فإن اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية نصت بدورها على أن يكون إقامة منطقة التبادل الحر بين الطرفين في غضون 2017 مرافقا أو مصاحبا بتعاون اقتصادي ومالي) التبادل الحر المرفق Libre échange "Accompagné"قصد تهيئة الاقتصاد الجزائري للدخول إلى هذا الترتيب التجاري) [1].

فالتعاون الاقتصادي يهدف إلى دعم جميع المشاريع والنشاطات التي من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة .وبالتالي فهو يمس كافة المجالات وهي كما وردت في الباب الخامس من نص اتفاقية الشراكة ويتعلق هذا التعاون أساسا وحسب ماجاءت به المادة 48 من الإتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية أو التي تم الإتفاق بشأن تحرير مبادلاتها بين الجزائر والإتحاد الأوروبي , وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الإقتصاد الجزائري والإقتصاد الأوروبي , وخاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو وخلق فرص الشغل وتطوير المبادلات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

[1] د براق محمد ،أ ميموني سمير ،الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقيةالشرامة الاوروجزائرية،مصدر سبق ذكره ، ص ص (18)،(19)

وإعطاء الأولوية للقطاعات المؤدية إلى تنويع الصادرات الجزائرية (التعاون في المجال الصناعي، العلوم والتكنولوجيا، البيئة، ترقية وحماية الاستثمارات، توحيد مقاييس المطابقة وتقويمها، تقريب التشريعات، التعاون في مجال الخدمات المالية، الزراعة والصيد البحري، النقل، مجتمع الإعلام والاتصالات، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعات التقليدية، التعاون في مجال الجمارك والإحصاء، وكذا التعاون في مجال حماية المستهلكين) وتم التركيز في المواد(50-53) من الإتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كمايلي:[1]

- دعم التكامل والإندماج الإقتصاديين (لاسيما التعاون المغاربي البيني).
- تطوير الهياكل الإقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
- التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي, التربية, التعليم والتكوين.
- تشجيع الإبتكار التكنولوجي , تحويل التكنولوجيا الجديدة , والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي, وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني.
- &التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة والإجراءات الجمركية, واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (المادة 63).
- دعم وتشجيع الإستثمار المباشر والشراكة الصناعية.
- تشجيع عمليات التحديث وإعادة الهيكلة الصناعية بما فيها الصناعات الزراعية- الغذائية.
- إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.
- وضع إطار قانوني يشجع الإستثمار بتوقيع إتفاقيات تتعلق بتفادى الإزدواج الضريبي (المادة54).
- التعاون من أجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية وإعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية, المراجعة المحاسبية, الرقابة المالية(المواد56-57).
- التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية (المادة 55).

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية،*اتفاقيات واتفاقات دولية*، مرجع سبق ذكره

المطلب الثالثّ :الجانب المالي

تم الاتفاق على دعم الاتحاد الأوروبي لمختلف المشاريع والنشاطات في إطار التعاون المالي وهذا في إطار المساعدات المالية الممنوحة من قبل الاتحاد عن طريق برنامج ميدا الذي عوض البرتوكولات المالية السابقة وكذا عن طريق القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط ميسرة. حيث يعد التعاون المالي العمود الرئيسي للدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في إطار التعاون الاقتصادي بين الطرفين الجزائري والأوروبي.

-لقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة 1995-2006 بمبلغ 510,2 مليون أورو .هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين ، تغطي الفترة الأولى1995 -1999 في اطار برنامج ميدا 1بمبلغ 164 مليون اورو ،اما الثانية فهي تغطي الفترة 2000-2006 في اطار برنامج ميدا 2 بمبلغ 346,2 مليون اورو [1]

فقد كانت المنح المخصصة في إطار برنامج ميدا 1 موزعة على النحو التالي

79% من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي (129مليون أور)و، % 18 لتسهيل التعديل الهيكلي (30مليون أورو)، و % 3 لتعزيز و تحسين التوازن الاقتصادي -الاجتماعي (5 مليون أورو) غير أنها لم تتلقى بصورة فعلية إلا ما نسبته % 18,40 من هذا المبلغ أي 30,176 مليون أورو كما يبينه التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة و المسددة من الإتحاد الأوروبي للجزائر الموضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03) :المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج خيدا 1 حلال الفترة 1995-1999 و ميدا 2 خلال الفترة 2000-2004

الوحدة : مليون أورو.

	برنامج ميـدا I					مجموع المبلغ المسدد	برنامج ميـدا II				مجموع المبلغ المسدد
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	1995-1999	2000	2001	2002	2003	2000-2003

[1] Commission des communautés européennes ,rapport annuel de programme MEDA 2000,Bruxelles 2001,p (28)

المبلغ المحدد	–	–	**44**	**95**	**28**	**%)164 (18,4**	**30,2**	**60**	**50**	**41,6**	**181,818) %(**

المصدر :من إعداد الباحثة بناءا على المعطيات الواردة في:

– Commission Européenne (2001), Rapport annuel du programme MEDA pour l'année 2000, Op.Cit, pp12–14.

فمن خلال الجدول يمكن القول

خلال برنامج ميدا الاول نلاحظ ضعف نسبة التسديد الفعلية التي لم تتجاوز % 18,40 ، ، إذ لم تستفيد إلا من مبلغ 164 مليون أورو خلال الفترة 1996–1999 (ميدا 1) في الوقت الذي استفاد فيه المغرب من 656 مليون أورو و تونس ب 484 مليون أورو[1] ، وترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر بالدرجة الأولى الى[2] :

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينيات بفعل الوضعية الأمنية، و كذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولة عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع و تقييمها خلال الفترة 1994–1998
- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج ميدا فأول المشاريع لم تصبح عملية إلا مؤخرا(Opérationnel) .

إضافة إلى الأسباب المذكورة هناك أيضا الأسباب المتعلقة بقلة المشاريع المقدمة من قبل الطرف الجزائري خلال هذه الفترة 1996–1999 ذلك لأن برنامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل عن طريق البرنامج وفق البرامج الاستدلالية الوطنية حيث كلما كانت المشاريع و النشاطات المقدمة من قبل بلد ما كثيرة ومتنوعة كلما كان حجم الاعتمادات المالية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي لهذا البلد كبيرة.

كما كان للأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات تأثيرها على حجم المساعدات المخصصة لها والتي أدت إلى غلق مقر بعثة المفوضية للأوروبية في الجزائر التي تعد بمثابة الهيئة المسؤولة على مراقبة المشاريع الممولة في إطار البرنامج ومراقبتها خلال الفترة 1994–1998 ، وكذا

[1] د براق محمد ،أ ميموني سمير ،الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشرامة الاوروجزائرية،مرجع سبق ذكره ،ص(21)

[2] commission européenne (2001) ,Algérie :document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004 ,Bruxellles ,p (16)

تعثر المفاوضات الأورو–جزائرية حول عقد الاتفاقية و توقفها خلال الفترة الممتدة من سنة 1997 الى سنة2000

وما قيل عن من ضعف في المبالغ المالية المخصصة للجزائر مقارنة بباقي الدول الشريكة ، خصوصا المغاربية منها وكذا ضعف نسب التسديد الفعلية في إطار ميدا 1 ينطبق على برنامج ميدا2 وهذا بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة لها والبالغة 2000–2006 ما مقداره 346,2 مليون أورو .

.حيث نلاحظ أنه بالرغم من تحسن المبلغ المخصص للجزلئر مقارنة بميدا 1 إلا أن المخصصات السنوية للجزائر بقيت متواضعة ولا تغطي جميع احتياجاتها من تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتنموية حيث أن اكبر التزام تحصل عليه كانت سنة 2001 ب 60 مليون أورو ، فلقد تم تخصيص خلال الفترة2000 –2003 ما مقداره 181,8 مليون أورو وهو مبلغ متواضع مقارنه بما تم تخصيصه لكل من المغرب

و تونس اللذان تحصلا على 525,3 مليون أورو للأول و306,6 مليون أورو للثاني[1].

مع الإشارة إلى أن نسبة التسديد بقيت تعادل النسبة التسديد في إطار برنامج ميدا 1 وهي % 18 أي أنها لم تتلقى بصورة فعلية إلا 32,724 مليون أورو من أصل 181,8 مليون أورو المخصصة لها خلال الفترة المذكورة سابقا وهي نسبة تسديد ضعيفة ، مع العلم أنه إذا أخذنا الفترة1995–2003 MEDA) II+ MEDA I فقد تم تخصيص 345,8 مليون أورو نسبة تسديد قدرت ب 18,17%

وبالرغم من النسبة الضئيلة لإمتصاص المبالغ المالية بالنسبة للجزائر، والذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع إتفاقية الشراكة (أفريل 2002)، إلا أن هذه المساعدات ا لمالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، وتأهيل المؤسسات الصناعية وتقوية البنية التحتية، وإحداث الاستقرار الاجتماعي والأمني[2].

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا ،فإن الجزائر استفادت أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة1996–2002

[1] ، د براق محمد ،أ ميموني سمير ،الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية،مرجع سبق ذكره ،ص(22)

[2] زكي حنوش، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي_رؤية عربية للشراكة ،مجلة افاق اقتصادية ،المجلد 21 –العدد 82 ،2000 ،ص (15)

ب 746,4 مليون أورو من بين 6471,6 مليون أورو المخصصة للشركاء المتوسطيين (باستثناء تركيا وإسرائيل)، و التي وجهت أساسا لتطوير الهياكل الاقتصادية عن طريق قروض طويلة الأجل وتحت شروط مقبولة[1].

مع التذكير بأن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة المذكورة ب % 47 ، بمعنى أن الجزائر قد تحصلت فعليا على 350,808 مليون أورو .ويعود سبب ضعف نسبة التسديد هذه إضافة إلى التأخر في انجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض وفق ما اتفق ، عدم تقديم القروض المخصصة بتدعيم القطاع الخاص في الجزائر و يرجع سبب ذلك حسب المفوضية الأوروبية إلى[2]:

–تأخر الكبير في تنفيذ برنامج الخوصصة من قبل السلطات في قلة استعمال طريقة التمويل برؤوس الأموال ذات المخاطرة في الجزائر بشكل واسع، وهو ما أدى إلى عدم استخدام الموارد المالية المخصصة من قبل البنك للجزائر بصورة كلية

خاتمة الفصل الاول

ترتبط الدول المتوسيطة تقليديا مع دول الإتحاد الأوروبي بعلاقات سياسية وإقتصادية وإجتماعية وثيقة,و فيما يخص السياق المؤسساتي الذي استعمل كخلفية لسياسات المجموعة الاوربية فاننا نميز ثلاثة مراحل [3]: مرحلية السياسة المتوسطية العامة ، مرحلة السياسة المتوسطية الجد يدة ، مرحلة سياسات الشراكة الاورو متوسطية .

حيث تعود هذه العلاقات إلى عقد الستينات حيث تم التوقيع على عدد من الإتفاقيات مع كل دول المنطقة, وتركزت هذه الإتفاقيات أساسا على العلاقات التجارية ، ثم جاءت أبرز صيغ التعاون الأوروبي

[1] commission européenne(2001) ,Algérie :document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national,op cit ,p (16)

[2] د براق محمد ،أ ميموني سمير ،الاقتصاد الجزائري و هبار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية،مرجع سبق ذكره ، ص23

[3] اليسوندرو روما نيولي ،التنمية الاقتصادية و التبادل الحر الاورومتوسطي ،منشورات زرياب ،الجزائر 2003، ص(57)

المتوسطي،و هي اتفاقيات الشراكة المنبثقة عن مؤتمر برشلونة 1995، الذي كان بمثابة العقد المؤسس لمشروع الشراكة الأوروبية–المتوسطية, والمحدد للإستراتيجية الجديدة للإتحاد الأوروبي وذلك بإيجاد صيغة جديدة للتعاون بين الطرفين، تتمثل في إقامة شراكة ترتكز على إنشاء منطقة حرة للتبادل والإحلال محل إتفاقيات التعاون الموقعة في السبعينات , فعرفت هذه الإستراتيجية بإتفاقيات الجيل الجديد ، التي مست كل الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، كما نصت هذه الإتفاقيات على تقديم المساعدات المالية, والتزام الإتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للإستثمار بتمويل هذه المساعدات إما في شكل مخصصات غير قابلة للإسترجاع أو قروض ميسرة.

و الجزائر على غرار الدول المتوسطية الاخرى ابدت رغبتها في اقامة شراكة مع الاتحاد الاوربي ،وبدأت المفاوضات حول الشراكة الأوروجزائرية بصفة رسمية في مارس 1997 و كان التوقيع على الاتفاق بصفة رسمية في أفريل 2002،ودخل حيز التنفيذ في الأول من سبتمبر 2005.

تتضمن هذه الاتفاقية إقامة منطقة للتجارة الحرة بعد فترة انتقالية مدتها اثني عشر سنة،بحيث تعفى فيها السلع الصناعية الجزائرية من جميع الحقوق الجمركية والضرائب من قبل الاتحاد الأوروبي فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ،بالمقابل تقوم الجزائر بإجراء تخفيضات جمركية بشكل تدريجي وذلك وفقا لقوائم تفصيلية ملحقة بالاتفاقية على أن يتم إعفاء السلع الصناعية بشكل تام مع نهاية الفترة الانتقالية

إن تكوين منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي سيتميز بم راجعة شاملة لفلسفة تنظيم المبادلات التجارية الموروثة من الفترة التي أعقبت الاستقلال .

الفصل الثاني

تنظيم و تطور التجارة الخارجية للجزائر 2000-2012

مقدمة الفصل :

شهدت الجزائر منذ أكثر من عشر سنوات ـت هامة نتيجة الإصلاحات العديدة بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي . وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية وفقا لقدرة البلاد على استيعاب هذه الإصلاحات . وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار، مراجعة النظام الجبائي و المالي، وتشجيع وتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة أو خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية . وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعداد الاقتصاد الجزائري للانصهار في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال عدّة إجراءات، كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبدء العمل بها في أفريل 2002.

يتميز اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ديمومته، بالشمولية وإرساء قواعد للعلاقات الدائمة بين الطرفين، ودعم التعاون بينهما في العديد من الميادين نذكر منها بالخصوص : الصناعة، الفلاحة، الخدمات، التكنولوجيا، المواصفات، التكوين، وكذلك الميادين الاجتماعية والثقافية. وقد أقر اتفاق الشراكة بصفة خاصة إرساء منطقة للتبادل الحر، تهم في مرحلة أولى بالمنتجات الصناعية، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية بصفة تدريجية خلال مرحلة انتقالية على مدى اثنا عشر (12) سنة.

ومهما يكن، فإن تقييم نتائج هذه التجربة الفتية، تنطلق من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها أو فشلها، انطلاقا من وضعية التجارة الخارجية باعتبارها العامل المهم في الاتفاقية .

و بناء على ما تقدم نحاول في هذا الفصل القيام بعرض عام لمسار تحرير التجارة في الجزائر،حيث تناولنا دوافع و اهداف تحرير التجارة الخارجية ثم تطرقنا الى مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية خلال الفترة 1990 – 1993 ،وصولا الى مرحلة التحرير الكلي وصولا الى 1994 ،اما المبحث الثاني قمنا بعرض تطور التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة و ذلك بعرض تطور الميزان التجاري ،الهيكل السلعي للواردات و الصادرات الجزائرية ،اما المبحث الثالث قمنا بتحديد التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية ،حيث بينا التوزيع الجغرافي للواردات ،التوزيع الجعرافي للصادرات ،ثم اهم الشركاء التجاريين

المبحث الاول : مسار تحرير التجارة الخارجية

لقد جاءت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي، في ظل سياق تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى التخلي عن النظام الاشتراكي كنموذج للتنمية في المعسكر الشرقي في ظل نظام القطبين، وتبني نظام اقتصاد السو ق كأسلوب للتنمية ، وكذلك بتخلي دول العالم الثالث عن نهجها الاقتصادي الخاص بها، بعد فشلها في تحقيق عملية التنمية، واتباعها لنهج اقتصاد السوق، حيث تأتي الجزائر في هذا السياق.

إن الدخول في نظام اقتصاد السوق يقتضي إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة التي تحتاج إلى مرحلة انتقالية تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما، من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها ، و يلعب تحرير التجارة الخارجية في هذه البرامج دورا محوريا، لذلك سعت

الجزائر إلى القيام بتحرير تجارتها الخارجية على مرحلتين ، ا لأولى أطلق عليها مرحلة التحرير التدريجي من 90 إلى 1993 و المرحلة الثانية وهي مرحلة الانتقال إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية و بدأت من 1994

المطلب الأول : دوافع و اهداف تحرير التجارة الخارجية

إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أدت إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والتجاري الجزائري، إذ تم تطبيق إصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات، والحقيقة يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت عليها التعديلات ولقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينات نتيجة المراقبة الكلية للدولة على العملية الإنتاجية، التوزيع، والمعاملات الخارجية .حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر وشيك يهدد كيان الهيكل الاقتصادي القائم آنذاك حيث تميزت تلك المرحلة بتدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، بطء النمو، ضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم

1. **دوافع الإصلاحات :**

بعد أزمة 1986 و جدت الجزائر نفسها في وضعية اقتصادية حرجة تتمثل في ضعف الادخار المحلي من جهة و نقص حصيلة النقد الأجنبي المتأتية من الصادرات و التحويلات من الخارج و لم يبق للجزائر من خيار لتدبير أمرها إلا باللجوء إلى سحب قسطها الاحتياطي من صندوق النقد الدولي لتحسين أوضاعها الاقتصادية عامة و تخفيف العجز في ميزان المدفوعات خاصة. و صندوق النقد الدولي لم يفوت الفرصة أن كبل الجزائر بشروطه قبل استفادتها الفعلية من هذه الموارد سنة 1989 طالبا منها تحرير رسالة القصد و التي بموجبها تتعهد بتنفيذ جميع شروطه و التي اهمها [1]:

-تحرير أسعار الصرف و أسعار الفائدة

-تحرير التجارة الخارجية

-إنشاء بورصة للأوراق المالية

كما تتضمن هذه الشروط أيضا؛ تحرير أسعار السلع و رفع الدعم عنها و فتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] حسين بورغدو و الطيب قصاص ،مداخلة بعنوان الخوصصةمفتاح الدخول الى اقتصاد السوق في الجزائر ،الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ،مر3-07 اكتوبر 2004 ،ص

و هكذا نجد أن أزمة 1986 و الحلول المستوردة من الخارج أي صندوق النقد الدولي جعلت الجزائر مجبرة على تبني إصلاحات عميقة في سياستها التجارية تؤدي إلى التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في إطار التوجه العام للنظام الاقتصادي نحو اقتصاد السوق[1]

إضافة إلى دوافع أخرى أهمها [2]:

-دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.

-دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.

-دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.

-دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.

2. **أهداف الإصلاحات** :يمكنها حصرها فيما يلي[3]:

-تصفية بعض المؤسسات القطاع العام العاجزة لصالح القطاع الخاص.

-تشجيع القطاع الخاص ليأخذ المبادرة في تطوير النشاط الاقتصادي الوطني.

-محاولة التخصيص الأمثل للموارد من خلال انتهاج قواعد وآليات السوق الحر.

-تنشيط الصادرات وتوسيعها للولوج إلى الأسواق العالمية.

-تخفيض المديونية وتحسين أداء القطاع المالي وعصرنة الجهاز المصرفي

المطلب الثاني : مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية خلال الفترة 1990 – 1993

بعد أزمة النفط سنة 1986 بدأ اهتمام السلطات الجزائرية بإصلاح قطاع التجارة الخارجية نظرا للتدهور و العجز المسجل في الميزان التجاري نتيجة تراجع إيرادات الصادرات من المحروقات .

و منذ أواخر سنة 1988 بدأت تظهر لدى السلطات العمومية الجزائرية وجهات سياسية جديدة، أدت إلى ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على حرية السوق والمبادرة وإدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، انطلاقا من برامج إصلاح هامة وشاملة للاقتصاد الوطني . من شأنه تسعى إلى تحري التجارة الخارجية وإلى تفعيل دور المؤسسات كشريك اقتصادي يتمتع باستقلالية عن الدولة .

---

[1] بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،المركز الجامعي غرداية2010-2011 ،ص (117)

[2] حمشة عبد الحميد ،دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنةدراسة حالة الجزائر -،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة2013/2012 ، ص (86)

[3] بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري ،مرجع سبق ذكره ،ص(86)

و أولى هذه الإصلاحات كانت القانون 29-88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق بتبسيط شروط ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، حيث غير جوهر النظام بتجديد أسسه و مبادئه، إذ نص على أن ممارسة احتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات، التي تمنحها الدولة للأعوان الاقتصاديين و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركة على أساس دفتر الشروط الذي تحدد فيه حقوق و واجبات كل وكيل على حدى [1]

كما أن دستور 1989 قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية حيث قد نص على ما يلي :

. القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية، ما عدا الميادين الاستراتيجية.

. حرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الأجانب .

. إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة.

كما تستمد تحرير التجارة الخارجية من النظم المعمول بها في التجارة الدولية ما عدا استثناءات تتعلق ببعض المواد منها[2]:

. المواد الممنوعة التي تخل بالأمن والنظام العام و الصحة و الأخلاق.

. المواد التي تكون محل إجراءات وقائية ظرفية (حفاظا على المنتوج الوطني).

. المعاملة بالمثل ضد مواد قادمة من دول أجنبية (بإجراءات محددة أو إقصائية).

وعلى هذا الأساس وضعت قوانين تسمح لل دولة من أن تلعب دورها كسلطة عمومية تنظم القطاعات الاقتصادية حسب استراتيجيتها، ولهذا الغرض أصدرت وعدلت عدة نصوص قانونية من أهمها[3]:

- قانون النقد والقرض والذي تم اعتماده في أفريل 1990 وقانون المالية الإضافي في أوت 1990 ،والذي تضمن إدخال نظام يتمثل في شركات الامتياز وشركات البيع بالجملة مما ساعد

[1] بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الحارجية على الميزان التجاري ،مرجع سبق ذكره ،ص(118)
[2] عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر،اطروحة دكتوراة غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ،جامعة الجزائر 2002-2003 ص(41)
[3] عبد الرشيد بن ديب ،المرجع نفسه، ص(41)

بقدر كبير في تفتيت احتكارات الاستيراد ونظام الامتياز يقضي بحصول شركة الامتياز عند حق الاستفادة الخالص (Droit à l'exclusivité) بتمثيل مورد أجنبي.*

- نظام الامتياز و يهدف إلى تحسين العرض و توفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني .كما أصبح لأي شخص طبيعي أو معنوي مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في استيراد السلع بغرض بيعها و ذلك ابتداءا من أفريل1991 و كان الهدف من هذا القانون أو النظام تشجيع عملية المنافسة، كما أعطى الحق للمستوردين في الحصول على العملة الصعبة و بالسعر الرسمي و وفق شروط ملائمة، كما أصبحت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك من أجل تيسير العملية، كما تم إلغاء تراخيص الاستيراد، مع بقاء الرقابة الإدارية على بعض السلع.

وأما في مجال التجارة بالخدمات فقد ظلت القيود المفروضة عليها قائمة، ونفس الأمر بالنسبة للسياحة والنفقات الصحية والتعليمية التي تقدم للوطنيين بالخارج.

- مرسوم رقم 91 / 37 بتاريخ 13 / 02 / 1991 يتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الذي اعتمد على فتح باب الاستيراد و التصدير أما م كل متعامل طبيعي، أو معنوي مقيم أو غير مقيم دون قيد أو شرط، باستثناء شرط التوطين البنكي ، و معنى هذه الشرط هو وجوب تمرير كل عملية تجارية عبر بنك تجاري معتمد لدى البنك المركزي الجزائري، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا القانون قد صدر أثناء مفاوضات التثبيت الهيكلي للجزائر مع صندوق النقد الدولي. ويتضمن أن التجارة الخارجية هي حرة، ويلغي احتكار الدولة للتجارة الخارجية، في قواعد تنظيم الصرف

غير أنه مع تجدد الاختلالات المالية في سنة 1992، قامت السلطات العمومية بوضع قيود مشددة على منح العملة الأجنبية، وعلى توسيع مجال الواردات حيث كانت نهاية 1992 تطبيق قواعد صارمة على التمويل، وصارت المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100 ألف دولار تخضع للموافقة من قبل اللجنة الخاصة . ووضع حد أدنى لآجال القروض التجارية يتراوح ما بين 18 و 36 شهرا، ولما صار التمويل بالقروض التجارية بهذه الشروط غير متاح في السلع الوسيطية،

* وهي مؤسسات يحتاج إنشاؤها الحصول على موافقة من مجلس النقد والقرض سواء للقيام بعملية الاستيراد أو للقيام بعملية استثمار أجنبي جديد

لذلك انحازت الواردات إلى السلع النهائية، ولإزالة هذا التحيز قامت السلطات العمومية بحرمان الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي [1].

وفي هذا الإطار قسمت الواردات إلى ثلاث مجموعات [2]:

–واردات ذات أولوية :و هي تلك التي تتضمن سلع ذات أهمية للدولة كالمواد الغذائية الأساسية و الأدوية و وسائل إنتاج قطاع المحروقات.

–واردات تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية :و التي تتضمن السلع اللازمة لتطوير الاستثمار و الإنتاج في بعض القطاعات الإستراتيجية التي توظف عمالة كثيفة.

– الواردات المقيدة :و هي تلك تتضمن السلع الاستهلاكية الكمالية.

كما خضعت الواردات إلى [3]:

أ . رسم استيراد يتكون من ست درجات.

ب ت ضريبة إضافية عل قيمة الواردات.

ج . رسم إضافي بمعدل 2,4% على أساس إصلاح التعريفات الجمركية، وتم التنسيق مع التعريفات الدولية، حيث تم خفض عدد معدلات التعريفة الجمركية من 18 إلى 6 تعريفات كما يلي : 0,3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60%، كما تم تخفيض الحد الأقصى من التعريفة من 120% إلى 60%.

هذا وقد أعطيت حرية أكبر للبنوك التجارية في إدارة العملة الصعبة من حصيلة الصادرات، حيث لم تعد ملزمة بأ، تقدم إلى البنك المركزي العملة الأجنبية المقترضة من الخارج، أو الناتجة عن الصادرات من غير المحروقات.[4]

ولقد سعت الحكومة منذ بداية الصدمة النفطية المعاكسة في عام 1986 حتى مارس 1994 إلى احتواء الواردات من خلال تقييد الواردات من السلع والخدمات وبالتالي العمل على تقييد المدفوعات

---

[1] النشاشيبي وآخرون: الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص (110.)

[2] بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الحارجية على تاميزان التجاري ،مرجع سبق ذكره ،ص(122)

[3] عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم و تطور التجارة الحارجية حالة الجزائر،مرجع سبق ذكره ، ص(439)

[4] النشاشيبي وآخرون: دراسة بعنوان، الزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص(112).

الدولية، ولقد كان من نتيجة ذلك أن انخفضت الواردات إلى ما يقل عن 30% في سنة 1988 عما كانت عليه عام 1985 لكن عقب تحرير التجارة الخارجية في 1989 تم التشديد على قيود الصرف الأجنبي مرة أخرى في 1992 لمواجهة خدمة الديون الخارجية، لكن بحلول 1993 لم تعد الواردات لتشكل سروى ثلثي مستواها ي عام 1985 بالقيمة الحقيقية. وقد أحدث ترشيد الواردات آثارا سلبية شديدة عل قطاعي التصنيع والبناء وحرمهما من المعدات والإمدادات اللازمة[1].

المطلب الثالث : مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994:

ان تزايد انخفلض أسعار النفط سنة 1994 و الذي رافقه تزايد الصراع المدني و نضوب التمويل الخارجي مما قاد الاقتصاد الجزائري الى اختلالات هيكلية ادت الى حافة أزمة في ميزان المدفوعات و دفع بالدولة إلى صياغة برنامج شامل للتصحيح الهيكلي و الذي حظي بمساندة صندوق النقد الدولي في ماي 1994 ، و عموما فإن هذا البرنامج تحاول الجزائر من خلاله تحقيق جملة أهداف اقتصادية، و هي[2]:

-تخفيض تكاليف تحقيق برامج التصحيح الهيكلي.

-السعي إلى تحقيق معدلات تضخم تقارب تلك الموجودة في الدول الصناعية.

-رفع معدل النمو الاقتصادي و خفض معدلات البطالة تدريجيا.

-تحقيق توازن ميزان المدفوعات، مع تحقيق مستويات مناسبة من احتياطي الصرف الأجنبي.

إن البرنامج الذي أعده للجزائر يتضمن إدخال تعديلات عديدة في قطاع التجارة الخارجية بغية تحريره إلى أبعد الحدود و تهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخا رجي من خلال تحرير الجزائر لتجارتها الدولية ومن ثم فتح حدودها في وجه السلع والخدمات الأجنبية وكذلك في وجه دخول رؤوس الأموال الأجنبية ،وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي الذي ترتكز فلسفته فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية على التحرير و الانفتاح الاقتصادي.

[1] عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم و تطور التجارة الحارجية حالة الجزائر،مرجع سبق ذكره ،ص(439)

[2] بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الحارجية على الميزان التجاري ،مرجع سبق ذكره ،ص(123)

و قد تمثلت استجابة الجزائر لتوصيات صندوق النقد الدولي فيما يتعلق بتحرير قطاع التجارة الخارجية من خلال إصدار بنك الجزائر للتعليمة رقم 20و المؤرخة في 94 – أفريل1994 ،و المتعلقة بتمويل الواردات [1]، و تتمثل الإجراءات المتخذة لتحرير التجارة الخارجية سنة 1994 في [2]

-إلغاء الاحتكارات.

-تحرير الصادرات الجزائرية باستثناء التحف التاريخية و الأثرية.

-إعفاء الواردات من السلع الرأسمالية التي يقل ثمنها عن نصف مليون دولار من شرط الحصول على تمويل لا يقل أجله عن ثلاث سنوات.

-تحرير الواردات باستثناء بعض المواد المحددة في قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد حرية الدخول في التجارة الخارجية لكل شخص مقيد في السجل التجاري و الاستفادة من الصرف (باستثناء السيارات التي يتم استيرادها بوسائل خاصة.)

- إلغاء لجنة AD-HOC التي أنشأت سنة 1992 بغرض ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة طبقا للأولويات الموضوعة من طرف السلطات.

إن هذه التعليمة قد ألغت سابقاتها المتعلقة بعملية تمويل الواردات، كما عمدت إلى تحديد شروط منح القروض المصرفية على أساس علاقة جديدة بين البنك والعميل وفق مبدأ أساسي يتمثل في " القدرة على السداد " La solvabilité .[3]

-إلغاء الحظر المؤقت للسلع التي كان استيرادها غير مسموح و هذا في نهاية 1994

واقتصر الحظر على ثلاث فئات من السلع المستوردة (لأسباب دينية وصحية واجتماعية والسلع الموقوفة مؤقتا لغاية نهاية 1994، وهناك عشر سلع معظمها من المواد الغذائية الأساسية المدعمة حيث ألغيت القيود عليها بنهاية 1994) حيث ألغي الحظر عليها تماما خلال منتصف 1995، هذا بالنسبة للواردات.[4]

---

[1] عبد الرشيد بن ديب ، تنظيم و تطور التجارة الحارجية حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص(440)

[2] بالحبيب عبد الكامل ، تحرير التجارة الحارجية على الميزان التجاري ،مرجع سبق ذكره ،ص(124)

[3] قريز مسعود : التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير ـ حالة الجزائر ـ ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2000 – 2001، ص (178).

[4] بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الحارجية على تاميزان التجاري ،مرجع سبق ذكره ،ص(440)

أما بالنسبة للصادرات، فقد ألغي الحظر السابق عليها في جوان 1996 وأصبح نظام التجارة الخارجية الجزائري خاليا من القيود الكمية[1]

و في إطار زيادة تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على الاقتصاد العالمي تم تعديل هيكل التعريفة الجمركية لكي تحقق أهدافها، حيث إنه و بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام (94-95) تم خلال سنة 1996 تخفيض المعدل الأعظمي للرسوم الجمركية من % 60 إلى % 50 ثم بعد ذلك إلى % 45 في أول جانفي[2] 1997 ، كما تم الترخيص أو السماح بتحويل الدينار بالنسبة للصفقات الجارية الخارجية، حيث إن الجزائر تقبل الالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي[3].
و بما أن نظام التجارة الخارجية الجزائري صار خاليا من القيود الكمية يمكن القول أن قطاع التجارة الخارجية الجزائري يتسم بتحرير يكاد يكون كاملا

المبحث الثاني :تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2000-2012

عملت الجزائر على ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ بداية عملية التحرير التجاري في إطار إصلاحات الصندوق النقد الدولي بانتهاج إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية على غرار الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل إعطاء دفعة للاستثمارات الخاصة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك بتدعيم تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية بإصدار عدة قوانين تعطي امتيازات مالية وضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور .ولكن الجزائر لم تنجح في هذه السياسة لضعف حجم الصادرات خارج المحروقات من بداية التحرير إلى يومنا هذا وهذا ما سنبينه من خلال الإحصائيات الخاصة بتطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة التحرير من خلال هذا المبحث

المطلب الاول : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2012

[1] المصدر نفسه،ص(440)
[2] بطاهر علي ،سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الاول 2004 ،ص(197)
[3] محمد راتول ،سياسات التهديل الهيكلي و مدى معالجتهاللاحتلال الحارجي التجربة الجزائرية،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر2000،ص (255)

جدول رقم 04 :تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2012

الوحدة مليون دولار

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات خارج المحروقات	623	684	734	664	788	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062
صادرات المحروقات	18947	18484	18820	23800	30980	43937	53456	58831	77 361	44128	55527	71 427	69 804
مجموع الصادرات	19570	19132	19554	24464	31775	45036	54613	60163	79 298	45194	57053	73 489	71 866
الواردات	9173	9940	12009	13534	18308	20048	21456	27631	39 479	39294	40473	47 247	47 490
الميزان التجاري	10397	9192	7545	10930	13467	24989	33157	32532	39 819	5 900	16580	26 242	24 376
المبادلات التجارية	28743	29072	31563	37998	50083	65084	76070	87795	118778	84488	97526	120736	119356

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر مختلفة

-Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2001 a 2011, Alger, novembre 2012

-الموقع الرسمي للجمارك

-Evolution de la balance commerciale de l'Algérie, période 2000-2012

- Centre National de l'Informatique et des Statistiques ,Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période 2012

الموقع الرسمي لوكالة التجارة الخارجية (ALGEX)

-Données globales du commerce extérieur 2005-2013

يعرف الميزان التجاري للفترة 2000-2012 على انه الفرق بين الصادرات و الواردات خلال سنة معينة ،و من خلال الجدول رقم (01) يمكن التطرق الى اهم المتغيرات و التطورات التي شهدها الميزان التجاري في هذه الفترة :

حيث يشير الجدول إلى أن المبادلات الجزائرية عرفت تطورا و نموا مستمرا في أغلب المراحل منذ سنة 2000، و بمعدلات متفاوتة من سنة لأخرى ، و نقسم الجدول الى قسمين :

- **بالنسبة للميزان التجاري :**

في سنة 2000 ظهر الرصيد موجبا حيث قدر الفائض ب **10397** مليون دولار و تفسر هذا الانعاش في الميزان التجاري بسبب تخفيض العملة الوطنية اضافة الى ارتفاع اسعار البترول . و ينخفض في سنتي 2001 و 2002 برصيد موجب دائما حيث انخفض سنة 2001 الى **9372** مليون دولار ليستمر في الانخفاض سنة 2002 الى **7545** مليون دولار .اما في سنة 2003 يعود الى الارتفاع و ذلك الى غاية 2006 حيث انتقل من **10930** مليون دولار سنة 2003 الى 33157 مليون دولار سنة 2006 كما سجل الميزان خلال 2007 فائضا بقيمة 32532 مليون دولار ، لكن مقارنة سنة 2006 قد سجل انخفاض ،و هذا بسبب ارتفاع قيمة الواردات ،التي يرجع ا لارتفاع فيها الى ارتفاع اسعار المواد الاولية الاستهلاكية في الاسواق الدولية رغم ارتفاع اسعار البترول

ثم يعود للارتفاع بنسبة قليلة ليصل الى 39819 مليون دولار سنة 2008 حيث بلغت الصادرات الجزائرية مستوى قياسيا و ذلك بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط و التي وصلت إلى أكثر من 100 دولارا للبرميل الواحد .

و لكن نلاحظ سنة 2009 انخفاض مذهلا في فائض الميزان التجاري و هذا راجع لزيادة قيمة الواردات و تراجع في حجم الصادرات الجزائرية بقيمة 5900 مليون دولار مقارنة ب 2008 بسبب تراجع أسعار النفط،و نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي ضربت العالم ،وكشفت الحكومة لأول مرة أنها لجأت رسميا لتخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار .الأمريكي من أجل التحكم في فاتورة الواردات

و كشف تقرير بنك الجزائر عن النمو المخيف للواردات، ما دفع بها إلى التدخل عبر القرارات الحمائية الأخيرة التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة2009[1]

و في سنة 2010 ارتفع فائض الميزان التجاري الى **16580** مليون دولار مقارنة بسنة 2009 و هذا راجع لزيادة قيمة الصادرات و انخفاض قيمة الواردات بالنسبة لعام 2009

اما سنة 2011 ازداد الارتفاع الى 26242 و كذلك هذا راجع الى زيادة قيمة الصادرات و التي ارتفعت الى 73489 اكثر من زيادة الواردات التي ارتفعت الى 47247

و في سنة 2012 لم يتغير كثيرا و هذا راجع الى عدم تغير الصادرات و الواردات بدرجة كبيرة.

و الملاحظ أن معدل نمو الصادرات يتميز بالتذبذب من سنة لأخرى، و الذي يتحكم فيه هو تذبذب و عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية و أن الواردات الجزائرية تتميز بالنمو المستمر و لو بنسب متفاوتة

- **بالنسبة للصادرات خارج المحروقات :**

[1] بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-مرجع سبق ذكره ،ص (150)

اما الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب نمو ضعيفة لا تتعدى % 3 من سنة 2000 الى 2012، ، و نلاحظ دوما سيطرة المحروقات بنسب تتعدى 96% و 97 % ، وحتى عند تحسن رصيد الميزان التجاري فهذا يكون غالبا بسبب ارتفاع اسعار البترول . و رغم ذلك نلاحظ تحسن نوعا ما في النمو ابتداء من سنة 2005 حتى سنة 2012 مقارنة بالسنوات السابقة ، مع العلم ان سنة 2005 هي سنة تفعيل الشراكة مع الاتحاد الاوربي .

ويرجع ضعف الصادرات خارج المحروقات إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج وعدم توافقه مع المقاييس العالمية إضافة إلى القيود التجارية من بعض الدول على غرار دول الاتحاد الأوربي على المنتجات الوطنية.

المطلب الثاني:الهيكل السلعي للواردات الجزائرية

جدول رقم (05) الهيكل السلعي للواردات 2000-2012

الوحدة مليون دولار

مجموعة المستخدمين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المواد الغذائية	2415	2395	2740	2678	3597	5387	3800
الطاقة و زيوت التشحيم	129	139	145	114	173	212	244
المواد الخام	428	478	562	689	784	751	843
نصف المنتجات	1655	1872	2336	2857	3645	4088	4934
التجهيزات الفلاحية	85	155	148	129	173	160	96
التجهيزات الصناعية	3068	3435	4423	4955	7139	8452	8528
السلع الاستهلاكية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011
المجموع	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21631

مجموعة المستخدمين	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المواد الغذائية	4954	7813	5863	6058	9 850	8 983
الطاقة و زيوت التشحيم	324	594	549	955	1 164	1 887
المواد الخام	1325	1394	1200	1409	1 783	1 824
نصف المنتجات	7105	10014	10165	10098	10 685	10 370
التجهيزات الفلاحية	146	174	233	341	387	329

التجهيزات الصناعية	8534	13093	15193	15776	16 050	13 453
السلع الاستهلاكية	5243	6397	6145	5836	7 328	9 955
المجموع	27631	39479	39249	40473	47 247	46 801

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مصادر

- Office national des statistiques , Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2001 a 2011, Alger, novembre 2012

- الموقع الرسمي للجمارك

Evolution des importations de l'Algérie par groupe de produit période 2000-2010

- Centre National de l'Informatique et des Statistiques ,Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période 2012.

والملاحظ من الجدول رقم (02) أن هناك أربع مجموعات من السلع التابعة للواردات خارج المحروقات هي سلع التجهيز ألصناعي و الفلاحي ،المواد الغذائية ، المنتجات نصف المصنعة، وسلع الاستهلاك الغير الغذائية.

بعد تحليل الجدول نجد أن الواردات شهدت تطور ملحوظ خلال العشرية الاخيرة ،و يفسر هذا بدخول الجزائر مر حلة اقتصاد السوق و حتمية الانفتاح الاقتصادي ،كل هذا كان امام فتح الابواب أمام الخواص للاستيراد .

فنلاحظ ان في 2000 قدرت واردات الجزائر ب 9173 ، حيث ارتفعت واردات سلع التجهيز الصناعي ابتداء من 2000 إلى 2012 من 3068 مليون دولار إلى 453 13 مليون دولار ، وهذا راجع إلى ضعف صناعات التجهيز الصناعي المحلية ، و هي تمثل أكبر بند في هيكل الواردات الجزائرية حسب النسبة و القيمة ، هذا وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي أخذ نتائج تطوير مواد التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا معظم مواد التجهيز وجهت إلى قطاع المحروقات الذي واصل تطوره مقارنة بمخطط التنمية المقدر ب 20 مليار دولار، % 50 منه بالعملة الصعبة وتمثل باقي التجهيزات في المعدات المتنقلة [1].

أما السلع الغذائية بعد سنة 2002 إلى 2008 فقد سجلت ارتفاع من 2740 مليون دولار إلى 7813 مليون دولار واستمر الارتفاع حتى سنة 2012 بسبب عدم فعالية برامج وخطط التنمية الزراعية في توفير الغذاء.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير الظرف الاقتصادي للسداسي الاول سنة 2001 ،ص (48)

وكذلك واردات المواد النصف المصنعة عرفت ارتفاعا بدءا من 2003 إلى غاية2011 من 1655 مليون دولار إلى 685 10 مليون دولار و نلاحظ انخفاضها بنسبة قليلة في 2012 مقارنة ب 2011 ب **370 10** مليون دولار .

أما واردات السلع الاستهلاكية الغير الغذائية و التي يمكن أن تكون مواد صيدلانية أو مواد تنظيف أو غيرها، فإننا نجدها تستحوذ أيضا على نسبة معتبرة من الواردات السلعية ، فقد عرفت ارتفاعا بدءا من 2000 إلى غاية 2012 بزيادة قدرها .% 250 أما واردات سلع التجهيز الفلاحية فهي الوحيدة التي تسجل قيم صغيرة بالمقارنة مع الواردات الأخرى.

و رغم كون الجزائر بلد منتج للطاقة إلا أننا نجدها تخصص ما يقارب 1% من وارداتها السلعية لهذه المادة، فالمواد الاولية و الطاقة و زيوت التشحيم تحتل نسبة صغيرة جدا من هيكل الواردات السلعية الجزائرية؛ و تميزت نسبة استيرادها بالتذبذب إذ تبرز ميل الاقتصاد الجزائري إلى استيراد السلع جاهزة، و هذا أيضا يمكن أن يكون مؤشرا آخر على التبعية إلى الخارج.

إذا الملاحظ أن الواردات تعرف ارتفاعا متصاعدا من سنة إلى أخرى لتغطية الاستهلاك المحلي واحتياجات برامج إنعاش الاقتصادي الوطني، وهي تفوق الصادرات خارج المحروقات بحوالي 6 إلى7 أضعاف وتغطية هذا العجز يكون من إيرادات المحروقات.

حيث يتميز الهيكل السلعي للواردات الجزائرية بالثبات النسبي لمكوناته، و ما راينا نجد سيطرة التجهيزات الصناعية و المواد الغذائية و يليهما السلع نصف المصنعة و السلع الاستهلاكية على الواردات الجزائرية حيث تستحوذ هذه البنود على حوالي % 94 من الواردات المنظورة الجزائرية، و هذا كفيل بإبراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج و ضعف هيكله الإنتاجي خاصة ما تعلق منه باستيراد الغذاء من الخارج.

و ما نلاحظه من الجدول هو السيطرة المستمرة للواردات الغذائية للجزائر على حوالي ربع الواردات السلعية للجزائر ،و تستمر الواردات الغذائية في النمو و الزيادة بمرور السنوات

و نلاحظ أنه منذ قيام الجزائر بتحرير قطاع التجارة الخارجية و الاستيراد في نمو مستمر، خاصة ما تعلق منه بالموارد الغذائية و السلع الاستهلاكية.

إن صدمة الانفتاح الاقتصادي التي تعرض لها جهاز الإنتاج الوطني الذي لم يكن مهيأ لها وعوائق المنافسة التي كانت في الغالب غير شرعية، جعلته يفقد جانبا هاما من أسواقه، مما أدى إلى تقهقر في نموه .و هذا ما يمكنه أن يفسر طبيعة الهيكل السلعي للواردات الجزائرية، و التي تتميز بسيطرة المواد الغذائية و السلع الاستهلاكية و السلع نصف المصنعة على حصة الأسد فيها، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من مشاكل هيكلية جعلته لا يستطيع توفير حتى المواد الغذائية مما أدى بالدولة إلى الاستنجاد بالسوق الأجنبية لتغطية العجز المسجل في العرض

ونسجل في هذا الصدد الحجم الكبير للتبعية الغذائية في الجزائر للخارج،وتظهر هذه **التبعية الغذائية** انطلاقا من أن في كل كيلوغرام من الحبوب المستهلكة نجد 700 غرام مستوردة،وتمثل الجزائر المستورد الأول عالمياً للقمح الصلب باستيرادها لنصف التجارة الدولية لهذه المادة كما أنها ضمن المستوردين العشرة الأوائل عالميا في استيراد المواد الغذائية،وتكلف الفاتورة الغذائية السنوية عند الاستيراد حوالي 2 مليار دولار يضاف إليها 500 مليون دولار كمدخلات للقطاع الفلاحي، وتعتبر هذه التبعية كاملة لارتباطها بالاستهلاك النهائي(مواد غذائية) والاستهلاك الوسيطي (مدخلات القطاع الفلاحي)[1].

المطلب الثالث الهيكل السلعي للصادرات

جدول رقم (06):الهيكل السلعي للواردات 2000-2012 **الوحدة مليون دولار**

مجموعة المستخدمين	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73
الطاقة و زيوت التشحيم	21419	18484	18091	23939	31302	45094	53429
المنتجات الخام	44	37	51	50	90	134	195
نصف المنتجات	465	504	551	509	571	651	828
التجهيزات الفلاحية	11	22	20	1	-	-	1
التجهيزات الصناعية	47	45	50	30	47	36	44
السلع الاستهلاكية	13	12	27	35	14	19	43
المجموع	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613

مجموعة المستخدمين	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المواد الغذائية	88	119	113	315	355	313
الطاقة و زيوت التشحيم	58831	77361	44128	55527	71 427	71 794
المنتجات الخام	169	334	170	94	161	167
نصف المنتجات	993	1384	692	1056	1496	1660
التجهيزات الفلاحية	1	1	-	1	-	1
التجهيزات الصناعية	46	67	42	30	35	30

[1]Benbitour.A, l'Algérie au troisième millénaire, Algérie, Marinoor,1998,p85.

السلع الاستهلاكية	**35**	**32**	**49**	**30**	**15**	**16**
المجموع	**60163**	**79298**	**45194**	**57053**	**73 489**	**73 981**

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مصادر

- Office national des statistiques , Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2001 a 2011, Alger, novembre 2012

- الموقع الرسمي للجمارك

Evolution des exportations de l'Algérie par groupe de produit période 2000-2010

تميزت تطورات الصادرات عموما خلال الفترة من 2000 الى 2012 بالزيادة الملحوظة ،حيث ارتفعت من 22031 سنة 2000 الى 73 981 سنة 2012.

و من خلال توزيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب مجموعة المستخدمين ،ستبين لما ان مجموع المواد النصف المصنعة تمثل اعلى النسب من مجموع الصادرات خارج المحروقات و هذا طول الفترة الممتدة من 2000 الى 2012 ، تليها مجموعة المواد الخام ثم مواد التغذية ثم مواد التجهيزات الصناعية ، المواد الاستهلاكية و اخيرا مواد التجهيزات الفلاحية

و تميزت نسبة الصادرات الجزائرية من السلع نصف المصنعة بالتذبذب حيث بلغت يتميز الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية بالسيطرة المطلقة للمحروقات عليه، إذ تستحوذ على أكبر من % 96 من مجموع الصادرات

انطلاقا من الجدول نلاحظ أن الصادرات الجزائرية من المحروقات (الطاقة و الزيوت) في سنة 2000 بلغت 21419 و في سنتي 2001 و 2002 انخفضت ب 18484 و 18091 على التوالي لنعود الى الارتفاع والنمو المستمرين بسبب تحسن أسعار النفط و تزايد قدرات استخراجه بالنسبة للجزائر من جديد في سنة 2003 حتى سنة 2008 من 23939 الى 77361 ، لتنخفض سنة 2009 بنسبة كبيرة و ذلك بسبب تراجع أسعار النفط،و نتيجة لأزمة الرهن العقاري التي ضربت العالم
لتعود الى الارتفاع من جديد من سنة 2010 الى 2012 تدريجيا من 55527 الى 71749 مليون دولار امريكي

و تميزت نسبة الصادرات الجزائرية من السلع نصف المصنعة بالتذبذب ببين الارتفاع و الانخفاض حيث بلغت على التوالي من 2000 الى 2002 ، 504،465 ،551، ، لتنحفض قليلا سنة 2003 ب 509 ،لتعود للارتفاع من سنة 2004 حتى 2008 ب 571 ، 651 ،828، 1384،993 على التوالي

، ثم تنحفض في 2009 انخفاضا حادا الى 692 مليون دولار امريكي بسبب انحفاض اسعار البترول خلال الازمة العقارية 2009 لتعاود الارتفاع سنة 2010 حتى 2012 من 1065 الى 1660
أما الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية و المشروبات فقد بلغت قيمتها من 32 م دولار الى 313 مليون دولار سنة 2012 ،و رغم ضعف النسبة المواد الغذائية إلى قيمة الصادرات ، الا انها بقيت تسجل زيادات محتشمة . و من بين المواد الغذائية ،
التي تصدرها الجزائر تمور طازجة نوعية دقلة نور ،مشتقات الحليب ، مياه معدنية و غازية.
أما باقي البنود من الصادرات الجزائرية كالمواد الأولية و السلع المصنعة و التجهيزات الفلاحية و السلع الاستهلاكية فإنها بأحجام مجهرية إذ لا تتعدى عشر الواحد بالمائة من إجمالي الصادرات رغم الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تنويع و تشجيع و ترقية الصادرات خارج المحروقات
حافظ الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية على تركيبته، و الذي يتميز بالسيطرة المطلقة للمحروقات عليه بنسبة98.2
و نلاحظ ان سنة 2008هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات ب 1937 مليون دولار بسبب ارتفاع عوائد منتجات النصف المصنعة .ودخول اجراء ات التخفيضات الجمركية والجبائية والادارية في اطار الشراكة الاورو متوسطية ومساعي الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ

بعد تناول الهيكل أو البنية السلعية للصادرات الجزائرية نكتشف هشاشة موقف الميزان التجاري رغم تحقيقه لرصيد فائض؛ يعتمد الاقتصاد الجزائري بصفة أساسية على إنتاج المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) والتي تمثل نسبة 97 %من الصادرات و 30 % من الناتج الداخلي الخام و 65 % من ميزانية الدولة.، و هي معرضة لأخطار تذبذبات و هزات الأسواق العالمية بفعل الأزمات التي تحدث من حين لآخر و ما لها من انعكاسات سلبية على سعر النفط.

وفيما يعتبر القطاع الزراعي مهملا في الصادرات الجزائرية لا تتعدى مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات نسبة 7% من الناتج الداخلي الخام رغم كل الإصلاحات الاقتصادية وبرامج إعادة الهيكلة والخوصصة.

ويمكن القول أنه نظرا لعجز الجهاز الإنتاجي في توفير عرض قابل للتصدير وهذا باعتراف حتى السلطات العمومية التي ما فتئت تسعى إلى ترقية الصادرات من غير المحروقات من خلال اتباعها لمجموعة من الإجراءات لكن دون جدوى .
فالهيكل السلعي للجزائر لا يختلف عن نظيره لدى الدول النامية و التي سخرها التقسيم الدولي للعمل لتوفير الطاقة و المواد الأولية للدول المتقدمة و تقوم هي باستيراد الغذاء و المنتجات المصنعة النهائية و

بتكلفة و فاتورة مرتفعة .و رغم التوجه إلى اقتصاد السوق و ما يقتضيه من انفتاح و تحرير تجاري إلى أنها لم تتمكن من تعديل أو تحسين شروط التبادل، و تغيير بنية صادراتها أو تنويعها عن طريق فتح قنوات لتصدير سلعها خارج قطاع المحروقات. وهذا الوضع راجع إلى عدم توفر الإمكانيات الضرورية وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تطوير هذه المنتجات مما يضيع فرص كبيرة على بلادنا للرفع من القيمة المضافة للمنتجات

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية

لكل دولة منخرطة في الاقتصاد الدولي و تمارس نشاط التجارة الخارجية مجموعة شركاء تجاريين سواء فيما تعلق بالتصدير أو الاستيراد ، و في هذا المبحث سنتناول الشركاء التجاريين للجزائر من خلال التوزيع الجغرافي لكل من الواردات و الصادرات ،ثم نتناول اهم المونين و المستوردين من و الى الجزائر خاصة المنتجات خارج المحروقات .

المطلب الاول :التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

جدول رقم (07):التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية 2000-2012

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الاوربي	395593,4	453 059,3	529 040,0	601 269,1	719 078,8	785 302,3	847 287,2
الدول الاوربية الاخرى	76611,1	89 340,1	108 666,3	130 914,9	147 742,2	180 628,6	130 113,3
امريكا الشمالية	105026,2	99 169,8	119 411,2	78 130,2	97 765,2	115 982,0	122 975,6
امريكا الجنوبية	19394,0	30 210,5	38 733,5	56 325,4	90 369,7	98 947,9	101 777,9
المغرب	3726,0	5 505,6	10 126,5	9 302,6	12 345,7	15 898,9	17 105,2
الدول العربية	8823,3	13 761,2	29 106,7	32 406,4	37 066,3	30 933,7	35 762,2
افريقيا	8954,4	6 625,4	6 935,5	9 684,8	10 339,0	11 082,0	10 781,0
اسيا	67510,0	60 102,3	104 887,0	123 298,8	189 951,5	242 240,6	273 830,9
باقي العالم	4787,3	7 088,2	10 133,1	6 109,2	9 741,4	12 628,9	18 907,5
المجموع	690425,7	764 862,4	957 039,8	1 047 441,4	1 314 399,8	1 493 644,8	1 558 540,8

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الاوربي	995 184,1	1 359 153,8	1 497 010,2	1 520 305,7	1 793 536,8	1891335,8

الدول الاوربية الاخرى	**143 053,9**	**162 113,8**	**234 558,7**	**207 890,1**	**189 512,5**	**257305,3**
امريكا الشمالية	**181 290,9**	**206 637,4**	**176 130,1**	**179 974,5**	**176 626,6**	**168646,8**
امريكا الجنوبية	**126 395,8**	**179 792,7**	**151 069,1**	**192 318,7**	**306 638,6**	**291587,5**
المغرب	**19 687,0**	**25 750,6**	**34 761,7**	**40 464,0**	**50 315,8**	**59289,1**
الدول العربية	**43 053,2**	**45 771,9**	**79 131,2**	**93 974,8**	**128 279,4**	**119584,2**
افريقيا	**16 127,3**	**25 832,5**	**25 391,9**	**29 490,1**	**42 097,1**	**52644,1**
اسيا	**375 667,2**	**545 067,8**	**637 861,4**	**730 613,7**	**725 758,1**	**812689,9**
باقي العالم	**16 369,6**	**21 912,8**	**18 891,1**	**16 776,0**	**29 736,5**	**30255,9**
المجموع	**1 916 829,1**	**2 572 033,4**	**2 854 805,3**	**3 011 807,6**	**3 442 501,6**	**3683338,6**

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مصادر الوحدة مليون دينار جزائري

- Office national des statistiques , Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2001 a 2011, Alger, novembre 2012

- الموقع الرسمي للجمارك

Evolution du commerce extérieur de l'algérie par region économiques periode 2000-2010

يظهر تصنيف واردات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية ان الاتحاد الاوربي يحتل الصدارة ،حيث شهدت الواردات مع الاتحاد الاوربي تزايد خلال العشرية الاخيرة

من خلال الجدول يمكن أن نلاحظ أن الجزائر تستورد من مجموعة دول محددة، منذ سنة 2000 ، حيث إنه لم يحدث تغير كبير على الشركاء التجاريين الممونين للجزائر، و يبدو ذلك جليا من التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية.

فأول مجموعة تستورد منها الجزائر هي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي؛ حيث نجد أن الجزائر سنة 2000 و 2001 استوردت منها 57,3 % ، 59,2 على التوالي من إجمالي وارداتها و هذا كان قبل عقد اتفاق الشراكة، و تزايد استيراد الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بتزايد حجم الواردات ، حيث نجد أن الجزائر استوردت من الاتحاد الأوروبي سنة 2005 سنة تفعيل الشراكة ما قيمته302,3 785 مليون دينار جزائري و هو ما يمثل نسبة 52,6% من إجمالي الواردات، و تزايد استيراد الجزائر من الاتحاد الأوروبي بمستويات قياسية مفارنة مع باقي الدول، إذ بلغ حوالي 536,8 793 1 م دج، 1891335,8 م دج سنتي 2011 و 2012 على التوالي أي بنسب 52,1 و 51,3 من اجمالي الواردات على التوالي حيث نلاحظ تميز ارتباط ا لواردات الجزائرية من الاتحاد الاوربي بالتقارب النسبي مهما كان حجم الواردات الاجمالي

أما فيما يخص طبيعة الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي إنها تتشكل من حوالي % 42 تجهيزات صناعية، % 18 منتجات نصف مصنعة، % 16 مواد غذائية، و 15 سلع استهلاكية.

إضافة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الممونة للجزائر نجد دولة أوروبية أخرى تعتبر مصدرا مهما للواردات الجزائرية و هي تركيا؛ فالجزائر استوردت منها سنة 2001 بقيمة 234,5 29 دينار جزائري أي بنسبة 3,8 % من اجمالي الواردات ، و ازداد حجم الواردات ذات المصدر التركي مقارنة بالدول الاوربية الاحرى ، حيث وصلت سنتي 2010 و 2011 الى 754,5 112 و 946,4 101 على التوالي

و المجموعة الثانية من الدول التي تشكل مصدرا للواردات الجزائرية هي مجموعة أمريكا الشمالية، حيث استوردت الجزائر من هذه المنطقة سنة 2000 ما قيمته 105026,2 م دج أي نسبة 15,2 من إجمالي الواردات، و قد عززت الجزائر تعاملاتها التجارية مع هذه المنطقة حتى وصل حجم الواردات إلى اقصاها سنة 2008 بقيمة 637,4 206 م دج ثم انخفضت بنسب قليلة في سنوات 2010 ،2011 ،2012 بقيم 179974,5 ،176626,6 ،168646,8 م دج على التوالي .

و على مستوى الدول في هذه المجموعة تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى من حيث كونها مصدرا للواردات الجزائرية؛ إذ استوردت الجزائر منها 150,5 79 م دج سنة 2001 و تزايد حجم الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الأمريكية حتى سنة 2008 اين انخفضت الى 403,6 63 مقارنة ب 770,2 146 سنة 2007 و هذا بسبب ازمة الرهن العقاري ، ثم ارتفعت من جديد لتبلغ في سنة 2011 802,5 157 م دج

في المرتبة الثانية كندا، حيث استوردت منها الجزائر في سنتي 2001 و2002 ما قيمته 20.019 م دج، 26.721 م دج أي نسبة2.6 و % 2.8 من إجمالي الواردات الجزائرية على التوالي وصولا الى 824,0 18 م دج سنة 2011

أما من منطقة أمريكا الجنوبية فإن الجزائر تستورد أساسا من البرازيل و المكسيك و الأرجنتين، ففي سنة 2000 استوردت الجزائر من هذه المنطقة210,5 30 م دج أي حوالي2,8 من إجمالي الواردات، و في سنتي 2010 و 2011 استوردت الجزائر من هذه المنطقة ما نسبته 8,9 %و 7,9 % من إجمالي الواردات.

و في دول آسيا تستورد الجزائر من كل من اليابان و الصين و كوريا الجنوبية، حيث استوردت الجزائر في سنة2000 من الصين و اليابان ما مقداره 715,3 14 ، 539,5 15على التوالي لتصل الى 345 352,7 ،215,1 78 سنتي 2010 و 2011 على التوالي

أما الواردات الجزائرية من دول المغرب العربي فهي ضئيلة جدا، إذ بلغت قيمتها سنة 2000 ما مقداره 3726,0 دج أي0,5% ، و لم تعرف هذه النسبة تحسنا كبيرا إذ بلغت سنتي 2011 و 2012

حوالي 315,8 50 و 59289,1 دج على التوالي بنسب 1,5 و 1,6 على التوالي، و يتركز استيراد الجزائر من هذه المنطقة في كل من تونس و المغرب تليهما ليبيا.

و قد بلغت الواردات الجزائرية من الدول العربية8823,3 م دج سنة 2000 أي بنسبة% 1,3 ، و في سنة 2011 بلغت قيمتها119584,2 م دج بنسبة 3,2% ، و رغم تحسنها خلال السنوات الاخيرة الا انها تبقى نسب ضئيلة جدا، علما أن الواردات الجزائرية من المنطقة العربية تتركز أساسا في كل من مصر و سوريا و العربية السعودية و الأردن و لبنان.

أما باقي المناطق الأخرى في العالم فإنها تشكل نسبة ضئيلة جدا من مصادر الواردات الجزائرية.

و انطلاقا من هذه المعطيات،يبقى الطرف الأوروبي أهم شريك للجزائر إذ يسيطر على ما يقارب ثلثي حجم التجارة الخارجية للجزائر.

و يرجع هذا التحيز للواردات الجزائية باتجاه دول الاتحاد الأوروبي إلى عدة عوامل؛ حيث نجد أولها العامل الجغرافي حيث تعتبر دول الاتحاد الأوروبي هي الأقرب إلى الجزائر و التي يمكنها تزويد الجزائر بمتطلباتها، و أيضا نجد العامل التاريخ ؛ فللجزائر منذ القدم علاقات اقتصادية قوية مع الدول الأوروبية، خاصة فرنسا و التي تعتبر الجزائر مستعمرة سابقة لها .و ما عزز هذا التحيز هو عقد الجزائر لاتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، و الذي بموجبه تقوم الجزائر بفتح أسواقها أمام السلع القادمة من دول الاتحاد الأوروبي.

و نلاحظ أنه رغم تعدد و تنوع التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية إلا أنها تتميز بتركزها في منطقة واحدة، و استئثار عدد قليل من الدول بالسوق الجزائرية و هي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي مما يمكن أن يخلق نوعا من الاحتكار، و يعرض السلع في الجزائر إلى خطر ارتفاع الأسعار أو الندرة في حال تعرض دول الاتحاد الأوروبي إلى أزمة و بشكل مباشر و سريع.

المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية :

جدول (08) التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية 2001-2011

	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الاوربي	943862,1	959393,3	1122134,9	1278 583,8	1903 577,0	2089 979,8
الدول الاوربية الاخرى	85119,3	86399,5	96090,0	111691,4	148147,3	151382,5
امريكا الشمالية	263499,8	288588,6	486361,2	660105,6	956528,8	1343188,9
امريكا الجنوبية	94001,3	80060,9	100695,7	149791,2	238388,5	178134,7
المغرب	21464,9	19770,0	20148,4	32097,3	31071,6	37505,2
الدول العربية	25313,7	20775,4	27541,8	37415,6	46170,2	43034,1
افريقيا	1036,2	4251,7	997,4	2333,9	3674,5	1096,4
اسيا	44410,1	39671,5	48061,7	63705,2	90978,2	134678,5
باقي العالم	1776,4	2281,022,4	22,4	1723,7	3012,2	0,8
المجموع	1480335,8	1501191,9	1902053,5	2337447,8	3421548,3	3979000,9

	2007	2008	2009	2010	2011
الاتحاد الاوربي	1 835 573,2	2659020,4	1717200,1	2127478,2	2728 125,0
الدول الاوربية الاخرى	150476,1	202063,2	166660,9	251817,4	315105,7
امريكا الشمالية	1 594 014,	1561164,7	947921,0	1275950,0	1433 313,8
امريكا الجنوبية	187 217,0	193163,9	137354,8	200624,9	313 609,9
المغرب	53 272,9	104322,3	63542,9	97319,4	115 950,3
الدول العربية	33 547,9	50868,9	41737,0	52810,8	59 235,7
افريقيا	47257,7	23116,3	6866,5	5852,6	10 636,8
اسيا	298 546,2	294950,7	262725,3	319642,4	395 188,8
باقي العالم	14 257,9	6349,2	3627,5	2091,8	2965,3
المجموع	4 214 163,	5095019,7	3347636,0	4333587,4	5374 131,3

المصدر الوحدة مليون دينار جزائري

Office national des statistiques Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2001 a 2011, , Alger, novembre 2012

من خلال الجدول نلاحظ تنوع اتجاه الصادرات الجزائرية، إلا أنه و على غرار الواردات هناك تركز لاتجاه الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي.

ففي سنة 2000 و 2001 صدرت الجزائر نحو دول الاتحاد الأوروبي 1.036.588م دج ، 943862,1 م دج على التوالي و هم ما يمثل نسبة 62,5 و 63,8 % من الصادرات الجزائرية

على التوالي، و تزايد حجم الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي حتى بلغت979,8 2089 سنة 2006 الى أي 52,5 من اجمالي الصادرات ، ثم انخفض حجم الصادرات سنة 2007 الى 573,2 835 1 و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، و ترجع الصادرات بالنمو ليصل سنة 2011 الى 125,0 2728 أي بنسبة 50,8 من اجمالي الصادرات

و ما تجدر الإشارة إليه أن الميزان التجاري للجزائر مع الاتحاد الأوروبي تميز بفائض مستمر لصالح الجزائر، حيث بلغ الفا ئض خلال سنتي

و المجموعة الثانية هي دول أمريكا الشمالية؛ حيث تصدر الجزائر نحوها حوالي **263499,8** م دج من إجمالي صادراتها.سنة 2001 لتصل الى **1433 313,8 م دج سنة 2011** ،و في المرتبة الأولى من هذه المجموعة نجد الولايات المتحدة الأمريكية و التي صارت منذ سنة 2003 الزبون الأول للصادرات الجزائرية، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحوها 947921,0 ، 1275950,0 ، 1433313,8 خلال السنوات 2009 ،2010 ،2011 على التوالي و بنسب 28,3 % ، 29,4 %، 26,7 % .

و في المرتبة الثانية نجد كندا حيث صدرت الجزائر لها ما يقارب 282,0 326 سنة 2011 أي بنسبة 6,1 % ،و نشير هنا إلى أن الميزان التجاري للجزائر مع دول أمريكا الشمالية حقق فائضا مستمرا في صالح الجزائر.

و نحو آسيا نجد أن الجزائر تصدر أساسا نحو البرازيل، إذ تعتبر من بين الزبائن العشر الأوائل للجزائر حيث تصدر نحوها حوالي 5% من إجمالي الصادرات.

أما مجموعة دول المغرب العربي فتصدر الجزائر نحوها حوالي 1% من إجمال ي الصادرات، حيث صدرت الجزائر نحو المغرب و تونس 0,9 % و 1,3 %على التوالي سنتي 2010 و 2011 ، و نحو ليبيا صدرت الجزائر % 0.0 من إجمالي الصادرات سنة 2011، و هي نسب ضئيلة جدا.

و تصدر الجزائر إلى بقية الدول العربية حوالي % 1.1 من إجمالي الصادرات، و في المرتبة الأولى نجد مصر بنسبة % 0.8 من إجمالي الواردات، تليها كل من لبنان و الأردن و العربية السعودية.

فبعدما كان الميزان التجاري للجزائر يحقق عجزا مع مجموعة الدول العربية، استطاع أن يحقق فائضا في صالح الجزائر ابتداءا من سنة 2004

هناك طابع وهمي لمبدأ تنويع الشركاء إذ ثبت سالفا هيمنة الشركاء التقليديين للجزائر على هيكل المبادلات الخارجية، و تهيمن الدول الرأسمالية الكبرى على أكثر من93 من المبادلات التجارية الخارجية للجزائر1 ،حيث نجد أن المبادلات التجارية الخارجية للجزائر – سواء ما تعلق منها بالواردات او الصادرات –تتميز بالتركز أو التحيز الجغرافي للشركاء التقليديين للجزائر و المتمثلين في دول الاتحاد الأوروبي، و على رأسهم فرنسا و إيطاليا إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث اهم الشركاء التجاريين للجزائر

تبقى دول الاتحاد الأوروبي الشركاء الرئيسيين للجزائر،لكن تختلف أهمية المبادلات التجارية بين الجزائر وهذه المنطقة الاقتصادية من دولة إلى أخرى

1. المونين الرئيسيين للجزائر :

جدول (09) الشركاء الرئيسين (الممونين) للجزائر 2000-2011

الوحدة مليون دينار جزائري

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الاوربي	395593,4	453059,3	529040,0	601269,1	719078,8	785302,3	847287,2
ايطاليا	61409,00	80 324,9	90 773,0	98 587,8	111397,2	111819,8	136676,9
اسبانيا	41 108,00	40319,8	49643,6	57462,1	63546,4	70991,3	74583,3
فرنسا	162661,80	185152,6	214969,3	250264,4	295538,2	328138,4	317122,7
المانيا	53 424,50	60963,3	67989,3	68070,2	86332,6	93739,8	107252,0
الو م أ	78 687,20	79150,5	92689,9	54574,9	77180,1	99314,7	103181,9
الصين	15 292,10	14715,3	27230,1	40116,6	65997,4	97809,4	124047,7

	2007	2008	2009	2010	2011
الاتحاد الاوربي	995 184,1	1 359153,8	1 497010,2	1 520305,7	1 793536,8
ايطاليا	166969,5	280177,6	268448,2	301546,5	340 914,2
اسبانيا	110157,2	189816,4	215888,7	196261,8	249843,0
فرنسا	320054,6	422772,7	447536,6	453909,2	518 702,3
المانيا	124049,0	157818,7	200915,0	174255,1	186513,2
الو م أ	146770,2	63403,6	145699,7	155451,2	157 802,5
الصين	165757,3	265461,3	345145,1	330481,9	345 352,7

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على

-Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2001 a 2011, , Alger, novembre 2012

-المديرية العامة للجمارك

Evolution du commerce extérieur de l'algérie par region économiques periode 2000-2010 ,

يتمثل تصنيف الواردات ضمن اهم الممولين حيث يبقى الاتحاد الاوربي اهم شريك اقتصادي للجزائر ، و في مجموعة دول الاتحاد الأوروبي الممونة للجزائر نجد أن هناك دولا تستأثر بالسوق الجزائرية، على غرار فرنسا و التي تمثل لوحدها مصدر حوالي ربع الواردات ، و تحتل المرتبة الاولى خلال السنوات من 2000 حتى 2011 باستحواذها على الجزء الاكبر من السوق الجزائرية ،حيث استوردت الجزائر من قرنسا سنة 2000 بقيمة 661,80 162 ، حيث تزايدت الواردات الجزائرية ذات المصدر الفرنسي حتى بلغت 447536, ،453909,2 ،518702,3 على التوالي خلال السنوات 2009 ،2010 ،2011

و في المرتبة الثانية نجد إيطاليا، حيث بلغت الواردات الجزائرية ذات المنشأ الايطالي من إجمالي الواردات سنة 2000 قيمة 409,00 61 ، و تزايد حجم الواردات من ايطاليا بتزايد الحجم الإجمالي للواردات، حيث بلغت خلال السنوات 2009 ، 2010 ، 2011 قيم 268448,2 ، 301546,5 ،340914,2 على التوالي.

و نجد أن ألمانيا تعتبر ممونا للجزائر، حيث بلغت الواردات الجزائرية من ألمانيا سنة 2000 ما قيمته 424,50 53 من إجمالي الواردات، و بلغت خلال السنوات 2009 ، 2010 ، 2011 قيم 200915 ،174255,1 ، 186513,2

و تمثل إسبانيا مصدرا مهما للواردات الجزائرية فقد بلغت الواردات الجزائرية من إسبانيا41108,00 م دج، من إجمالي الواردات سنة 2000 و استمر حجم الواردات من إسبانيا بالتزايد ليصل الى 215888,7 ،196261,8 ،249843,0 خلال السنوات 2009 ،2010 ، 2011 من إجمالي الواردات على التوالي .

ولكن يجب أن نسجل بأن هذا الترتيب للشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر صحيح إذا كان هذا التصنيف داخل دائرة الاتحاد الأوروبي،بينما إذا وسعنا هذه الدائرة إلى إجمالي المبادلات التجارية للجزائر تبرز أهمية الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل مرتبة الممون الثالث للجزائر قبل إيطاليا سنة 2001 بقيمة **79150,5** ،لتصل الى 145699,7 ،155451,2 ،157802,5 خلال السنوات من 2009 الى 2011 على التوالي

2. الزبائن الرئيسيين للجزائر

جدول (10) الزبائن الرئيسين للصادرات الجزائرية 2000-2011

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الاتحاد الاوربي	1036588,4	943862,1	959393,3	1122134,9	1278583,8	1903577,0	2089979,8
ايطاليا	332271,7	332631,5	301336,8	364588,2	372786,4	560186,	7678621,5
اسبانيا	175167,7	173199,3	180970,9	231309,2	263142,3	375319,3	435899,9
فرنسا	219581,1	223678,7	203876,5	238838,1	280513,6	341786,3	333003,9
الو م أ	257697	210207,	7213321,	5378658,6	517111,7	788237,9	1082428,1

	2007	2008	2009	2010	2011
الاتحاد الاوربي	1835 573,2 2	659020,4 1	717200,1 2	127478,2 2	728125,0
ايطاليا	558063,7	798537,2	422805,0	666775,8	764070,0
اسبانيا	373927,9	585005,9	399381,1	448806,9	525881,3
فرنسا	287166,6	409046,6	327699,9	286811,3	478132,0
الو م أ	1267169,0	1215557,5	767403,3	1050 292,1	1107031,8

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الوحدة :مليون دينار جزائري

-Office national des statistiques ,Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2001 a 2011, , Alger, novembre 2012

-المديرية العامة للجمارك الجزائرية

Evolution du commerce extérieur de l'algérie par region économiques periode 2000-2010

اوضحت نسب تصنيف صادرات الجزائر حسب المناطق الاقتصادية ان الاتحاد الاوربي يشغل الموضع المهيمن بمعدل ما يعادل من اجمالي الصادرات من اجمالي الصادرات

بالنسبة للصادرات الاجمالية ،فحسب النتائج المحققة تبقى دول الاتحاد الأوروبي الشركاء الرئيسيين للجزائر،لكن تختلف أهمية المبادلات التجارية بين الجزائر وهذه المنطقة الاقتصادية من دولة إلى أخرى،فإيطاليا تمثل الزبون الأول للجزائر بنسبة 21.63 % من حجم الصادرات الإجمالية لل جزائر ، حيث استوردت ينة 200 ما يقارب 332271,7 م دج و تنامت وارداتها ختى وصلت الى 764070,0 سنة 2011 ،متبوعة بفرنسا بنسبة 14.16% ، حيث استوردت هذه الحرى من الجزائر ما يقارب م دج

219581,1 سنة 2000 و تنامت وارداتها الاجمالية من الجزائر وصولا الى 478132,0 م د ج سنة 2011 ، اما إسبانيا بنسبة 10.46 % و ذلك باستيرادها 175167,7 م دج سنة 2000 وصولا الى 525881,3 سنة 2011

ولكن يجب أن نسجل بأن هذا الترتيب للشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر صحيح إذا كان هذا التصنيف داخل دائرة الاتحاد الأوروبي،بينما إذا وسعنا هذه الدائرة إلى إجمالي المبادلات التجارية للجزائر تبرز أهمية الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتل المرتبة الثانية قبل فرنسا ابتداء من 2001

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات و حسب الملحق رقم (01) العشرون بلدا الاولى المستوردة من الجزائر منتجات خارج المحروقات ، يمكن أن نلاحظ أنه هناك مجموعة دول محددة ار تستورد من الجزائر (منتجات خارج المحروقات) منذ سنة 2000 ، حيث إنه لم يحدث تغير كبير على الشركاء التجاريين المستوردين من الجزائر و يبدو ذلك جليا من التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات الجزائرية ،و تظهر زيادة واضحة نحو الاتحاد الاوربي ،و نلاحظ من الملحق ان فرنسا ،اسبانيا ،ايطاليا ،احتلت غالبا المراتب الاولى كمستوردين من الجزائر ،ففي سنة 2000 احتلت اسبانيا المرتبة الاولى ب 9795 مليون دينار جزائري ،تليها فرنسا 7558 م دج،ثم تليهما ايطاليا ب 6862 م دج ،و هكذا تبادلت هذه الدول الادوار حتى 2003 اين احتلت pays bas النرتبة الثالثة بعد بدل ايطاليا ب 5841 م دج ،، اما ايطايا احتلت النرتبة الرابعة ب 4770 م دج ،و في السنوات الاخيرة 2010 ،2011 احتلت اسبانيا المرتبة الاولى ب350 22 ، 340,0 34 م دج على التوالي، ، تليها pays bas سنة 2011 ب 384,1 18 ،اما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب بلجيكا ب 692,9 15 م دج ، تليها فرنسا و ايطاليا ب 390,4 15 و 170,4 12 على التوالي ،

نلاحظ كذلك من الدول العربية المغاربية تونس و النغرب احتلتا نوقعا من البلدان العشرة الاولة النستوردة من الجزائر حارج النحروقات طوال الفترة 2000-2011 ،حيث احتلت تونس المرتبة السابعة سنة 2000 ب 928 1 م دج و حافظت تقريبا على نفس المرتبة حتى سنة 2011 ب 665 2 م دج ، اما المغرب فاستوردت من الجزائر سنة 2000 ما يقارب 834 م دج و تنامت وارداتها من الجزائر ابتداء من سنة 2004 ب 741 3 م دج حيث بدات تحتل وقعا من الخمسة بلدان الاولى الاولى ، ثم بدأت تتراجع منذ سنة 2008 ب 229 4 حي احتلت النرتبة السابعة بعدما كانت تحتل المرتبة الخامسة ينة

2007 ب 459 7 م دج ،لتصل الى المرتبة 16 من عشرون سنة 2011 ب 1484,3 م دج و هذا راجع الى بعض الخلافات السياسية بين الجزائر و المغرب

و نلاحظ ان نسب استيراد الدول العربية من الجزائر ضئيلة مقارنة بالدول الا وربية

اما الولايات المتحدة الامريكية فنلاحظ من خلال الملحق ان تعاملها مع الجزائر خارج المحروقات يكاد يكون معدوما و ذلك ابتداء من 2006 ،حيث انها احتلت موقعا من العشرة الاولى المستوردة من الجزائر قبل ذلك ،فسنة 2000 احتلت المرتبة التاسعة ب 1225 م دج و حافظت تقريبا على نفس المراتب حتى سنة 2005 حيث احتلت كذلك المرتبة التاسعة ب 1829 م دج

اما أهم المنتجات العشرة المصدرة خارج المحروقات منذ تفعيل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي (2005- 2011 هي: سكر القصب او السكر الشمندري ، الفوسفاط و الكالسيوم الطبيعي ، ميثانول (الكحول الميثيلي) ، argon ، المياه بما فيها المعدنية و الغازية ،التمور الطازجة دجلة نور،..... (انظر الملحق رقم 02)

خاتمة الفصل الثاني:

يعد الاتحاد الأوروبي اهم شريك تجاري للجزائر بحصة سوق تفوق 52 بالمئة ، حيث انتقلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي من2 ر 8 مليار دولار قبل تطبيق اتفلق الشراكة 2002-2004 الى 21 ر 24مليار سنة 2011 اي زيادة تقدر بحوالي 200 بالمئة[1] .

أما بالنسبة للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي فقد انتقلت من 15 مليار دولار بين 2002 و 2004 الى 3ر 36 مليار دولار سنة 2011 اي زيادة" تقدر ب 140 بالمئة [2].

و في الاخير و من خلال كل ما سبق تبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة و تحتل حجم ضئيل ما نسبته 3 % فقط من الحجم الكلي للصادرات . و تبقى الصادرات خارج المحروقات تسيطر على الميزان التجاري للجزائر الذي لم يتغير كثيرا ما بين الفترة قبل الشراكة و بعد الشراكة ،فه ي لم تضفي أي جديد على حجم التجارة الخارجية خارج المحروقات ، بل لاحظنا ارتفاع حجم الواردات من الاتحاد الاوربي بعد تفعيل الشراكة مع الاتحاد الاوربي (2005) ،و زيادة التبعية الغذائية له .

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة www.mincommerce.gov.dz

[2] نفس المرجع

الفصل الثالث

آثار الشراكة على قطاع التجارة الخارجية للجزائر

مقدمة الفصل الثالث :

إذا كانت كل الجوانب اتفاق الشراكة الأوروجزائري، لها أهميتها الخاصة . فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب التجاري ، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الجزائر، التي هي في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي . ولا شك أن هناك واقعا جديدا سيواجه هذا القطاع، كونه معرض لمنافسة حادة تنشأ حتما عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية. هذه المنافسة لها نتائجها المتفاوتة.

فإقامة منطقة للتبادل الحر، يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، إلى ا تفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات البلدان الخمسة والعشرون المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة، واقتصاد بلد نامي منفرد . هذا الاتفاق سيتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، خاصة خلال هذه المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية لمواجهة هذه التحديات

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين , حيث نتناول في المبحث الاول انعكاسات الشرامة مع الاتحاد الاوربي على التجارة الخارجية و وذلك بتحليل الاثار السلبية على الم يزان التجاري ،الاثار المحتملة على قطاع الجمارك و المؤسسات الاقتصادية،ثم عرص الاقار الايجابية على قطاع التجارة الخرجية ، أما المبحث الثاني فخصصناه لعرض السياسات المنتهجة من قبل الدولة لمواجهة الانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية

المبحث الاول : انعكاسات الشراكة على التجارة الخارجية الجزائرية

إن تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقيات الشراكة الأوربية – الجزائرية و التي تتم في إطار سياسة أورومتوسطية يكون على ما تبين من خلال الفصل الثاني بأن العلاقات التجارية للجزائر والمجموعة الاوربية ، أظهرت أن أه م شريك تجاري سواء من حيث الصادرات أو الواردات يتمثل في الاتحاد الأوربي هذا الوضع يجعل اقتصاد الجزائر أكثر حساسية لأوربا الموحدة من الدول الأخرى .

و إذا كان الاتحاد الأوربي توصل إلى إزالة الحواجز الجمركية الداخلية بين الدول الأعضاء للاتحاد دون إضافة أي حواجز خارجية جديدة فهذا كان على حساب الدول غير الأعضاء و من الإجراءات التي يعمل بها الاتحاد مبدأ التبادل التجاري الشامل الذي يشكل صعوبة للدول العربية لأن اغلب هذه الدول تفرض قيودا على حركة التجارة الخارجية و خاصة الواردات و على رؤوس الأموال بهدف معالجة مشاكل م وازين المدفوعات كما هي حالة الجزائر

و لقد أدى قيام الاتحاد الأوربي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج داخل دول الاتحاد و هذا ما سيؤثر على القدرة التنافسية للسلع الواردة إلى الدول الأعضاء باستثناء النفط الخام الغاز أما السلع الزراعية فمرتفعة التكاليف و تواجهها حساسية حمائية من لدن الاتحاد الأوربي للسلع الزراعية .

و تعد دراسة آثار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي على اقتصاد الجزائر خاصة و اقتصاديات الدول العربية عامة صعبة التدقيق خاصة بإقامة منطقة التجارة الحرة و ذلك لأسباب عديدة منها أن الآثار تظهر على المدى المتوسط و المدى الطويل و بعض الجوانب في هذه الاتفاقيات لا يتحدد إلا بعد عدة سنوات من تطبيقها كما أن هناك تداخل بين آثار اتفاقيات الشراكة و المتغيرات العالمية و خاصة آثار جولة أورغواي

المطلب الاول الآثار السلبية على الميزان التجاري

سيكون للتفكيك الجمركي من جانب واحد إزاء السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي أثر كبير على الميزان التجاري للجزائر، التي حققت خلال السنوات الأخيرة فوائضا في ميزانها التجاري، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير، وهو أثر منطقي ناتج عن الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة، حيث ستنشأ هذه الزيادة عن طريق ما يسمى بتحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف تستفيد من هذا التفكيك

الجمركي، لكن سرعان ما تتغير الوضعية على المدى المتوسط والبعيد باتجاه زيادة الصادرات بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، وهذا لا يتأت إلا إذا كان الجهاز الاقتصادي للبلد مرنا والسياسة الاقتصادية تتسم بالاستقرار، إضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وجلب الاستثمار الأجنبي. و من هنا يجب التمييز بين الاثار المتوقعة على بنية الصادرات و على بنية الواردات

بالنسبة للصادرات : ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية ، هو المساهمة الكبيرة لصادرات المحروقات ، حيث تمثل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي ، وخاصة خلال السنوات الأخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول . الأمر الذي ساهم بقدر وفير في رفع قيم المبادلات التجارية حيث ، وصلت قيمة الصادرات الإجمالية إلى 73981 مليون دولار سنة 2012، بينما بلغت الواردات 46801 مليون دولار [1].

وبالرغم من إيجابية أرصدة الميزان التجاري، الذي سجل فائضا قدره 27180 مليون دولار سنة 2012، إلا أنه ما زال يعتمد على المحروقات، ويبقى الجهاز الإنتاجي ضعيفا جدا وغير متنوع و لما كانت صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فانه يتوقع ان الاستفادة من عملية التصدير ان تكون محدودة و تقتصر على بعض القطاعات فقط كالصادرات التي تتمتع بمرونة في الطلب عالية داخل السوق الاوربية و يعود ذلك الى عاملين اساسيين[2] :

وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الاوروبي من جهة و على صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوربي من جهة اخرى

و على العكس فان التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الاوربية الى الجزائر و استبعاد كل التقييدات الكمية ازاءها ستؤدي حتما الى دخول المزيد من المنتجات الاوربية ذات الجودة العالية و الاسعار المنخفضة الى السوق الجزائرية ، و هو ما يعقد الامر امام الصناعة الجزائرية التي ظلت تشتغل بأقل من نصف طاقتها و بأجهزة انتاجية متقادمة و بإنتاجية ضعيفة ،و تنتج منتجات تتسم

[1] – المديرية العامة للجمارك، *احصائيات سنة 2012*، www.douane.gov.dz

[2] فيصل بهلولي ،التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،مجلة الباحث ، عدد 11/ 2012 ،ص 117

بالرداءة و بارتفاع التكاليف رقم استفادتها من تقييم نبالغ ف يه لنعدل الصرف ،و حماية جمركية و غير جمركية مكنتها من احتكار السوق المحلي لمدة طويلة [1]

بالنسبة للواردات : ان دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ يعني الشروع في ازالة التدريجية للرسوم و الحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الا تحاد الاوربي ،حيث سيمس ذلك ازيد من 53 من مجموع الواردات الجزائرية ،فمن دون الشك فان الاثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين [2] :

- اولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الاوربي (اي احداث اثر تحويل التجارة بسبب ان المنتوجات الاوربية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية اقل من تلك القادمة من دول احرى)
- ثانيا ارتفاع اسعار بعض السلع المستوردة و التي تتمثل اساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الاوربيين

و من المتوقع أن تشهد التجارة الخارجية الجزائرية ارتفاعا خلال السنوات القادمة ، وذلك من خلال الزيادة المرتقبة في الواردات، خاصة الواردات من سلع التجهيز نظرا لما تقوم به الجزائر من تحديث و عصرنه لمؤسساتها. بينما يتوقع ثبات قيمة الصادرات خارج المحروقات تجاه البلدان الأوربية، على الأقل خلال المرحلة الانتقالية ، التي من المفروض أن تستغلها المؤسسات الجزائرية للتأهيل (الشراكة الاقتصادية)

و يمكن ايضا تمييز انعكاسات على الشركاء التجاريين، حيث كما رأينا في الفصل الثاني ان غالبية الشركاء التجاريين للجزائر هم دول اوربية ، و بالتالي فان التأثيرات على الشركاء التجاريين تكون جد هامة ،باعتبار ان هذه الدول تمثل ا لقوى المسيطرة على الوحدة النقدية – الاورو– بحيث تبقى طبيعة الاثار المتوقعة على الشركاء التجاريين و المتعاملين الاقتصاديين متوقفة على مدى نجاح – الاورو– و استقراره في المستقبل . فلحد الان تسيطر دول منطقة الاورو على حجم التبادلات التجارية على حساب

[1] د باط عبد الحميد ،الشراكة الاوروميتوسطية و اثرها على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الاول ، ص64

[2] قطاف ليلى " : الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة –دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراآة الأورو –جزائرية ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 08–09

الشركاء الاخرين من الولايات المتحدة الامريكية و كندا و تركيا الذين لا يمكنهم منافسة دول الاورو في المدى القصير و المتوسط[1]

المطلب الثاني الآثار المحتملة على قطاع الجمارك و المؤسسات الاقتصادية.

إن الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصاديات الدول المغاربية، يتميز بمساهمة كبيرة للرسوم على التجارة الخارجية في التحصيل الجبائي ، حيث تمثل الرسوم الجمركية موردا جبائيا تتجاوز أهمية عدة مصادر أخرى للجباية، فهي تمثل 10% من إيرادات الخزينة العمومية . وتصل حصة الإيرادات الجمركية إلى نسبة 28% من إجمالي الإيرادات الجبائية [(2)]، أي ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي . ومن هنا تأتي أهمية قطاع الجمارك بالنسبة للاقتصاد الوطني .

ومع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، تجد الجزائر نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوربية، من خلال التفكيك التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على ا لمنتجات الصناعية، وكذا التحرير التدريجي للمبادلات التي تخص المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري . الأمر الذي سيفقد قطاع الجمارك أهميته، كمصدر من مصادر التحصيل الجبائي، إضافة إلى الآثار الأخرى التي ستحدثها عملية تفكيك التعريفات الجمركية.

1. الآثار المحتملة عن تفكيك التعريفات الجمركية.

هناك عدة آثار محتملة أهمها :

– إن إلغاء التعريفات الجمركية سيمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية، التي تساهم بحصة هامة من مجموع إيرادات الدولة . فالتفكيك الجمركي سوف يؤدي بالجزائر إلى خسارة تقدر بأكثر من مليار دولار سنويا .

– إن إلغاء التعريفات الجمركية من طرف واحد، إزاء السلع القادمة من الاتحاد الأوربي، سيمارس كذلك ضغطا على الميزان التجاري، بسبب زيارة الواردات من السلع الأوربية .

[1] فيصل بهلولي ، مرجع سبق ذكره ، ص 117

[2] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، *الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004*، مرجع سبق ذكره، ص95.

– إن انخفاض قيمة الرسوم الجمركية، سيؤدي إلى انخفاض قيمة التح صيل الضريبي، والذي سيُترجم إلى انخفاض في مستوى الإنفاق العام. وهذا ما سيحدث اختلالا في مستوى الطلب العام.

– الأثر السلبي على حماية الاقتصاد الوطني، إذ أن فتح السوق الجزائرية أمام السلع الأوربية من خلال إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الأخيرة، سوف يك ون له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري، نظرا للوضعية الحالية التي لا تسمح له بمواجهة تحديات الانفتاح . فإلغاء هذه الرسوم تعني بكل بساطة تحول السوق الجزائرية إلى "بازار" للسلع الأوربية.

2. الانعكاسات على المؤسسات الاقتصادية :

ان الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي يتعلق بالتحضير لمنطقة التجارة الحرة في آفاق عام **2017، و التي لها** انعكاسات مختلفة على المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات، ودرجة الانفتاح، ومستوى الكفاءة في الأداء، وامتلاكها للقدرة التنافسية .وفي هذا المجال نلاحظ أن المنظومة الإنتاجية الحالية للجزائر لا تمتلك قدرة تنافسية عالية لمواجهة حدة المنافسة الدولية والإقليمية كما أن حرية دخول السلع الأوروبية إ لى السوق الجزائرية يمثل تحديا حقيقيا أمام المؤسسات الصناعية الجزائرية خاصة، بسبب ما ترتب عنه من تقويض لإمكانية تأسيس أو إقامة صناعة تحويلية وذلك في ظل استبعاد المحاصيل الزراعية التي تمتلك فيها الدول المتوسطية ميزات نسبية من اتفاق الشراكة الموقع.

و إن من أهم الانعكاسات على المدى القصير للاتفاقيات الدولية المتعلقة بتأسيس التجارة الحرة احتمال انسحاب كثير من هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة من السوق بسبب التفكيك الجمركي الذي يعمل في اتجاه خفض سعر الواردات .

وفضلا على السعر التجاري للسلع والخدمات وماله من أثر على إنتاجية المؤسسة و المردودية ،فإن توسع النمط التجاري لدول أوروبا نحو الجزائر يعني بكل بساطة خطرا جديدا و هو الإغراق[1] ، ومن جهة ثانية تشكل عمليات التصفية السنوية لبعض الشعب الإنتاجية (الملابس) خطر آخر في اتجاه الإغراق.

فنتيجة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الوطنية، ستجد المؤسسات الوطنية نفسها أمام منافسة شديدة داخل حدودها . فالمؤسسات الجزائرية ظلت لمدة طويلة تعمل في ظل احتكارات وقيود تفرضها الدولة على المؤسسات الأجنبية وخاصة الأوروبية و

[1] انعكاسات اتفاق الشراكة على المؤسسات الاقتصادية ،مجلة فضاءات ،وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطةالعدد الاول ، ص4

بالتالي عدم قدرة المؤسسة الجزائرية على منافسة نظيراتها المؤسسات الإنتاجية وبالتالي يؤثر سلبيا على الاقتصاد الوطني و ذلك ب :

- تحطيم المؤسسات غير التنافسية، التي كانت تتمتع بحماية كبيرة أو بحماية ضعيفة.
- الصعوبات التي ستواجه المؤسسات الاقتصادية التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- الصعوبات التي يمكن أن تواجه المؤسسات العاملة في قطاعات السلع الاستهلاكية.

من ناحية أخرى فإن المنافسة ستتضاعف من خلال المجهودات المبذولة من طرف المؤسسات الأوروبية من أجل الدفاع عن حصصها السوقية . وفي المستقبل فإن المؤسسات ستركز ليس فقط على التجديد ومؤهلات اليد العاملة، ولكن على إعادة الهيكلة والتقارب من أجل مقاومة منافسة حادة على الأسعار. فالاستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات الأوروبية ترمي إلى دعم النمو الخارجي من خلال التعاون ما بين المناطق المتجاورة في المجالات ذات المصلحة المشتركة.

كما انه إذا نظرنا إلى منتجات مؤسساتنا الوطنية، نجدها تتميز في غالبيتها بنقص جودتها وعدم تطابقها مع المعايير الدولية، على عكس السلع الأوروبية، التي تتمتع بجودة عالية، الأمر ا لذي يخلق صعوبات لمؤسساتنا في مواجهة نظيراتها الأوروبية.

اما من جانب عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الطرفين الأوروبي والجزائري، سيؤثر سلبا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق باقتحام الأسواق وعملية المحافظة على الحصص السوقية التي كانت موجودة في السابق. فضخامة تكاليف منتجات المؤسسات الجزائرية سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقارنة مع أسعار السلع الأوروبية، الأمر الذي يترتب عنه خسارة مؤسساتنا لحصصها السوقية لصالح المؤسسات الأوروبية.

المطلب الثالث :الايجابيات المتوقعة على قطاع التجارة الخارجية

كما ذكرنا سابقا ان إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يهدف أساسا إلى إنشاء منطقة التبادل الحر، وخلق مجال للتعاون الاقتصادي، مما يفتح أسواق الاتحاد الأوربي أمام المنتجات الجزائرية، و هي سوق كبيرة جدا .

و تزداد فوائد منطقة التجارة الحرة في حالة إقدام الاتحاد الأوربي على تخفيف القيود الحمائية التي تفرضها على المنتجات الزراعية الجزائرية . و هذا ما سيرافقه ارتفاع ملموس في حجم المبادلات التجارية الاقتصادية مع الدول الأوروبية . ففي الوقت الذي تفتح فيه الجزائر أسواقها لاستقبال سلع وخدمات الدول الأوروبية، ستحظى بفرصة النفاذ بدورها إلى أسواق هذه الدول بأكثر سهولة وحرية [1].

كما ان التخفيض الجمركي الذي ستباشره الجزائر تطبيقا لبنود الاتفاقية، يمكن أن يساعد المؤسسات الجزائرية والشركات الأجنبية التي ستصبح على علاقة مباشرة بالأسواق الأوروبية في مجال استيرا د السلع والخدمات، بتخفيض الأعباء على المؤسسات المنتجة منها وإمكانية تخفيض الأسعار للمواد النهائية، إضافة إلى معاملة المنتجات في الأسواق الداخلية والخارجية وفق مبدأ المعاملة بالمثل . وفضلا عن ذلك، فإن انخفاض الرسوم الجمركية سيساعد الجزائر على استيراد التجهيزات الصناعية والمنتجات النصف مصنعة، لاسيما تلك التي تندرج ضمن الصناعات التركيبية في الجزائر، مما يؤدي إلى إعادة تأهيل الشركات الصناعية لتؤدي دورها في التنمية الاقتصادية . إلا أن ذلك يتطلب تحديد القطاعات والصناعات التي يمكن الاعتماد عليها بما يتوافق وإمكاناتها [2].

فالجزائر التي كانت تستفيد من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومن المعاملة التفضيلية وفق اتفاق التعاون المبرم سنة 1976 مع المجموعة الأوروبية، ستفتح أسواقها الآن لاستقبال منتجات أحسن جودة وأقل تكلفة وسعرا. اضافة الى ان مكانية حصول المشاريع على وس ائل الإنتاج و المعدات معفاة تماما من التعريفات الجمركية و الرسوم الأخرى.

و بالنسبة الحواجز غير الجمركية و التي تقدر نحو 25 % من واردات السلع الرأسمالية و المواد الخام و هو تقدير لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية و تثمل هـ ذه الحواجز غير الجمركية في الرقابة على الجودة و الإجراءات الإدارية المعوقة، كل هذا سيتم تخفيضه عند تطبيق اتفاقات الشراكة ،كما تكلفة

[1] عزيزة بن جميل ، انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية، ملتقى وطني حول حرية المنافسة في التسريع الجزائري ، جامعة باجي مختار– عنابة ،2013

[2] ليليا بن منصور، الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر –باتنة–، 2004/2003 ، ص ص 25–26

المعاملات الاقتصادية سو ف تخفض إذ سوف توحد الإجراءات الإدارية و المتطلبات المسندة، فدول الاتحاد الأوربي تطلب مستند إداري واحد للتخليص الجمركي[1]

أن المسعى الذي تأمل الجزائر في تحقيقه إثر انضمامها إلى الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، هو اندماج القطاع الخاص المهيأ للمنافسة الدولية في شبكات التسويق العالمية سواء في مجال السلع أو الخدمات، ومن ذلك استغلال بعض التسهيلات الخاصة بعمليۃ التسويق ، إلى جانب رد الاعتبار وإحياء كل قطاعات الإنتاج السلعية والخدماتية بإعادة تأهيل وتكييف قطاع الإنتاج، وإعادة التشخيص الناجح لآفاق الموارد البشرية الخدماتية والتي تعتبر قطاعات هامة بالنسبة للمستثمر الأجنبي [2]

إضافة إلى ذلك فإن إلغاء القيود الكمية وا لرسوم الجمركية، سيؤدي إلى رفع مستويات الاستهلاك الكلي، الذي قد ينتج عنه أثر إيجابي يتمثل في توسيع الوعاء الخاص بالضرائب على الاستهلاك (الرسم على القيمة المضافة مثلا)، والذي من شأنه أن يدعم موارد ميزانية الدولة وتقليل الاعتماد على الجباية البترولية كمورد أساسي من موارد الميزانية ، وبمثابة تعويض للرسوم الجمركية المفقودة أو الضائعة .

و تعد الزيادة في الدخل الناتجة عن تحرير التجارة تؤدي إلى زيادة معدل الإدخار بالنسبة للفرد مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار عن طريق خفض تكلفة التجارة و زيادة في معدل تراكم عدد من العوامل الإنتاجية مثل المعرفة ورأس المال البشري[3].

أما بخصوص الإلغاء الفوري للحقوق الجمركية على المنتجات الوسيطية وقطع الغيار المستوردة، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض أسعارها وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة بين المتعاملين الاقتصادي ين المحليين، مما سيؤدي إلى تحسين النتائج الاقتصادية للمؤسسات المحلية ويجعلها في وضع أفضل تجاه الالتزامات الضريبية، مما يمكن الاقتصاد أيضا من الاستفادة من زيادة مستويات الإنتاج، الاستهلاك وكذا زيادة الموارد الجبائية[4].

---

[1] العيد رزق الله ، العلاقات التجارية بين الدول العربية و الاتحاد الاوربي ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية : فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر 2002/2001 ،ص 100

[2] –نوارة حسين، واقع وآفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو–، العدد 2، سنة 2007 ،ص ص 105 – 106

[3] أحمد جلال : مصر واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل القاهرة1996 ، ص 11.

[4] جمال عمورة، مرجع سبق ذكره، ص 405– 406

كما أن اتفاقية الشراكة سمحت للجزائر باتخاذ جملة من التدابير أو الإجراءات الاستثنائية بغية حماية الصناعات الوطنية الناشئة، أو القطاعات التي تخضع لإعادة الهيكلة أو تواجه صعوبات كبيرة وكذلك تفاديا لآثار اجتماعية خطيرة نتيجة عملية التفكيك التعريفي .وهذا بإعادة تطبيق الرسوم الجمركية أو زيادتها بالنسبة لا تفوق % 25 من قيمة السلعة خلال الفترة الانتقالية وفي مدة لا تتجاوز خمس سنوات إلا إذا تم تمديدها من قبل لجنة الشراكة التي يجب إخطارها بأي إجراء استثنائي تقوم به الجزائر وكذا التشاور معها حول هذه الإجراءات وتحديد البرنامج الزمني لتطبيقها، مع العلم أنه لا يمكن العمل بمثل هذه التدابير فيما يخص أي منتوج إذا انقضت أكثر من ثلاث سنوات على إلغاء كل الحقوق الجمركية والقيود الكمية أو التدابير ذات الأثر المماثل عليه.

و تسمح عقود الشراكة بتسهيل نقل التكنولوجيا و بالتالي زيادة إنتاجية العوامل و يتم ذلك بالاستثمار في السلع الرأسمالية ما دامت الرسوم الجمركية ملغاة و زيادة تدفق لاستثمار الأجنبي المباشر .

كما تضع هذه الاتفاقيات نظاما تفضيليا مع إجراءات الوقاية و الذي يسمح بفرض رسوم وقائية لحماية المنتجات الصناعية الجديدة و الناشئة أو القطاعات التي تخضع لإعاد ة هيكلة اقتصادية و التي تعاني من صعوبات اجتماعية بالغة عن طريق رفع مستوى الرسوم الجمركي المطبقة تجاه وارداتها من الاتحاد الأوربي، و يسمح هذا النظام باتخاذ التدابير الوقائية الملائمة بشكل تلقائيا لمجرد زيادة واردات الدول العربية و الاتحاد الأوربي دون ا لحاجة إلى الالتزام بالإجراءات الطويلة الموضوعة من قبل اتفاقية التجارة العالمية للوقاية.[1]

و إذا كانت المادة السادسة من "اتفاقية الغات " قد اعتبرت الصادرات الاغراقية في حالة إذا لم تصدير السلعة بأقل من تكلفة إنتاجها، أو في الحالات التي يقل فيها سعر التصدير عن سعر بيع المنتجات المماثلة لأغراض استهلاكية في بلد التصدير بمعدل يفوق 2 % و ما يعرف بها مش الإغراق فإن اتفاقيات الشركة تعالج ال ممارسة التجارية غير المشروعة الناجمة عن استعادة السلع المصدر من الدعم المصدر أو الناجمة عن إغراق السوق[2].

و تمكن اتفاقيات الشراكة للدول العربية الحصول على نفاذ صادراتها الزراعية إلى الأسواق الأوربية و السبيل المتاح للحفاظ على مستويات الصادرات المسجلة و ا لتي يتعذر نفاذها إلى أسواق

[1] العيد رزق الله ، مرجع سبق ذكره، ص 101

[2] سمير محمد عبد العزيز:التجارة العالمية و الغات ، مكتبة الإ شعاع للطباعة و النشر و التوزيع،1997، ص94.

الاتحاد الأوربي دون الإبقاء على التفضيلات الممنوحة و تخفيض رسم الدخول لبعض المنتجات الزراعية. هذا الرسم [1]

بالإضافة إلى المساعدات المالية و التقنية التي يقدمها الاتحاد الأوربي للدول العربية حيث يهدف التعاون المالي إلى دعم قدرات اقتصاديات البلدان العربية من خلال البرامج التنموية لتشجع القطاع الخاص و جذب الاستثمارات الأجنبية لمواجهة الآثار المترتبة على تنفيذ الاتفاق .

و قد قدم الاتحاد الأوربي مساعدات مالية في إطار برنامج – ميدا التمويل الذي عوض نظام التسعير التاشيري في أعقا ب جولة أورغواي بموجبه يتم تحديد حد أدنى لأسعار الدخول لبعض المنتجات الحساسة لدى الاتحاد الأوربي مثل : البرتقال ، سلع الخيار ، الطماطم ، اليوسفي و ي فرض على السلع التي يتم تصديرها بأسعار أقل من سعر الدخول بنسبة معينة 92% كرسوم تعويضية و هو حق تكفله منظمة التجارة العالمية للاتحاد الأوربي بموجب أحكام الوقاية الخاصة.

المبحث الثاني السياسات المنتهجة لمواجهة الانعكاسات المرتقبة على قطاع التجارة الخارجية

ان حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي بالإضافة الى المشاكل الاقتصادية التي عرفتها الجزائر نهاية الثمانينات دفع بالسلطات للشروع في اصلاحات اقتصادية مست كل المجالات و منها قطاع التجارة الخارجية في اطار التحول الى اقتصاد السوق .

و في بداية الالفية الثالثة تم تسريع وتيرة هذه الاصلاحات قصد تهيئة الاقتصاد الوطني للشراكة مع الاتحاد الاوربي و كذا الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .و تعتبر ترقية الصادرات وتنويعها من أهم ما كانت تصبو إليه الجزائر من الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها منذ بداية التسعينات ، وقصد بلوغ هذا ثم وضع إطار قانوني ينظم قطاع التصدير خارج المحروقات يتم من خلاله حصر مختلف العراقيل التي تواجه المصدر وترجمتها بعد ذلك في شكل تسهيلات على المستوى المالي والضريبي والجمركي.

[1] منظمة الامم المتحدة للتجارة و التنمية" نفاذ الصادرات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوربي"

المطلب الاول : اصلاح النظام الجمركي و انتهاج سياسة جمركية مطابقة للمعايير الدولية

لقد عرف النظام الجمركي الجزائري اصلاحات عديدة ،كانت كل مرة تؤدي الى هيكلة التعريفة الجمركية الجزائرية سواء عن طريق تقليص عدد المعدلات الجمركية ، او تخفيض قيمة هذه المعدلات مرة اخرى حيث انتقلت من 125 % كأقصى نسبة سنة 1986 الى 45 % سنة 2000 ،و لكن رغم كل هذه الاصلاحات التي عرفها النظام التعريفي الجمركي إلا انه كان مازال بعيد عن المعايير الدولية و الاستحقاقات الدولية التي تنتظر الجزائر (الاتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي و الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة) ،و هو ما تطلب اعادة النظر في التعريفة الجمركية من جديد . و في سنة 2001 حمل الامر رقم 01-02 تعديلات جديدة على هيكل التعريفة الجمركية من خلال تقليص عدد المعدلات من جهة و خفض قيمتها من جهة اخرى ،و في هذا الاطار تم تخفيض القيمة القصوى للرسوم الجمركية الى 30 % بعدما كانت 45 % في سنة 1999 ،حيث تأسست تعريفة جمركية جديدة ، تحدد نسبها كما يلي :5 % للمواد الاولية و مواد التجهيز ، 15% للمنتجات المصنعة و 30 % للسلع الاستهلاكية ، و الغاء القيمة لدى الجمارك و تعويضها بالرسوم الجمركية ذات المفعول المماثل (DAP) بمعدل 60 %.[1]

أما بالنسبة للخطوة الثانية والمتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فلقد تمت بموجب القانون رقم98 /10 المتعلق بقانون الجمارك حيث ميز هذا التعديل بين نظامين أساسيين هما[2]:

- نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير.

-نظام إعادة التموين بالإعفاء.

و لتشجيع عمليات التصدير و تسجيل الاجراءات المتعلقة بها وضعت بعض التسهيلات الجمركية ، تم اعفاؤها من الضرائب الجمركية ، و استجابة لانشغالات المصدرين فان ادارة الجمارك اتخذت مجموعة من الاجراءات الجمركية قصد تسجيل مهمة المصدرين مثل الاعفاء من دفع الكفالة في اطار القبول المؤقت للتغليفات المستعملة للسلع الموجهة للت صدير، وفي هذا الصدد تم إنشاء العديد من الأنظمة أهمها[3]:

---

[1] فيصل بهلولي ،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية،مرجع سبق ذكره ،ص 118

[2] حمشة عبد الحميد ،دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات حارج النحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ،مرجع سبق ذكره ،ص100

[3] المصدر نفسه ،ص ص98 ، 99

-**التصدير المؤقت** :فقد نصت المادة 195 على إن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعرض أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.

-**نظام القبول المؤقت** :عرفت المادة 174 بأن هذا النظام هو الذي يسمح بقبول في الإقليم الجمركي،

البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة، مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي وذلك بقبولها على حالاتها أو إخضاعها لتحويل أو تصنيع.

-**نظام المستودعات الجمركية** :ويقصد به النظام الجمركي الذي يتم تخزين البضائع في محلات تعينها

الجمارك لمدة معينة، وهناك العديد من الأنواع، عامة، خاصة، صناعية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية الجمركية، هناك وسيلة أخرى تستخدمها الجمارك لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وتتمثل في إجراءات تسهيل طرق الجمركة عند التصدير،مثل عملية فحص البضائع في محل المصدر وإزالة تراخيص التصدير ،أما الوسيلة الثالثة فتتمثل في الإعفاء من دفع الحقوق الجمركية المتعلقة بالصادرات النهائية، مثل السماح بمقايضة منتوج جزائري بمواد أولية أو منتجات نهائية أجنبية بدون دفع أي حقوق المقايضة على الحدود مثل ما هو معمول به في الجنوب.

و في سنة 2004 صدور الامر رقم 03-04 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها ، يهدف هذا الامر الى تحديد القاعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها ،يهدف هذا الامر الى تحديد القواعد العامة لعمليات التصدير و الاستير اد ، حيث ينص هذا الامر على كل عمليات تصدير و استيراد المواد تنجز بكل حرية ، و تستثني من مجال تطبيق هذا الامر عمليات تصدير و استيراد المواد التي تحل بالأمن و النظام العام و الاخلاق [1].

اما اليوم و في اطار تنفيذ الالتزامات الدولية التي تنتظر الجزائر ،سواء تعل ق الامر باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوربي و انشاء منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في افاق 2017 و كذا مفاوضات الجزائر المستمرة للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ،فان نظام التعريفة الجمركية يظم في الوقت الحالي (03) نسب تم تحديدها حسب درجة تصنيع المنتجات و هذا بالإضافة الى الاعفاءات ، كما انه لم تعد هناك رسوم جمركية ذات مفعول مماثل اذ تم الغاء و بصفة نهائية الحق الاضافي المؤقت

[1] الامر رقم03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ،و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها ، الجريدة الرسمية لسنة 2003

(DAP) بحلول نهاية 2005 و الذي تم انشاءه سنة 2001 بنسبة 60 ، كما كرس قانون الجمارك القيمة التعاقدية المتعامل بها في اتفلقية الجات كطريفة وحيدة للتقييم الجمركي [1].

المطلب الثاني ترقية الصادرات خارج المحروقات:

ان فكرة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر مطروحة اليوم اكثر من اي وقت مضى ،بالنظر الى الحالة الاقتصادية للجزائر و بالأخص بالنسبة للتوازنات المالية للجزائر في الم ستقبل ذلك ان الصادرات النفطية (البترول و الغاز) تعتبر زائلة بمرور الوقت ،هذه الصادرات النفطية كانت و لا تزال مسيطرة على هياكل الصادرات الجزائرية .

و لمواجهة هذه التحديات الكبيرة اتخذت الجزائر منذ سنوات طويلة مجموعة من الاجراءات لترقية الصادرات خارج المحروقات ، غير انها لن تأتي بالنتائج المرجوة ،و لهذا كثفت الجزائر من جهودها في هذا المجال خاصة في العشرية الاخيرة ،حيث مست هذه الاجراءات كل الجوانب التي تتعلق بعمليات التصدير و التي ابرزها ما يلي :

اولا-الاجراءات المؤسسية :

ان عملية تحرير التجارة الخارجية التي شرعت فيها الجزائر في بداية التسعينات هدفها تطوير التبادلات التجارية بالأخص الصادرات خارج المحروقات ، و هو ما تطلب انشاء مجموعة من الهيئات بهدف الوقوف على هذه الاستراتيجية الوطنية ، و من بين هذه الهيئات هناك :.

1. **إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية [2](promex) :**

أنشا هذا الديوان بموجل المرسوم التنفيذي 96/ 327 المؤرخ قي 1996 وهي هيئة عامة ذات طابع إداري ،حيث يتكفل الديوان بإعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، وضع ونشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادين ،وانجاز الدراسات المستقبلية ويتكفل بكل الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الأجنبية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد.

---

[1] Zbiri Abdelhakim:" la libération du commerce extérieur et le dispositif législatif et réglementaire ", une journée d'étude sur les reformes législatives et réglementaires dans le secteur de commerce, ministère de commerce, avril 2007, pp 04-06.

[2] نوري منير ،لجلط ابراهيم ، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات ،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجات التنافسية،للمؤسسات خارج قطاع المحروقات، 2010 ،جامعة الشلف ،ص 2

2. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX) :

تم إنشاؤها حسب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جويلية 2004 و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و هي وصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية .و أُسندت إليها الوظائف التالية[1] :

-المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و وضعها حيز التنفيذ.

-تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية لها.

-إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات و برامجها.

-متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين و تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية و المعارض و العروض و الصالونات المنظمة بالخارج.

-مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير.

-و هناك أيضا مهام أخرى تقوم بها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، منها مساعدة المصدرين في أعمال الاتصال و الإعلام من أجل إيصال منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية، و إعداد مقاييس لتقديم الأوسمة و الجوائز لأحسن المصدرين.

3. الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة (CACI) :

أُنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996 ، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي تتمتع بالشخصية و الاستقلال المالي ، وضعت تحت وصاية وزير التجارة . و تقوم بالوظائف التالية [2]:

-إقامة علاقات تعاون و تبادل و إبرام اتفاقات مع الهيئات الأجنبية المماثلة

-تشكيل غرف مختلطة مع نظيراتها في الدول الأجنبية.

---

[1] الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 16 جويلية 2004 ،العدد 39 ،ص ص 4 ، 5

[2] الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم رقم 96-93 المؤرخ في6 مارس1996 ، الغدد 16 ،ص ص 20 ، 21

-تمثيل الجزائر في المعارض و التظاهرات الاقتصادية الرسمية التي تنظم في الخارج.

-إبداء رأيها في الاتفاقات و الاتفاقيات التجارية التي تربط الجزائر ببلدان أجنبية.

و الملاحظ في مهام الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعية أنها تخص جانب الاستشارة، فهي تقوم بالدراسات و تقدم النصح و الإرشاد للدولة من اجل رسم خطط تصديرية صحيحة تلائم طبيعة الأسواق الأجنبية، و تساعد المصدرين و توجههم أثناء ولوج الأسواق الأجنبية.

4. **المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات**

أُنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 04/ 137 بتاريخ 12 جويلية 2004 ، و له المهام التالية [1]:

-المساهمة في تحديد أهداف تطوير الصادرات و إستراتيجيتها.

-القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات و عملياتها.

-اقتراح كل تدبير ذي طبيعة مؤسساتية أو تشريعية أو تنظيمية، لتسهيل توسع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

حيث يقوم هذا المجلس بتقديم اقتراحات تتضمن التدابير الكفيلة بتسهيل تدفق السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية ، و كل ما من شأنه أن يرفع من تنافسية السلع الوطنية بالخارج ، كما يقوم هذا المجلس بدراسة و تقييم التدابير و الإجراءات الهادفة إلى زيادة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

5. **الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) :**

أُنشأت بموجب المرسوم رقم 06 -96 الصادر في 10 جانفي 1996 ، و هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 450.000.000 دج مقسم بالتساوي فيما بين المساهمين (بنوك، شركات تأمين) و تقوم بالوظائف التالية:

-تأمين قروض التصدير [2].

-كما تقوم هذه الشركة بتأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية، و استكشاف أسواق جديدة[1] .

[1] الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي 04/ 137 بتاريخ 16 جويلية 2004 ، العدد 39 ،ص3

[2] الموقع الرسمي الشركة على شبكة الانترنت www.cagex.dz/20-07-2010/10.15pm

6. الصندوق الخاص بتنمية الصادرات(FSPE)[2]:

تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 1996 ، حيث يقوم هذا الصندوق بتقديم الدعم للمؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية و المسجلة في برنامج وزارة التجارة، كذلك يقوم الصندوق بتغطية تكاليف النقل و عبور العينات للمشاركة في المعارض ،كما يقوم الصندوق بتغطية مصاريف الإشهار (يساهم الصندوق ب % 80 من تكلفة المشاركة في المعارض المسجلة في برنامج وزارة التجارة، و يساهم ب 50 %من تكلفة المعارض غير المسجلة في برنامج الوزارة) ، ثم صدر قرارا وزاري مشترك تحت رقم 10 في 62 مارس 2000 من أجل تحديد شروط الاستفادة من دعم الدولة عن طريق هذا الصندوق، و إعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال و الضرائب المباشرة

7. الشركة الجزائرية للمعارض و الصادرات (SAFEX)

و هي شركة عمومية ذات أسهم، حيث كانت في السابق عبارة عن الديوان الوطني للمعارض و الصادرات و الذي أُنشئ سنة. 1971 حيث تقوم بالمهام التالية[3] :

_تنظيم المعارض و الأسواق و المعرض التجارية، سواء كانت وطنية أو دولية على المستوى المحلي و الدولي.

–تأطير المشاركة الجزائرية في المعارض التي تقام بالخارج.

–مساعدة الأعوان الاقتصاديين العاملين في قطاع التجارة الخارجية، و ذلك من خلال تقديم معلومات عن الأنظمة المعمول بها في التجارة الخارجية لدى الدول، و الإعلام بالفرص التجارية المتاحة مع الدول الأجنبية، توضيح إجراءات التصدير للمصدرين و تنظيم الاجتماعات المهنية و الندوات و المؤتمرات.

فهذا الشركة هدفها الرئيس الذي أنشئت من أجله هو الترويج للسلع الجزائرية و التعريف بها للأسواق الأجنبية، و ذلك من خلال إقامة معارض و أروقة و تظاهرات داخل الوطن و خارجه مع توجيه دعوات للمتعاملين الأجانب من أجل استقطابهم.

---

[1] بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر ،مرجع سبق ذكره ،ص130

[2] نفس المرجع ،ص 130

[3] الموقع الرسمي شركة صفاكس على شبكة الانترنت-www.safex-algerie.com/fr/qui-somme-nous/12/12/2013/11.30pm

و بالمقابل قام المصدرين بإنشاء الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين (ANEXAL) و ذلك من أجل التنسيق فيما بينهم لرفع قدراتهم في ولوج الأسواق الأجنبية، و أيضا من أجل التنسيق مع السلطات الجزائرية من خلال رفع انشغالاتهم إليها و تقديم المشورة و الرأي عند رسم السياسات التصديرية.

ثانيا–الاجراءات التنظيمية :

تتعلق الاجراءات التنظيمية اساسا بتسهيل عمليات التصدير من حلال تبسيط هذه العملية ، و تحفيزها من خلال:

1. **التحرير الكلي لعمليات التصدير:**

ان عملية التصدير بالجزائر لا تخضع الى اي موافقة او ترخيص مسبق ، هذا التحرير يتجسد في التسجيل البسيط للمصدرين في السجل التجاري ، و كذا اجبارية التوطين البنكي و ارجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا الى نظام بنك الجزائر رقم 13–91 .[1]

2. **الاعفاءات الضريبية :** ذلك منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير و ان من اهم الامتيازات التي يستفيد منها المصدرون تتعلق ب[2]:

*الرسم على النشاط المهني (TAP) :اذ لا يتم ادخال ضمن رقم الاعمال الخاضعة للرسم على النشاط المهني كل عمليات بيع و نفل السلع الموجهة اساسا لعملية التصدير .

*الرسم على القيمة المضافة (TVA) :حسب المادة 14 من TCA فان العمليات التالية من الرسم على القيمة المضافة و تتعلق بالعمليات المتعلقة بتص نيع و بيع السلع الموجهة اساسا الى التصدير ،و كذا العمليات المتعلقة بتصنيع و بيع السلع الوطنية الموجهة الى المحلات تحت رقابة الجمارك .

*الضريبة على ارباح الشركات (IBS) :تستفيد من الاعفاءات الضريبية كل الشركات التي تقوم ببيع السلع و الخدمات الموجهة لعملية الـتصدير ، باستثناء عمليات النقل البري و البحري و الجوي ،عمليات اعادة التامين و البنوك .

[1] فيصل بهلولي ،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروموتوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة العالنية ،مرجع سبق ذكره ،ص 119

[2] le recueil relatif aux avantages et facilitations accordées aux exportations hors hydrocarbures: document de la direction de promotion des exportation – ministère du commerce, avril 2007, p05.

3. **الدعم المالي :**

تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996 ،حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتجاتهم في الاسواق الخارجية ، كما تمنح اعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة اي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات او تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير ، حيث يتم تحديد مبلغ اعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة [1]

4. **التسهيلات المتعلقة بعمليات التصدير :**

قصد التحفيز على القيام بعمليات التصدير ، تم اتخاذ اج راءات اخرى قصد تسهيل هده العملية و تبسيطها ، و ذلك اضافة الى التسهيلات الجمركية و الجبائية السابقة الذكر، وضعت تسهيلات اخرى ، في كل من الموانئ و المطارات و في الحدود البرية و كذلك من خلال تبسيط سير عمليات التصدير ،هذه الاجراءات تتمثل قي :

- **التسهيلات المالية:** بداية من القانون رقم90-02 المؤرخ في سبتمبر1990 الذي ينص في مادته السابعة على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة بالصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات، وتمس هذه المادة أيضاً مصدري الخدمات، ومن جانب آخر ثم إقرار عملية التوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات. أما فيما يخص البنوك التجارية، فقد منح لهذه الأخيرة حرية أكبر في إدارة النقد الأجنبي من حصيلة الصادرات خارج المحروقات[2].

وتم تجسيد إعادة تأهيل تشريعاتنا وتنظيماتنا عبر إصدار الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 17 جويلية-2003 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على تصدير واستيراد السلع .ويكرس هذا الأمر مبدأ تحرير استيراد وتصدير السلع ويذكر الأمر نفسه انه يمكن لكل شخص معنوي أو طبيعي ممارسة التجارة الخارجية شرط خضوعه لمراقبة الصرف.

ومنذ 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل بالنسبة % 50 من حصيلة صادراتهم خارجة المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية في حسابهم بالعملة الصعبة.

---

[1] موقع وزارة التجارة www.mincommerce.gov.dz

[2] حمشة عبد الحميد ،دور تحرير التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ،مرجع سبق ذكره ، ص97

ومع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في الجزائر، كان من المهام الأساسية لهذا السوق هو تغطية العمليات الجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتأتية من الصادرات خارج المحروقات والمنتجات المنجمية .إضافة يتم تقديم الدعم للمصدرين بعض المواد لاسيما منها التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبق للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة سنة 2001 والمتمثل في التكفل ب % 80 من نفقات النقل ومنح 5 د لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير

وبموجب المادة 129 من قانون المالية لسنة 1996 تم إنشاء حساب خاص تحت رقم302 بعنوان الصندوق الوطني الخاص بترقية الصادرات وغرض إنشائه هو تقديم المساعدات المالية التي تتمثل في قيمة % 80 للمعارض الدولية و % 80 لتكاليف النقل إضافة إلى تقديم المساعدات في خصوص دراسات الأسواق وتحسين النوعية .

- **التسهيلات على مستوى الموانئ** [1]:تم اتحاذ مجموعة من الاجراءات التسهيلية من طرف المؤسسة الوطنية للجزائر (EPAL) منذ سنة 2003 تتمثل في اقامة مخازن لاستلام السلع الموجهة للتصدير ، انشاء منطقة خاصة على رصيف الموانئ لتحضير السلع الموجهة لعملية التصدير ، الاعفاء لمدة 10 ايام من تكاليف تخزين السلع الموجهة للتصدير .....الخ.

كما قامت الدولة الجزائرية ب[2]:

–تشجيع و تطوير الإنتاج الوطني بما يضمن تنافسيته في الأسواق الدولية.

–تنظيم دخول المؤسسات المحلية الخاصة أو العمومية إلى الأسواق الدولية.

–توجيه التعاون الاقتصادي الدولي كأداة لتصريف المنتج الوطني.

كما قامت السلطات الجزائرية بوضع برنامج لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بغية الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال تحسين النوعية و وضع آليات تطوير و توقع و تحليل نقاط ضعف المؤسسة، و

[1] فيصل بهلولي ،التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية و الانضمام الى منظمة التجارة الغيلة ،مرجع سبق ذكره، ص 117

[2] بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الحارجية على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر ،مرجع سبق ذكره ،ص126

بالتالي اقتراح سبل التقوية، و هذا البرنامج يركز أساسا على الاستثمارات غير المادية (المرافقة التقنية، البرمجيات التكوين،النوعية، و معايير نظام المعلومات) و مادية في جلب التكنولوجيا الحديثة .[1]

و هذا يعني تركيز الجزائر في سياستها لترقية الصادرات على المؤسسات الاقتصادية، لأنها هي من يقوم بإنتاج السلع المعدة للتصدير، و لا معنى لكل تلك الإجراءات إذا لم تكن لدينا مؤسسات وطنية قادرة على إنتاج سلع بمواصفات عالية من الجودة و الأسعار التنافسية.

و قد تم أيضا إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات (الجريدة الرسمية رقم 32 ليوم 02 ماي 1999) حيث أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة للتصدير (التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد و الصلب، الفلين الخام)[2] ، و هذا الإجراء إنما تهدف الجزائر من ورائه إلى تنظيم نشاط التصدير، من خلال وضع مجموعة شروط يجب توفرها في الأعوان الاقتصاديين حتى يسمح لهم بممارسة نشاط التصدير، و يهدف أيضا هذا الإجراء إلى حماية سمعة الإنتاج الوطني في الخارج من بعض التجاوزات التي قد تحدث في التغليف و التعبئة و الأسعار.

دائما و في هذا الإطار قامت الجزائر بتطوير و عصرنة أجهزتها الاقتصادية من خلال التكوين و تزويده بأحدث التكنولوجيا، كجهاز الجمارك الجزائرية الذي قامت الدولة بتطويره و تزويده بمعدات المراقبة و الشحن بما يضمن الأمن الوطني و سرعة تنفيذ إجراءات الإفصاح أو التصريح و شحن السلع إلى الأسواق الأجنبية.

كما قامت الجزائر بإصدار قانون توجيهي من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ليكون مرجعا لبرامج الدعم و المساعدة لهذه المؤسسات. كما تقدم قروضا للمؤسسات العاملة في نشاط التصدير من أجل مساعدتها في أداء مهامها، سواء أثناء القيام بالتصدير أو عند استيراد مواد أولية تخص إنتاج سلع موجهة للتصدير.

و في سبيل التصدي للانعكاسات السلبية المتوقعة لوتيرة التفكيك الجمركي و التي ادت الى تدعيم حصة الاتحاد الاوربي في السوق الجزائرية دون التوصل الى سياسة حقيقية للشراكة التي تعد احد اهداف الاتفاق ،حيث اصبح التفكيك عائقا حقيقيا امام تطبيق بعض سياسات المؤسسة الجزائرية ، قامت الجزائر

[1] رزيق كمال و بوعزوز عمار ،التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، جامعة البليدة21 -22 5 -2005

[2] وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر ،مجلة الباحث

بعدة مفاوضات مع الاتحاد الاوربي منذ 2010 ،تميزت بعقد ثمان جولات بين الخبراء من الطرفين من اجل مراجعة التفكيك التعريفي للمنتجات المستوردة من المجموعة الاوربية و تأجيله ، مبررة طلبها بضرورة منح مهلة اضافية للمؤسسات الجزائرية للاستعداد للمنافسة المتزايدة التي ستفرض عليها مع انشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية سنة2017 .و قد اعتمد فريق المفاوضين الجزائريين لتقديم طلب التأجيل هذا على مادتين من اتفاق الشراكة ذات الصلة وهما المادتين 11 و16[1] اللتان تمنحان للجزائر حق مراجعة رزنامة التفكيك التعريفي و تعديل الامتيازات التعريفية الفلاحية في حالة تغيير السياسة الفلاحية.

قدمت الجزائر مبررات قانونية و إقتصادية لإقناع شركائها حول صدق نيتها في التعريف ب 1058 منتجا حساسا[2] من وجهة النظر الاقتصادية قبل الشروع في مشاورات مع الطرف الأوروبي على أساس الإجراءات القانونية للإتفاق المشترك

و في أعقاب هذه المحادثات تحصلت الجزائر على تأجيل منطقة التبادل الحر لمدة ثلاث سنوات أي من 2017إلى 2020 و بالتالي ربح الوقت لإعداد العدة[3]. وبدأ تنفيذ المخطط الجديد للتفكيك في سبتمبر 2012 و ذلك بمراجعة التفكيك الجمركي على المنتجات الصناعية و كذلك التنازلات التعريفية على المنتجات الفلاحية و الغذائية (انظر الملحق رقم الخاص بالرزنامة الجديدة للتفكيك الجمركي)

و على الصعيد الجبائي فان تجميد التفكيك التعريفي سيساعد على تعويم الخزينة العمومية بمداخيل اضافية من الحقوق الجمركية .و استنادا لأرقام دراسة نشرتها في أفريل الماضي وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار اشارت الى ان التفكيك التعريفي الذي تم تطبيقه مع الاتحاد الأوروبي قد جعل الجزائر تخسر 5 ر 2 مليار دولار من مداخيل الخزينة بين 2005 و 2009 و أضاف علاوة انه حسب محاكاة لتقييم الاثر الجبائي لتطبيق اتفاق الشراكة فان الجزائر كانت ستخسر 5ر 8 مليار دولار بين 2010 و 2017 لو تم الابقاء على التفكيك التعريفي.

اما فيما يخص

[1] هدف النفاوضات المتمثل قي تاجيل التفكيك الجمركي مع الاتحاد الاوربي قد تم بلوغه ، www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/aps280812ar.pdf

[2] تاجيل منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الاوربي فرصة لاعادة تاهيل المؤسسات www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/aps200912ar.pdf

[3] المصدر نفسه

المطلب الثالث :السياسات المرافقة لإنجاح منطقة التبادل الحر

في سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر وضمانًا لنجاح لعملية الانتقال من النظام التفضيلي إلى النظام القائم على مبدأ المعاملة بالمثل،ذلك ان نجاح إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لا يقتصر على تحرير حجم المبادلات ودخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية ، بل إنه من الضروري وضع تصحيحات وسياسات مرافقة لهذه العملية ، ترتكز على تأهيل المؤسسات ماليا وتكنولوجيا وبشريا، إضافة إلى التأهيل التنافسي للمنظومة الإنتاجية خاصة الصناعية منها، باعتبار أن التفكيك الجمركي يشمل المنتجات الصناعية دون الزراعية ، كما يتطلب الأمر توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المحيط بهدف تفعيل التعاون الاقتصادي ودفع عملية التكامل على المستوى الإقليمي و الجهوي ، وذلك من خلال الاجراءات التالية :

1. إعادة التأهيل الصناعي:

نعني بإعادة التأهيل على أنه مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأداءها [1] ،و الإستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري ، و بذلك تصبح المؤسسات تنافسية على مستوى الأسعار و الجودة و قادرة على مواكبة تطور الأسواق , غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم , الإنتاج, الإستثمار, التسيير والتسويق, و على هذا الأساس فإن تحقيق أهداف برنامج إعادة التأهيل يشمل عدة اجراءات موجهة للمؤسسة و محيطها قصد تمكين نظام الإنتاج من التأقلم مع متطلبات المناخ العالمي الجديد و يتحقق ذلك من خلال

أ- **الإستثمارات غير المادية** : ويتعلق الأمر بجميع الإستثمارات المعنوية الهادفة إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة, خاصة ما يتعلق بالطاقات البشرية , المعارف العلمية, الدراسات والبحوث التطبيقية , البحث عن إقتحام أسواق جديدة , إبتكار منتوجات جديدة , تحسين الجودة, إعداد برامج معلوماتية تساعد على الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسة , إعتماد أساليب جديدة في عمليات التنظيم , التسيير و الإنتاج...إلخ.

[1] عمورة جمال ، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية ،مصدر سبق ذكره ،ص300

ب- الإستثمارات المادية : تشمل جميع الاستثمارات المادية التي تساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة وذلك من خلال:[2]

- تشخيص عام لكل الوظائف الموجودة في المؤسسة.
- تحديث التجهيزات والمعدات ومواكبتها مع التطورات التقنية والتكنولوجية الجديدة.
- إقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى رفع أكثر للمردودية (التخفيض في التكاليف, تحسين الإنتاجية).
- الرفع من نسبة إستعمال التجهيزات المتوفرة , والتنازل عن الإستثمارت أو الأصول غير المستعملة أو التي تشتغل بطاقات ضعيفة.

ج- إعادة الهيكلة المالية :(La restructuration financière) : إن تأهيل المؤسسة يتطلب في بعض الأحيان إعادة هيكلتها المالية و تمر هذه العملية بالمحاور التالية :

- دعم الإمكانيات الذاتية (برفع رأسمال المؤسسة , إما بفتح رأس المال للإكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة).
- التحكم في حجم ونوعية الديون.
- تمويل الإستثمارات برؤوس أموال دائمة.
- ترشيد استعمال القروض البنكية.
- تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة (رقم الأعمال , القيمة المضافة , النتيجة الصافية)، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد, التقاعد المسبق, أو التسريح الإرادي ...إلخ.

بالإضافة إلى المحاور الأساسية لعملية التأهيل التي ذكرناها، ترتبط القدرة التنافسية للمؤسسة بطبيعة محيطها لذلك يجب إتخاذ عدة إجراءات على مستوى المحيط وذلك من خلال[2]:

- إعادة هيكلة المناطق الصناعية وتنظيمها وإنشاء مناطق جديدة.
- توفير وسائل النقل والإتصالات والمواصلات وتحسين مستوى البنى الأساسية في هذا القطاع (كالموانئ, المطارات,...إلخ) وتوسيع الشبكات قصد تحسين الخدمات.[1]

---

(2) Abd El hak Lamiri, La mise a niveau : enjeux et pratique des entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, Ecole supérieure de commerce d'Alger, N°2, Juillet 2003, P(43-45).

(1) Ahmed Zekane, le rôle des infrastructures dans la croissance de l'economie Algerienne, essai d'analyse econometrique, revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°3, Avril 2004, P(78).

- تكييف المحيط القانوني بمراجعة الأطر القانونية المحددة لإنشاء المؤسسات والإستثمار وتشجيع القطاع الخاص.
- تشجيع ودعم التعليم والتكوين المهنيين, وهذا من أجل تكوين أفضل للكفاءات.
- دعم القطاع المالي والمصرفي وذلك بمراجعة النظام الجبائي والمالي وتنمية سوق الصرف والبورصة.

يجب الإشارة أن عملية إعادة التأهيل الصناعي مرهونة بقدر ة المؤسسات وإمكانياتها على تجنيد موارد التمويل الداخلية والمتعلقة بالنظام المالي والمصرفي , فتنويع موارد تمويل المؤسسات يشكل تحديا هاما بالنسبة للمؤسسات في الوقت الراهن , ولا يتأتى هذا التنوع إلا في إطار وجود سوق مالي فعال ينشط المؤسسات بتوفيره للتمويل اللازم إلى جانب السوق النقدي.

فالمؤسسة الصناعية ينبغي أن تجعل من الشراكة أحد العناصر الأساسية للوصول إلى أهداف ترمي أساسا إلى:

- تحسين نوعية المنتوجات من خلال المواصفات وتكييفها إنطلاقا من إعادة تأهيل عمليات الإنتاج , تجهيزات الإنتاج, متطلبات السوق المحلية والأجنبية.
- هيكلة التمويل والإستغلال والإستثمار عن طريق جلب المصادر الخارجية المتمثلة في فتح رأسمالها, وإنشاء شركات مختلطة جديدة.
- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا[1].
- تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المنافسة[2]

و يتطلب تأهيل المؤسسة اتخاذ عدة إجراءات و التي تعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و تمكين نظام الإنتاج من التكيف مع متطلبات السوق الدولي ، و تشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني
- تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط.
- عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد

[1] قصاب سعدية ، الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للاندما ج في الاقتصا د العالمي ، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندما ج الفعل ي في الاقتصا د العالمي، كلية العلوم الإقتصا دية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ،ص 15

[2] نفس المصدر و الصفحة سابقا

- التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية.
- تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها و هيكل أسعارها و
- إعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.
- تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة ، و الحصول على شهادة مطابقة
- تحويل التكنولوجيا و اقتناء رخص الاختراعات[1]
- إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.
- تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء.
- تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين
- الإنتاجية.
- دعم الإمكانيات المالية الذاتية.
- الحرص على التوازن المالي.
- التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد إستعمال القروض.

كما ان إعادة تأهيل المؤسسات تكون عن طريق الإهتمام بالموارد البشرية بإعادة التكوين والرسكلة, والعمل بالمعايير الدولية للأداء (ISO) في تقييم المؤسسات وإعادة تنظيمها بشكل يمكنها من تحسين قدرتها والتحكم في تكاليفها[2] ،ويمكن أن يكون هذا بمساهمة الدولة كأن تأخذ على عاتقها تكوين العمال،أو تقوم بعملية تمويل الإستثمارات بمنحها القروض بمعدلات فائدة ميسرة ، وهذا لا يمكن القيام به إلا في إطار تشخيص عام للإقتصاد الوطني (قطاع بقطاع), لكي يسمح هذا التشخيص بالتمييز بين القطاعات التي يمكنها مواجهة المنافسة والقطاعات غير القادرة على ذلك ، فضلا عن المؤسسات التي ينبغي تحويلها إلى أنشطة أخرى[3].

كما أن تأجيل منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي من 2017 الى 2020 ، تعتبر فرصة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الوطنية و معطى جديد لها لكي تحضر نفسها جيدا لهذا الموعد باغتنام الاجال الاضافية، خاصة و ان المخطط الجديد للتفكيك التعريفي الذي تحصلت عليه الجزائر سيسمح

[1] زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف ، 2005 ، ص49

[2] Mohamed Sadeg, Performance des entreprises Algériennes et intégration à l'économie mondiale, Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°3, AVR 2004, P(69).
[3] Suisse Algérie, Revue de la chambre de commerce et d'industrie suisse-Algérie, N°9, AVR 2002, Op.cit, P(21).

للصناعة الجزائرية بالاستعداد للمنافسة الحادة بعد انشاء منطقة التبادل الحر و يتعين على المتعاملين و خاصة منهم من ينشطون بالقطاعات الفلاحية و الصناعية تسجيل المعطى الجديد ضمن أستراتجيتهم للتنمية .

2. ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية

إن إقامة منطقة تجارة حرة أور ومتوسطية تفرض على الاقتصاد الوطني عرض تنافسي في الأسواق الخارجية والصمود في وجه المنافسة المتزايدة على مستوى السوق المحلي ، بمبادئ العولمة وعملية التدمير الجمركي، تجعل من التأهيل المالي والتنافسي للاقتصاد الوطني الركيزة الأساسية لمواجهة آثار اتفاقية التبادل الحر.[1]

وهنا يظهر دور الإتحاد الأوروبي من خلال تقديمه للإعانات المالية ،حيث إن المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب وشرق المتوسط تعتبر دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات والإنفتاح الإقتصادي ، والتي حملت اسم برنامج ميد ا 1 للفترة 1995-1999 م، حيث خصص للجزائر 164 مليون دولار وكذا برنامج ميد ا 2 الذي خصص للجزائر دعما ماليا في الفترة 2000-2004 م قدر ب 232.8 : مليون دولار.

غير أنه ومن خلال تحليلنا للمساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للجزائر فهي غير كافية مقارنة مع احتياجات الجزائر ، حيث استفادت الجزائر من 3.435 مليون أورو من المبلغ المخصص لبرنامج (MEDA1) اي بنسبة 5 %،وقد تم توجيه هذا المبلغ إلى الأوجه الآتية:

- برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال (1995-1998) ، والذي مس التجارة الخارجية ،وخوصصة المؤسسات العمومية ،السكن والشبكة الإجتماعية.
- تطوير القطاع الخاص وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتحديث القطاع المالي والمصرفي وإصلاح الخدمات البريدية.
- تدعيم البنى التحتية أو الهياكل القاعدية وحماية البيئة.

[1] Mohamed Fouad Ammour: Quels défis pour les échanges Méditerranéenne, N= 21 (Printemps 1997). Page (39).

فالمساعدات الممنوحة في إطار البرنامج الأول Meda I" لا تمثل سوى % 17 إلى % 18 من احتياجات التأهيل الصناعي لكل من تونس والمغرب والأمر (مماثل بالنسبة للجزائر) [1].

اما برنامج "Meda II" ، ولكن المبالغ المدفوعة قدرت 74,7 مليون أورو أي بنسبة % 32.1 من الأموال المتعهد

هذا فضلا عن أن المساعدات المقررة في إطار البرنامج التأشيري الوطني (PIN)[(*)] للفترة 2002-2004 والذي رصد له مبلغ 150 مليون أورو فقط (أي أقل بكثير من المخصصات الموجهة لتونس 248.65 مليون أورو, وأقل بكثير أيضا من المغرب 426 مليون أورو)

إن ما يمكن استخلاصه من برنامج الدعم المالي في إطار "Meda" من قبل الإتحاد الأوروبي أنه لا يمكن أن يعوض الخسائر التي قد تلحق بالاقتصاد الوطني من جراء عملية التدمير الجمركي والمتطلبات المالية لعملية تأهيل المؤسسات الوطنية، وعليه فإن اتفاق الشراكة الأور و جزائري يمثل رهانا يصعب التكهن بنتائجه و ليس فرصة يسهل حصاد مكاسبها[2] .

و يمكن حصر عوامل تاخر صرف المبالغ الممنوحة بالنسبة للجزائر في :

-الإجراءات البيروقراطية التي تتميز بها الإدارة.

-تعقد الإجراءات والشروط التي يفرضها الإتحاد الأوروبي.

-حداثة الأداة التي تضمنت المساعدات وطبيعة المشروعات المستهدفة[3]

---

[1]Mohamed Boussita: la zone de libre-échange maghrébine et ses implications sur le secteur industriel (29-30 Mars 2001), Page (16.) , www.Femise.Net/ERF/annual-comferences , consulté le 10/09/2013 ,12.00 pm

[(*)] تم وضع برنامج (MEDA) كما سبق الإشارة إلى ذلك تعويضا للبروتوكولات المالية (و تم تحديد هذا البرنامج بالقانون رقم 96/1488) للمجلس الأوروبي, بتاريخ 1996/07/23، المنشور في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية رقم 189 الموافق لـ 1996/07/30 حيث تأخذ بعين الإعتبار المخصصات المالية في إطار هذا البرنامج ما يسمى بـ طاقة الإمتصاص (capacité d absorption) ويحدد المبلغ وفق برنامج تأشيري وطني (PIN) لمدة ثلاث سنوات يحدد مجموعة من المشاريع وفق مخططات تمويل، يأخذ بعين الإعتبار هذا البرنامج أربع مؤشرات : الناتج المحلي الإجمالي للفرد، حجم السكان، طاقة الإمتصاص، ونسبة الإنجاز أو التقدم.

[2]Bouzidi . A, Accord d'association Algérie-UE: Une chance ou une aventure ? In le mature (19 Mars 2002).

[3] أ .بوعزيز ناصر،تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ،أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،جوان2009 ،ص (46).

لذلك ينبغي التأكيد على أن نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي والفني الممنوح من طرف الإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ومدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة ومدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل مؤسساتها بعد الاستفادة من المساعدات الأوروبية

و عليه تبقى مسألة تنوع مصادر التمويل من التحديات التي ستواجه المؤسسات الجزائرية في السنوات القادمة، هذا التنوع سيمر حتما عبر تطوير سوق القيم المالية خاصة والمنظومة المصرفية عامة، عندها يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري تمتلك الهياكل الداعمة الأساسية لبناء منظومة إنتاجية وتحقيق نسيج صناعي تمتلك ميزات نسبية تمكنه من الصمود في وجه المنافسة المتنامية والمتصاعدة [1].

3. ضرورة استقطاب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة

إن كل الدراسات تؤكد على أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاق تكوين منطقة التبادل الحر عامل محدد و هام لنجاح مثل هذه الإتفاقيات ،غير أن استقطاب هذه الإستثمارات يتطلب ما يسمى بالمناخ الإستثماري المساعد على ذلك , والمتمثل في الأوضاع القانونية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية, وتوفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية) حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الإستثمار لدى العديد من المستثمرين.[2]

[1] المصدر نفسه ،ص ص(42) ،(43)

[2] Jean Louis Reiffers, la méditerranée aux Portes de l'an 2000, Economica, Paris, 1997, P(143).

خاتمة الفصل الثالث :

يمكن القول في خاتمة هذا الفصل، أن قطاع التجارة الخارجية يعتبر مركز اهتمام كبير من طرف الدول والحكومات المختلفة، نتيجة لمزاياه المتعددة وقدرته على خلق الثروة وتوفير فرص العمالة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن ثم رفاهية الفرد والمجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن هذا القطاع في الجزائر لا يعنى بالاهتمام الكبير من طرف الدولة و يعتمد على الصادرات النفطية ، إضافة إلى ان الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي من خلال اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يمثل تحديا كبيرا بالنسبة للانتاج ال وطني و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التي لا بد وأن تسعى لتوظيف أوضاعها الاقتصادية لمجارات نظيراتها من المؤسسات الأوروبية . فبقاء واستمرار مؤسساتنا الوطنية مرهون بوجود إدارة متميزة واعية ومدربة تهتم بالبحث والتطوير، وتتبنى أفكار جديدة وكل ما من شأنه العمل على تطوير منتجاتها و تنويعها وتقديم كل ما هو جديد لإشباع حاجات العملاء وتطلعاتهم.

ورغم الجهود التي تبذلها الدولة لمواجهة المراحل القادمة من ازالة التفكيك الجمركي إلا أن الانفتاح الاقتصادي وتغليب أدوات السوق وتراجع النزعة الحمائية، التي يفرضها اتفاق الشراك ة، خلق جملة من الصعوبات لا زالت تواجهها هذه المؤسسات، أهمها : المنافسة الشرسة على الأسواق المحلية، نقص الخبرة الإدارية والعملية في التسيير وفي التعامل مع السوق ...الخ.

و في الأخير يجب أن لا ننسى أن هذا الاتفاق يحمل في طياته فرصا، يجب على المؤسسات الجزائرية ا ستغلالها وتوظيفها لصالحها، ولعل أهم هذه الفرص : المساعدات الفنية والمالية المقدمة في إطار عدة برامج، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المرافقة لاتفاق الشراكة .

وعلى هذا الأساس يجب ضمان أن يكون هذا الاتفاق عاملا محددا لترقية التجارة الخارجية حارج المحروقات و لنجاح المؤسسات الاقتصادية في ذلك، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية، في إطار خصوصيات الاقتصاد الجزائري

الخاتمة العامة

بعد أن سلطنا الضوء على مجمل حيثيات الموضوع من خلال البدء بدراسة الإطار النظري للشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوربي والتطرق الى الجانب التجاري ،الاقتصادي و المالي منها، حيث يهدف الإتحاد الأوروبي من خلال توقيعه اتفاق الشراكة مع الجزائر في أفريل 2002 إلى إقامة منطقة تبادل حر أور وجزائرية ، يترتب عنها إلغاء الحواجز الجمركية وغير جمركية على الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي الذي يسيطر على % 60 من التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة انتقالية مدتها اثني عشر سنة ،و تطرقنا كذلك إلى مجمل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من اجل تحرير التجارة الخارجية لترقية الصادرات خارج المحروقات في إطار الشراكة مع الاتحاد الاوربي ،من خلال العمل على تدعيم الخوصصة وإعادة تأهيل المؤسسات المصدرة ومحاولة تحسين المناخ الاستثماري لزيادة نمو الاستثمار الأجنبي المباشر .كل هذا من اجل تعديل هيكل التجارة الخارجية في الجزائر و لتنمية القدرات الوطنية في مجال التصدير خارج المحروقات ،وذلك بسن قوانين تشجع المؤسسات العاملة في مجال التصدير للرفع من قدراتها التنافسية في ظل تحرير التجارة الخارجية ، و بتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة بزيادة جودة وتنافسية منتجاتها لتسهيل عملية اختراقها الأسواق الاجنبية عامة و الاوربية خاصة ، كما قامت بإنشاء مؤسسات لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات . ولقد قدمنا في هذا المجال كل الإحصائيات الدالة على مدى تطور الميزان التجاري بمختلف هياكله خلال فترة الدراسة، وقمنا بدراسة انعكاسات الشراكة في ترقية الصادرات خارج المحروقات و السياسات الواجب اتخاذها لحماية الانتاج الوطني .

وبعد دراستنا لكل هذه النقاط توصلنا إلى:

1. **النتائج:**

- رغم تنامي الصادرات خارج المحروقات إلا أنها تمثل نسبة% 3 من اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة ، فللميزان التجاري الجزائري صار يحقق فائضا مستمرا في رصيده لصالح الجزائر ، الا ان ذلك لا يعود الى تمكن السلع الجزائرية من اختراق الاسواق الدولية ،و انما الى ارتفاع اسعار النفط و ارتفاع قدرات الجزائر الاستخراجية و التصديرية له ، مما يبين فشل السياسة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات
- التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لم يتغير خلال فترة الدراسة

- المنظومة الإنتاجية الحالية للجزائر لا تمتلك قدرة تنافسية عالية لمواجهة حدة المنافسة الدولية والإقليمية حيث ان تحرير التجارة الخارجية في الجزائر اغرق السوق المحلية بالمنتجات الاستهلاكية الاجنبية خاصة الغذائية ، مما جعل الجزائر سوقا مفتوحة لتصريف المنتجات الاجنبية و خاصة الاوربية منها بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي حيز التنفيذ و التي تمثل تحديا حقيقيا أمام المؤسسات الصناعية الجزائرية خاصة ، بسبب ما ترتب عنه من تقويض لإمكانية تأسيس أو إقامة صناعة تحويلية وذلك في ظل استبعاد المحاصيل الزراعية التي تمتلك فيها الدول المتوسطية ميزات نسبية من اتفاق الشراكة الموقع.
- الجزائر لم تتحصل على أية امتيازات إضافية في اطار الشراكة مع الاتحاد الاوربي ، فوفيرة التفكيك التعريفي قد ادت الى تدعيم حصة الاتحاد الاوربي في السوق الجزائرية دون التوصل الى سياسة حقيقية للشراكة التي تعد احد اهداف الاتفاق ،وسيكون اقتصادنا عرضة لمنافسة شديدة وغير متكافئة قد تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية وزوال الكثير من الأنشطة الاقتصادية المحلية.
- الإجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي كما وردت في بنود الاتفاقية جاءت على عموميتها من دون أن تكون مرافقة بوسائل واليات عملية لتجسيدها بصورة فعلية ميدانيا ، فهي لا تكفى لتحقيق الأهداف المرجوة من إقامة هذه الشراكة و لمساعي الجزائر الهادفة إلى تأهيل مؤسساتها الاقتصادية من خلال دعمها ماليا و رفع قدرتها التنافسية ،عن طريق تطوير المنتوج الجزائري واكتسابه ميزات نسبية ، علاوة على غياب اقتراحات ملموسة في مجال انتقال رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة باستثناء قطاع الطاقة الذي حظي بالاهتمام الأوفر ، و اكتفاء الاتفاقية بالإشارة إلى تشجيع أوروبي للمتعاملين الأوروبيين قصد الإقدام على الاستثمار في الجزائر. وكذلك وتوجيه المساعدات المالية إلى قطاعات هامشية، إضافة إلى اقتصار منطقة التبادل الحر على المنتجات الصناعية دون الزر اعية، الأمر الذي يفوق إمكانية إقامة صناعة تحويلية جزائرية، نظرا لتقدم الصناعات الأوروبية وازدهارها نوعا و كما .
- نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي للجزائر،هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات لأجنبية، وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد وإضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة وتبسيط الإجراءات الإدارية

- أن زوال الحماية سيحمل المؤسسات المتبقية– بعد تأهيلها– على تحديث وسائل عملها والاستفادة من الفرص التي تتيحها الشراكة مع القطاع الخاص عموما والأوروبي خصوصا في جميع الميادين: التمويل، التسيير، التسويق، الاستثمار، التطوير والبحث والتحكم في التكنولوجيا ... فإذا ما حدث هذا فهو من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في تنافسية المنتجات الجزائرية، وإلا فإن الاقتصاد الوطني سيفقد وجوده ككيان مستقل .
- هناك تحيز جغرافي كبير في المبادلات التجارية للجزائر نحو دول الاتحاد الاوربي ،سواء تعلق الامر بالصادرات او الواردات ، خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ حيث تبلغ المبادلات الجزائرية مع المجموعة الاوربية حوالي ثلثي المبادلات الاجمالية ، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية كبيرة لهذه المنطقة ، و ايضا يجعله في خطر اذا ما تعرضت دول المجموعة الى ازمة
- بغية تنويع الانتاج و تطوير القدرات التنافسية وجب تفعيل دور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ، بالنظر لما لهذه الاخيرة من القدرة على التأقلم مع المستجدات التكنولوجية و التغيرات الحاصلة على مستوى تفضيلات الافراد و رغباتهم
- وبالمقابل يرى العديد من الاقتصاديين والمختصين أن إقامة منطقة تبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي من شأنها أن تفضي إلى سياسة ديناميكية للنهوض بمستوى الكفاءة والمنافسة للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتحقق بعض المكاسب المنتظرة على المدى الطويل من خلال إعادة تخفيض عوامل الإنتاج وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، إلا أن ذلك يبقى رهين جملة من الإجراءات والتصحيحات التي يجب ال قيام بها، كالتأهيل التنافسي للنسيج الصناعي وتوفير المناخ الاستثماري الملائم في إطار تعزيز وتفضيل التعاون الاقتصادي الجهوي والإقليم

2. <u>التوصيات:</u>

و بناء على ما توصلت اليه من نتائج نوجز التوصيات او الاقتراحات التالية :

- على الجزائر الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة و المتوسطة ، من اجل الرفع من قدراتها التصديرية ، و لا يتاتى ذلك الا بالت كوين الجيد للافراد و التنسيق بي ن كل الاطراف سواء موظفين مؤسسات و سلطات .

- الاستفادة من نتائج البحث العلمي على ارض الواقع ، لان ذلك اهم رهان من اجل تطوير القطاع الصناعي و الزراعي للوصول الى اقتصاد غير نفطي
- ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة ، و الصناعات الاستخراجية ،و السياحة و الصناعات التقليدية ، من اجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات
- ضرورة اعادة التفاوض مع الطرف الاوربي من اجل تسهيل دخول السلع الجزائرية الى منطقة الاتحاد الاوربي ، خاصة ان الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لن تستفد من هذا الاتفاق
- على الجزائر ان تحاول الاستفادة من تجربتها في مفاوضات الشراكة م ع الاحاد الاوروبي ، و أن تحاول توظيف نقاط قوتها كأوراق رابحة للتخفيف من ضغوطات الالتزامات التي يمكن ان تفرض عليها اثناء مفاوضات الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والتهيؤ المسبق لذلك، من خلال تاهيل المؤسسات الوطنية لمنافسة المنتجات الاجنبية بالسوق الوطني ، من اجل الوقوف في وجه فتح الاسواق و رفع الحواجز الحمائية
- تقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم؛
- توجيه الإنتاج نحو الأسواق الخارجية (إلى التصدير) لتعويض الانخفاض في الأسعار المحلية الناتجة عن نقص الطلب على المنتوجات المحلية .
- إعادة النظر في الهياكل والتشريعات والقوانين ومقاربتها مع الدول المحتمل التعامل معها في إطار الاستثمارات المباشرة أو الشركات المشتركة أو عقود التأجير الدولي أو عقود التسيير ، من أجل جلب الاستثمار والاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكن الدولة تحقيق الاندماج واقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقيات الشراكة ، وكذلك تشجيع الاستثمارات الخاصة الوطنية
- إعادة هيكلة المؤسسات وتأهيلها ماليا وبشريا وتكنولوجيا، وضرورة تبني برنامجا استثماريا ليس فقط في القطاعات المعنية بل في جميع الخدمات والميادين المرافقة للاستثمار المنتج حتى تستطيع المؤسسات الجزائرية اكتساب قدرة تنافسية تمكنها من الصمود أمام صدمة الانفتاح، وتقوي وجودها على مستوى الأسواق الخارجية

- ضرورة بذل المزيد من المجهودات بغرض تنمية الصادرات غير النفطية ، حاصة بعد النتائج المتحصل التي تم التوصل اليها في الدراسة التطبقيية ، شريطة ان تتناول هذه المجهودات ابعاد اخرى تم اهمالها كليا او عدم اعطائها الاهمية اللازمة في السياسيات السابقة ، و من ذلك المزيد من الاهتمام بجودة المنتج و التغليف اضافة الى ادخال سياسات تعني بمحاولة تنميط المنتج المحلي او تكييفه ليتافق و رغبات الافراد غي ا لاسواق الخارجية و عاداتهم
- وجوب حصر المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري خارج القطاع النفطي ، و العمل على تنميتها و اعطائها الاولية في البرامج التنموية المختلفة ، ذلك ان الميزة التنافسية ليست ثابتة على المدى الطويل ،لذلك وجب الاهتمام ببحوث التطوير و الابحاث العلمية التي تهدف الى تطوير التقنية التي تتدخل في تغيير هياكل الانتاج و التجارة الخارجية على الصعيد العالمي
- العمل على الوصول الى خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة تهدف لانتاج سلع بغرض التصدير بشكل اساسي ، و الابتعاد قدر الامكان عن مؤسسات تصدر الفائض من المنتوج عن الاستهلاك المحلي الى السوق الدولي ، و ذلك لضمان استفرار في عوائد الصادرات غير النفطية ، و اكثر تركيز على اله ملية التصديرية بالنظر لخصوصيتها
- الاستفادة من الفترة الانتقالية التي يمنحها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوربي و المثدرة باثنتي عشر سنة (ابتداء من 2005) و المساعدات المالية النفدمة في اطار برنامج (MEDA) ،و كذا الامتيازات التي تمنحها المظمة العالمية للتجارة لاعضائها من الدول النامية قصد مواصلة الاصلاحات في قطاع التجارة الهارجية
- دعم الاصلاحات في القطاع الفلاحي من خلال تدعيم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) و هو ما سيساهم حتما في التخفيض من قيمة الفاتورة الغذائية و ترقية الصادرات خارج المحروقات
- الاهتنمام بقطاع الخدنات الذي يشكل اليم ازيد من 20 % من حجم التجارة العالمية ، خاصة فيما يتعلق بالخجنات المصؤفية و ذلك من خلال مواصلة الاصلاحات المصرفية و كذا فتخ المجال امام القطاع الخاص ، بالاضافة الى الاهتمام بالخدمات الاخرى كقطاع الاتصالات و تكنولوجيا ، و كذا قطاع السياحة و الخدنات السياحية

- اصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره احد الاجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية ، و كذا اصلاح المنظومة الجبائية التي مازالت تعاني ، و ذلك لتخفيف الاثر الموازي السلبي للتفكيك الجمركي على المالية العامة للدولة
- ينبغي على المؤسسة الاقتصادية الوطنية إغتنام الآجال الإضافية الممنوحة نتيجة المفاوضات الجزائرية – الأوروبية فيما يخص منطقة التبادل الحر" لإعادة تأهيلها قبل دخول التفكيك التعريفي حيز العمل

الملاحق

ملحق رقم (01) :العشرون زبونا الاوائل للجزائر للمنتجات خارج المحروقات 2000-2011

Unité: En Millions de DA

pays	2000	pays	2001	Pays	2002	pays	2003	Pays	2004	Pays	2005
Espagne	9 597	Espagne	10 614	France	12 418	Espagne	12 426	Espagne	12 821	France	13 887
France	7 558	France	8 144	Espagne	11 360	France	10 823	France	10 733	Espagne	9 780
Italie	6 862	Italie	6 663	Italie	5 223	Pays-Bas	5 841	Pays-Bas	5 811	Pays-Bas	9 314
Portugal	3 873	Pays-Bas	4 298	Irak	3 976	Italie	4 770	Italie	5 735	Maroc	5 655
Pays-Bas	3 719	Portugal	3 537	Irak	3 463	Portugal	3 147	Maroc	3 741	Turquie	4 997
Irak	2 024	Irak	3 101	Tunisie	2 644	Tunisie	1 925	Tunisie	3 105	Italie	4 587
Tunisie	1 928	USA	2 796	Portugal	2 462	USA	1 820	USA	2 808	Portugal	2 845
Belgique	1 703	Tunisie	2 276	Roumanie	2 144	Belgique	1 571	Turquie	2 587	Tunisie	2 665
USA	1 225	Jordanie	1 686	USA	1 407	Turquie	1 407	Belgique	1 847	USA	1 829
Suisse	1 155	Belgique	1 218	Turquie	1 321	Irak	1 290	Portugal	1 721	G.Bretagne	1 389
Grèce	1 002	Maroc	1 127	Jordanie	1 242	Liban	1 160	Syrie	1 647	D.A.Libyen.	1 016
Maroc	834	Grèce	725	Maroc	1 153	Maroc	968	D.A.Libyen.	1 175	Inde	1 002
G. Bretagne	641	Brésil	588	Chine	1 073	D.A. Libyen.	817	G.Bretagne	997	Belgique	738
Rep De Corée	546	G. Bretagne	552	Grèce	808	G.Bretagne	587	Suisse	755	Allemagne	621
Tadjikistan	520	Tadjikistan	439	Belgique	744	Grèce	362	Brésil	619	Syrie	613
Allemagne	450	Turquie	345	Dja arabe libyenne	725	Brésil	334	Allemagne	576	Grèce	554
Indonésie	370	Ukraine	196	Thaïlande	554	Rep tchèque	290	Sénégal	385	Japon	412
Turquie	356	Indonésie	176	Burin di	539	Syrie	275	Gabon	324	Suisse	341
Canada	227	Formose	172	Indonésie	448	Allemagne	261	Jordanie	307	Cuba	325
Liban	166	St Vincent grenadine	134	Gabon	365	Inde	203	Grèce	259	Brésil	318

تابع للملحق رقم (01)

Pays	2006	Pays	2007	Pays	2008	Pays	2009	Pays	2010	Pays	2011
France	15 075	France	24 507	France	24 146	France	13 681	Espagne	22 350	Espagne	34 340,0
Espagne	13 450	Italie	10 431	Tunisie	16 674	Espagne	10 166	France	16 664	Pays-Bas	18 384,1
Italie	8 330	Pays-Bas	9 656	Italie	14 154	Italie	6 351	Pays-Bas	12 565	Belgique	15 692,9
Turquie	8 025	Espagne	8 701	Espagne	8 090	Belgique	5 042	Italie	8 796	France	15 390,4
Maroc	7 176	Maroc	7 459	Mali	6 664	Turquie	4 803	Belgique	8 151	Italie	12 170,4
Pays-Bas	5 138	Belgique	6 492	E. U. A.	5 772	Pays-Bas	2870	Syrie	5 530	Portugal	7 291,8
Tunisie	2 974	Turquie	4 862	Maroc	4 229	E. U. A.	2 590	Tunisie	4 470	Tunisie	5 505,9
Belgique	2 927	Tunisie	4 136	Burkina Faso	3 728	Suisse	2 425	R. D. Soudan	3 901	Brésil	3 596,4
E. U. A.	2 867	Portugal	1 827	Turquie	3 673	Tunisie	2 365	Turquie	2 577	Syrie	3 146,6
Portugal	2 593	Inde	1 766	Inde	3 522	Niger	1 818	D.A. Libyen.	2 287	Pologne	3 115,3
Grèce	1 755	Niger	1 281	Egypte	2 795	Inde	1 769	Maroc	2 220	Irak	3 031,5
D.A. Libyen.	1 297	Chine	939	Malte	2 202	Brésil	1 289	Portugal	2 141	Turquie	2 698,7
Inde	989	Brésil	899	G. Bretagne	2 077	Philippines	1 286	Inde	1705	Bulgarie	2 358,6
G. Bretagne	974	E. U. A.	791	Pays-Bas	2 068	Portugal	1 144	E. U. A.	1 651	Chine	2 234,4
Bresil	671	D.A. Libyen.	705	Chine	1 750	Maroc	1 097	Jordanie	1 369	G. Bretagne	1 935,6
Rep.de Corée	621	A. Saoudite	667	Benin	1 744	Rep.de Corée	1 095	G. Bretagne	1 238	Maroc	1 484,3
Suisse	489	Suède	650	Argentine	1 710	Emirats Arabes Unis	856	Emirats Arabes Unis	1 183	A. Saoudite	1 452,9
Philippines	457	Jordanie	594	Allemagne	1 603	Malte	832	Chine	1 149	Inde	1 295,3
Emirats Arabes Unis	420	Egypte	545	Suisse	1 498	Dja Arabe Libyenne	808	Liban	1 146	Ukraine	1 292,5
Chine	353	G. Bretagne	522	Emirats Arabes Unis	1 473	Singapour	697	Allemagne	1 011	Grèce	1 093,3

المصدر :الديوان الوطني للاحصاء

EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 A 2011 ,novembre 2012

الملحق رقم (02) :اهم المنتجات الجزائرية خارج المحروقات المصدرة 2005-2013

	2005	Part (%)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	Part(%)	1Trim 2013
EXPORTATIONS HORS HYDROCARBURES	**907**	**100**	**1 158**	**1 332**	**1 937**	**1 066**	**1 526**	**1 964**	**2 062**	**100**	**617**
Solvants-Naphta	167	18,41	82	352	551	300	558	836	909	44,09	278
Ammoniac	162	17,86	160	165	287	147	196	369	421	20,41	92
Sucre	0,001	0,0001	3	2	0,1	7	231	215	208	10,09	102
Phosphates	20	2,21	38	57	135	76	44	128	153	7,41	29
Méthanol (alcool méthylique)	25	2,76	31	34	23	17	28	42	34	1,63	18
Eaux minérales et gazéifiées	2	0,22	7	17	29	22	27	26	31	1,51	9
Dattes	18	1,98	20	23	20	14	23	24	26	1,27	6
Hélium	34	3,75	24	30	45	45	43	39	26	1,27	14
Produits laminés plats en fer ou en aciers non aliés	11	1,21	120	155	93	16	34	43	16	0,80	-
Peaux tannées en croûte d'ovins	6	0,66	8	9	13	11	11	20	15	0,72	2
Zinc sous forme brute et Alliages de zinc	38	4,19	81	62	53	37	61	36	15	0,72	2
Fontes brutes non alliées	2	0,22	8	15	28	6	7	14	14	0,69	-
Verre plat et trempée	-	-	-	-	17	16	20	27	21	1,01	5
Pneumatiques neufs en caoutchouc	4	0,44	19	23	23	12	11	15	10	0,48	2
Engrais	54	5,95	8	3	4	0,10	3	10	9	0,45	9
Truffes	0,00018	0,00002	0,000015	2,70	2	12	2	1	8	0,37	16
Scories cendres et résidus contenant des métaux non ferreux	-	-	-	-	1	4	6	14	7	0,33	1
Huiles de tournesol	0,001	0,00	0,0001	0,07	1	1	7	8	7	0,33	0,20
Pâtes alimentaires	1	0,11	1	6	10	18	0,00004	0,04	7	0,32	3
Dérivés sulfonés, nitrés ou nitrosés des hydrocarbures	-	-	0,02	4	12	13	9	3	6	0,31	2
Outils de forage et de sondage	1	0,11	1	2	6	6	4	2	6	0,28	1
Déchets et rebuts de papiers	1	0,11	1	1	2	2	5	15	5	0,24	0,17
Caroubes et graines de Caroubes	-	-	-	6	4,38	2,35	4	4	5	0,23	2
Ouvrages en plâtre	-	-	-	0,001	0,000106	1,34	3	3	4	0,21	1
Cuirs préparés après tannage ou dessèchement	-	-	0,008	0,1	0,16	0,026	0,06	3	4	0,21	1
Demi-produits en fer ou en aciers	-	-	-	0,01	1	-	3	1	4	0,20	-
Mélasses	2	0,22	2	1	2	3	2	3	4	0,19	1

Parties de machines de sondage ou de forage	5	0,51	2	4	3	2	3	3	4	0,19	0,16
Dégras; résidus provenant du traitement des corps gras	3	0,31	3	4	3	2	2	3	4	0,19	1

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ALGEX

فهرس الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(01)	العشرون زبونا الاوائل للجزائر للمنتجات خارج المحروقات 2000-2011	121-120
(02)	اهم المنتجات الجزائرية خارج المحروقات المصدرة 2005-2013	122

المراجع

I. المصادر باللغة العربية:

- **الكتب**

1. اليسوندرو روما نيولي ،التنمية الاقتصادية و التبادل الحر الاورومتوسطي ،منشورات زرياب ،الجزائر ، 2003
2. هشام صاغور ،السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي تجاه دول جنوب المتوسط ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، 2010
3. زينب حسين عوض الله, الاقتصاد الدولي, الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت, بدون سنة،
4. حسين عمر، الاستثمار والعولمة، دار الكتاب الحديث ،2000
5. حسن نافعة ، الاتحاد الاوربي و الدروس المستفادة عربيا ،مركو دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2004
6. نادية محمود محمد مصطفى، أوربا والوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986
7. نازلي معوض أحمد، السياسة المتوسطية للجماعة الاقتصادية الأوروبية، السياسة الدولية، مصر، 1983،
8. علي الجاج ،سياسات دول الا تحاد الاوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2005
9. فتح الله ولعلو ،الاقتصاد العربي و المجموعة الاوربية ،البيضاء، دار النشر المغربية، 1980

- **الرسائل و الاطروحات الجامعية**

10. العيد رزق الله ، العلاقات التجارية بين الدول العربية و الاتحاد الاوربي ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية : فرع نقود و مالية ، جامعة الجزائر 2002/2001
11. أخرمبالي ولد محمد، الأثار الإقتصادية للشراكة العربية – الأوروبية على الإقتصاديات العربية (تجربة تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر 2003
12. بالحبيب عبد الكامل ،اثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،المركز الجامعي غرداية 2010-2011 ،ص 117
13. زايري بلقاسم, أطروحة دكتو

14. حمشة عبد الحميد ،دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر – ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ،جامعة بسكرة 2013/2012
15. ليليا بن منصور، الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة–، 2004/2003
16. مداني لخضر ، تطور سياسة التعريفة الجمركية الجزائرية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية ،مذكرة نيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر 2006
17. محمد راتول ،سياسات التهديل الهيكلي و مدى معالجتها للاحتلال الحارجي التجربة الجزائرية،اطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر 2000
18. عبد الرشيد بن ديب ،تنظيم و تطور التجارة الخارجية حالة الجزائر،اطروحة دكتوراة غير منشورة في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ،جامعة الجزائر 2002–2003
19. عمورة جمال ، دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو. متوسطية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على ش هادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر 2005–2006
20. قريز مسعود: التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير . حالة الجزائر . ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 2000 – 2001
21. شريط عابد ،دراسة تحليلية لواقع و افاق الشراكة الاقتصادية الاورومتوسطية ،اطروحة لنيل دكتوراة دولة ،جامعة الجزائر 2004

- **الدوريات و المجلات :**

22. ار .كيه.رامازاني ،الشراكة الاوربية المتوسطية :طار برشلونة ،مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ،العدد 22 ،بدون سنة
23. بوعزيز ناصر،تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ،أبحاث اقتصادية وإدارية – العدد الخامس ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،جوان2009
24. بطاهر علي ،سياسات التحرير و الاصلاح الاقتصادي في الجزائر ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،العدد الاول ، 2004
25. وفاء بسيم، "التعاون الأورومتوسطي "، مجلة اقتصادية عربية، العدد 138، أكتوبر 1999،

26. وصاف سعيدي ، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر ،مجلة الباحث ،عدد 01 ،2004

27. زكي حنوش، دور الاتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي _رؤية عربية للشراكة _مجلة افاق اقتصادية –المجلد 21 –العدد 82 –2000 .

28. د زعباط عبد الحميد ،الشراكة الاوورومتوسطية و اثرها على الاقتصاد الجزائري ،مجلة اقتصاديات شمال اقريقيا ، العدد الاول

29. محمد يوسفي, الشراكة الأورو–متوسطية وأثارها على بلدان المغرب العربي , إدارة، مجلة سداسية تصدر عن مركز التوثيق والبحوث الإدارية, الجزائر, 2000

30. محمد محمود الإمام، "اتفاقيات المشاركة الأوروبية وموقعها من الفكر التكاملي "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع، القاهرة، 1997

31. نوارة حسين، واقع وآفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري–تيزي وزو–، العدد 2، سنة 2007

32. فيصل بهلولي ،التجارة الخارجية الجزائرية بين الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ،مجلة الباحث ، عدد 11/ 2012

33. انعكاسات اتفاق الشراكة على المؤسسات الاقتصادية ،مجلة فضاءات ،وزارة الصنا عات الصغيرة و المتوسطة ،العدد الاول ،دون سنة نشر

- **الملتقيات و و أوراق العمل :**

34. د براق محمد ، أ ميموني سمير ، الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة :دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ، ملتقى دولي حول اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ،جامعة فرحات عباس سطيف 13–14 نوفمبر 2006

35. زايري بلقاسم ، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الإتحاد الأوروبي و الجزائر مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثالث ، جامعة الشلف ،2005

36. حسين بورغدو و الطيب قصاص ،مداخلة بعنوان الخوصصة مفتاح الدخول الى اقتصاد السوق في الجزائر ،الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة سطيف ، الجزائر ،من 03–07 اكتوبر 2004

37. د مفتاح صالح ،مشاريع التكتلات ا لاجنبية في المنطقة العربية ،ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الاوربية ، جامعة فرحات عباس سطيف 08–09 ماي 2004

38. نوري منير ،لجلط ابراهيم ، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات ،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجات التنافسية،للمؤسسات خارج قطاع المحروقات، 2010 ،جامعة الشلف
39. عزيزة بن جميل ، انعكاسات اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية على تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.، ملتقى وطني حول حرية المنافسة في التسريع الجزائري ، جامعة باجي مختار- عنابة ،2013
40. قطاف ليلي،اتفاقية الشراكة الاوربية الجزائوية ، ملتقي دولي حول "اثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري " ،جامعة فرحات عباس سطيف ، 13-14 نوفمبر 2006
41. رزيق كمال و بوعزوز عمار ،التنافسية الصناعية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ،مداخلة في الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة ، جامعة البليدة 21 -22 5 -2005
42. قصاب سعدية ، الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للاندما ج في الاقتصا د العالمي ، مداخلة في الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندما ج الفعلي في الاقتصا د العالمي، كلية العلوم الإقتصا دية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003
43. د شمام عبد الوهاب ،اتحاد المغرب العربي و الشراكة الاورومتوسطبة ،ملتقى دولي جولّ التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الاوروبيةّ ،جامعة فرحات عباس سطيف 08-09 ماي 2004
44. أحمد جلال ،مصر واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل القاهرة، 1996
45. أحمد عبد الفتاح تغيان ، اتفاقيات المشاركة العربية – الأوروبية: الفرص والتحديات، (ورشة عمل تأثير اتفاقيات الشراكة العربية – الأوروبية على مستقبل التكتلات الإقليمية العربية، 23، 24 جانفي 2001، الكويت)

- **التقارير**

46. النشاشيبي وآخرون: الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998
47. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير الظرف الاقتصادي ،السداسي الاول سنة 2001
48.
49. مفوضية الاتحاد الأوروبي، التقرير السنوي عن برنامج "ميدا" لعام 1999، بروكسل، 2000،
50. منظمة الامم المتحدة للتجارة و التنمية " نفاذ الصادرات الزراعية إلى أسواق الاتحاد الأوربي

- **الوثائق القانونية**

51. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31 ، السنة 42، السبت 21 ربيع الأول عام 1426هـ الموافق 30 أبريل 2005، المطبعة الرسمية، الجزائر
52. الامر رقم 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 ،و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها ، الجريدة الرسمية لسنة 2003
53. الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 16 جويلية 2004 ،العدد39
54. الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي رقم رقم 96-93 المؤرخ في6 مارس1996 ، العدد 16
55. الجريدة الرسمية المرسوم التنفيذي 04/ 137 بتاريخ 16 جويلية 2004 ، العدد 39

I. المصادر باللغة الاجنبية :

- **Les ouvrages**

1. Abd Elkader Sid Ahmed, un projet pour l'Algérie_réel partenariat euro _méditerranéenne ,paris ,publisud ,1995
2. Agnés chevalier et Isabelle Bensidoune, ,europe-méditerannée :le paru de l'overture ,economica ,paris 1996
3. Benbitour.A, l'Algérie au troisième millénaire, Algérie, Marinoor,1998

4. Jeans – Louis Reiffers, la méditerranée aux Portes de l'an 2000, Economica, Paris, 1997
5. Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Europèenne avec Les pays tiers, Conflis et Convergences, Bruylant, Bruxelles, 2000
6. Paul Balta, les enjeux de la conférence de Barcelone. GROS plan annuaire de l'Afrique du nord. 1995, CNRS Edition

- **Articles , Séminaires et journée d'études :**

1. Abd El hak Lamiri, La mise a niveau : enjeux et pratique des entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, Ecole supérieure de commerce d'Alger, N°2, Juillet 2003
2. Ahmed Zekane, le rôle des infrastructures dans la croissance de l'economie Algerienne, essai d'analyse econometrique, revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°3, Avril 2004
3. Benbitour Ahmed, Privatisation et développement, Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°2, juillet 2003
4. Bouzidi . A, Accord d'association Algérie-UE: Une chance ou une aventure ? In le mature (19 Mars 2002).
5. El Hadi MAKBOUL, coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, 2002,
6. EL MIQYAS, Revue Algérienne de Normalisation, N° 15, Décembre 2005, édition; l'institut Algérien de normalisation, Alger, 2005
7. Mohamed Sadeg, Performance des entreprises Algériennes et intégration à l'économie mondiale, Revue des sciences commerciales et de gestion, école supérieure de commerce d'Alger, N°3, AVR 2004
8. Mohamed Fouad Ammour: Quels défis pour les échanges Méditerranéenne, N= 21 (Printemps 1997

9. Suisse Algérie, Revue de la chambre de commerce et d'industrie suisse-Algérie, N°9, AVR 2002

II. Zbiri Abdelhakim:" la libération du commerce extérieur et le dispositif législatif et réglementaire ", une journée d'étude sur les reformes législatives et réglementaires dans le secteur de commerce, ministère de commerce, avril 2007

- **Rapport**

1. Commission des communautés européennes ,rapport annuel de programme MEDA 2000,Bruxelles 2001.
2. Commission européenne, Algérie : document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national 2002-2004, Bruxelles 2001.
3. délégation de l'union européen ,Union européen-Algérie:30 ans de coopération 1979-2009,délégation de l'union européen.
4. Institut de la méditerranée 2000, MEDA et le fonctionnement du partenariat euro Méditerranéen, l'institut de la Méditerranée, Marseille
5. Le recueil relatif aux avantages et facilitations accordées aux exportations hors hydrocarbures: document de la direction de promotion des exportations – ministère du commerce, avril 2007
6. délégation de l'union européen ,Union européen-Algérie:30 ans de coopération 1979-2009,délégation de l'union européen
7.

III. المصادر الالكترونية :

1. الموقع الرسمي الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX) www.cagex.dz/menu.htm , consulté le /12-12-2013/11.27 pm،
2. الموقع الرسمي للشركة الجزائرية للمعارض و الصادرات (SAFEX) www.safex.dz/qui.somm.nous ,consulté le 12-12-2013 /11.45 pm
3. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.algex.dz

4. الموقع الرسمي لوزارة التجارة www.mincommerce.gov.dz
5. وزارة التجارة ، هدف المفاوضات المتمثل قي تاجيل التفكيك الجمركي مع الاتحاد الاوربي قد تم بلوغه www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/aps280812ar.pdf
6. وزارة التجارة ،تاجيل منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الاوربي فرصة لاعادة تاهيل المؤسسات www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/aps200912ar.pdf

6. Accord de coopération CEE/Algerie, le 26/04/1976, entré en vigueur le 1/1/1978,JoceL263 du 27/09/1978. http://www.gisti.org/IMG/pdf/jur_cjce_2006-06-13.pdf

7. IV^{eme} conférence ministrielle euro-med, Marseille, 15-16/Nov/2000, les relations euro- med http://www.france.Diplomatie.Fr/europe/accreditation/rela-euro med.html (consultè le 10/11/2013,10 pm).
8. Mohamed Boussita, la zone de libre-échange maghrébine et ses implications sur le secteur industriel (29-30 Mars 2001), www.Femise.Net/ERF/annual-comferences
9. Office national des statistiques, Evolution des échanges extérieurs de marchandise de 2001 a 2011, Alger, novembre 2012 , http://www.ons.dz/
10. Direction générale des douanes
    - Evolution de la balance commerciale de l'Algérie, période 2000-2012
    - Evolution des importations de l'Algérie par groupe de produit période 2000-2010
    - Evolution des exportations de l'Algérie par groupe de produit période 2000-2010
    - Evolution du commerce extérieur de l'algérie par region économiques periode 2000-2010؛ http://www.douane.gov.dz/

11. Centre National de l'Informatique et des Statistiques des douanes (cnis) ,Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie, période 2012

12. L'agence nationale de promotion du commerce extérieur (algex) ,Données globales du commerce extérieur 2005-2013 , http://www.algex.dz

فهرس المحتويات

كـلمة شكر .....1.....

الإهداء .....2.....

خطة البحث .....3.....

الملخص .....6.....

المقدمة العامة .....8.....

الفصل الأول :الجزائر و الإتحاد الأوربي ، من التعاون إلى الشراكة ..15.....

مقدمة الفصل ....16.....

المبحث الاول : مسار برشلونة .....17.....

المطلب الاول :الاطار العام للشراكة الاورومتوسطية .....17.....

المطلب الثاني :مسار الشراكة الاوومتوسطية .....19.....

المطلب الثالث :اعلان برشلونة .....23.....

المبحث الثاني :إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الاوربي .....26.....

المطلب الاول : مسار العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و الاتحاد الاوربي 26.....

المطلب الثاني : أهمية وأهداف اتفاق الشراكة .....31.....

المطلب الثالث: مضمون وإجراءات تنفيذ اتفاق الشراكة .....32.....

المبحث الثالث : البعد الاقتصادي ، التجاري و المالي للشراكة .....34.....

المطلب الاول :البعد التجاري .....34.....

المطلب الثاني :البعد الاقتصادي .....42.....

المطلب الثالثّ :الجانب المالي .....44.....

خاتمة الفصل..... .....47.....

الفصل الثاني :تنظيم و تطور التجارة الخارجية 2012-1 .....49.....

مقدمة الفصل :..... .....49.....

المبحث الاول : مسار تحرير التجارة الخارجية .....50.....

المطلب الأول : دوافع و اهداف تحرير التجارة الخارجية .....51.....

المطلب الثاني : مرحلة التحرير التدريجي للتجارة الخارجية خلال الفترة 1990 – 1993 52....

المطلب الثالث : مرحلة الانتقال إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية بدءا من 1994: 56.....

المبحث الثاني :تطور التجارة الخارجية الجزائرية 2000-2012 58..

المطلب الاول : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2012 58.....

المطلب الثاني:الهيكل السلعي للواردات الجزائرية .....61.....

المطلب الثالث الهيكل السلعي للصادرات .....64.....

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية .....67.....

المطلب الاول :التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية .....67.....

المطلب الثاني :التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية : .....71.....

المطلب الثالث اهم الشركاء التجاريين للجزائر .....73.....

خاتمة الفصل..... .....78.....

الفصل الثالث :آثار الشراكة على قطاع التجارة الخارجية للجزائر و متطلبات تعظيم الاستفادة منها 79

مقدمة الفصل..... .....80.....

المبحث الاول : انعكاسات الشراكة على التجارة الخارجية الجزائرية .....81.....

المطلب الاول الآثار السلبية على الميزان التجاري .....81.....

المطلب الثاني الآثار المحتملة على قطاع الجمارك و المؤسسات الاقتصادية. .....84.....

المطلب الثالث :الايجابيات المتوقعة على قطاع التجارة الخارجية .....86.....

المبحث الثاني السياسات المنتهجة لمواجهة الآثار السلبية المتوقعة على قطاع التجارة الخارجية 90...

المطلب الاول : اصلاح النظام الجمركي [illegible] جمركية مطابقة للمعايير الدولية 91..

المطلب الثاني ترقية الصادرات خارج المحروقات : .....93.....

المطلب الثالث :السياسات المرافقة لإنجاح منطقة التبادل الحر 102

خاتمة الفصل..... .....109.....

خاتمة عامة .....110.....

الملاحق .....117.....

فهرس الملاحق : .....122.....

المراجع .....123.....

I.المصادر باللغة العربية.... .....124.....

I.المصادر باللغة الاجنبية..... .....128.....

III.المصادر الالكترونية.... .....130.....

فهرس المحتويات. .....134.....